

2022
فائز بتحدي
التأليف السريع AR10

الأمن والأمنة في ظل التحديات الراهنة

Security and Insecurity in the
Face of Current Challenges

د. حموة فاطمة



الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

Security and Insecurity in the Face of Current Challenges

الدكتورة حمودة فاطمة

أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بقسم علوم الإعلام والاتصال

جامعة باتنة 1 الجزائر

الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

1445 هـ - 2023 م

الطبعة الأولى

اسم الكتاب: الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

د. حموته فاطمة

مقاس الكتاب: 7" * 10"

عدد الصفحات: 119

التنسيق الفني : عدنان قلعه جي

رقم التسجيل الدولي ISBN :



arid.my | info@arid.my

رعاة الكتاب



المحفل العلمي الدولي
www.almahfal.org



منصة أريد العلمية
www.arid.my



جامعة أريد الدولية
university.arid.my



أكاديمية أريد لعلوم الفضاء والفلك
falak.arid.my



وقف الذكاء الاصطناعي
www.waqf.ai



القرية العلمية
sci-village.com



أبصر فايزر للمخيمات الافتراضية
www.abservisor.com



منصة الفاتحة
www.fatiha.id



منصة أبناء العلماء
sos.arid.my



منصة قادرة
www.qadirah.com



أبصر للتعليم الإلكتروني
www.abser.org



بوابة فلسبي للدفع الإلكتروني
www.filspay.com



لا تخف

واحلم أحلامًا كبيرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم منصة أريد العلمية

الحمد لله الذي أنزل كتابه، ولم يجعل له عوجًا، وجعل السماء سقًا وبروجًا، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله للعالم بشيرًا ونذيرًا وسراجًا، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أمّا بعد:

فاز هذا الكتاب في "تحدي التأليف السريع خلال 24 ساعة" والذي نظّمته منصة أريد العلمية للفترة 1 إلى 3 تموز 2023م، وتم الإعلان عن النتائج ضمن فعاليات حفل ختام المحفل العلمي الدولي الثالث عشر يوم 3 نوفمبر 2023م.

يأتي هذا الكتاب كمحاولة جادة لتسليط الضوء على مفهوم الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة، وذلك من خلال تقديم مقاربات منهجية ونظرية متنوعة. يتناول الكتاب الإشكاليات الأساسية في دراسة الأمن ومصطلحاته المختلفة، بالإضافة إلى استعراض شامل لنظرية الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاجن وأطرها التحليلية. كما يناقش الكتاب موضوعات مهمة مثل التهديدات البيئية والصحية، وتسييس قضايا الأمن، وكيفية انتقال الخطاب إلى الممارسة الفعلية.

يتضمن الكتاب أربعة فصول رئيسية، يستعرض الفصل الأول منها المنطلقات الإيتمولوجية والابستمولوجية لمصطلح الأمن وخصائصه وسماته. ويقدم الفصل الثاني تحليلًا توسعيًا لقضايا الأمن في مجالات البيئة والصحة، موضّحًا العلاقة بين خطاب الأمننة والتسييس في هذه المجالات. بينما يركز الفصل الثالث على تحديات نظرية الأمننة وحدود تطبيقاتها والعوائق الابستمولوجية التي تواجهها. أما الفصل الرابع، فيناقش المنظور الإسلامي للأمن وأهمية تبني سياسات أمنية ذات أجندة محلية قادرة على مواجهة التحديات الراهنة.

نسأل الله -تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به؛ ليكون منارةً هاديًا يضيء للآخرين مسالك العمل التطوعي، وممراتٍ للإبداع والابتكار فيه، وأن يُوقِّعنا إلى ما يحبّ ويرضى، وما توفيقنا إلا بالله العليّ العظيم.

د. سيف السويدي

رئيس منصة أريد العلمية

مقدمة

لقد شكل عامل انتهاء الحرب الباردة نقطة حاسمة في تحول العلاقات الدولية، حيث برزت ملامح سياسة عالمية جديدة في الأفق تتشكل بسبب بداية تراجع دور الدولة وتقلصه في معظم المجالات لاسيما في رسم التوجهات العامة وصنع البرامج والسياسات لمعالجة التحديات الراهنة والأزمات التي تطفو للسطح من حين لآخر، وذلك راجع لتغير مسارات السياسة من الدولي إلى العالمي؛ أين بدأت تظهر التفاعلات السياسية بين فواعل متنامية بشكل مثير إلى أشكال وأنواع غير دولانية من منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، منظمات إقليمية إلى جانب المجتمع المدني العالمي، الشركات متعددة الجنسية... الخ.

وبما أن موضوع الأمن حظي بقدر من الأهمية العلمية من الدراسة، والبحث والتحليل في حقل الدراسات الأمنية، سنحاول معرفة أهميته الكبيرة التي أولها إياه الباحثين على مستوى مراكز ومدارس البحث لإنتاج المعرفة النظرية بالأساس مدرسة كوبنهاجن، دون إغفال المدارس الأخرى في ذلك. والتي من بين مخرجات هذه المعرفة مصطلح "الأمننة"، أو إضفاء الطابع الأمني على مشكلة أو بالأحرى قضية سياسية معينة، وما قد تمُّدُّ به الأمننة "كنظرية" صانعي القرار من استبصارات وفهوم تُصوِّرُ لهم الحل المعقد للمشكلات والتهديدات الأمنية العالمية التي ازدادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي ينبه إلى حول ما يدور من تغيرات أمنية مست ولا تزال تمس الجانب الواقعي الملموس للعالم.

ثم إن حقل الدراسات الأمنية شكل فرصة لتطوير البناء المعرفي للأمن وتحسينه، إذ رسم خارطة جديدة للمسار الأمني لاسيما في الفترة الأخيرة وتطعيمه بمفهوم جديد "الأمننة" كإطار لتحليل وتفسير ما يحدث من أحداث وظواهر عالمية. فإقحام هذا المفهوم في حقل الدراسات الأمنية كشف بأنه يمكن المزج بين التقليد البحثي المهيمن بشقيه الواقعي (المصر على مرجعية واحدة/التوجه الدولاتي) والليبرالي (المصر على تعدد المرجعيات)، والتقليد البحثي ما بعد الوضعي لاسيما ما يتعلق بالوسطية- البنائية، وبالتالي، الأمننة بهذه الطريقة تزودنا باستبصار جديد يتم من خلاله الكشف لماذا التركيز على فعل الخطاب لدى الفواعل الدولانية وغير الدولانية.

إشكالية الكتاب:

تسعى الفواعل العالمية إلى مواجهة تحديات راهنة ذات مخاطر أمنية مستجدة وحسب ما تعتمد عليه نظرية الأمنة من عناصر تحليلية تُجمَع على إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، فإن الكتاب يعالج إشكالية مفادها:

هل تنطوي نظرية الأمنة فعلا على خاصية الاستدلال تُمكن أي فاعل من الفواعل العالمية من تبني خطاب لغوي يحمل إضفاء الطابع الأمني على بعض التحديات ك"البيئية والصحية مثلا"، وتُبيِّن "فعليا" بأن لها تهديدات أمنية وجودية تمس ببقاء البشرية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية تساعدنا على ذلك:

* كيف يمكن تحليل ودراسة مفهومي الأمن والأمنة بُنيَّةً ودلالةً؟

* كيف يمكن ربط الأمنة بالتحديات الراهنة من الناحية النظرية وإسقاط ذلك على أمثلة واقعية؟

* إذا لم تنجح نظرية الأمنة عن طريق فعل الخطاب الذي يعمل على الاستدلال بأن هناك فعلا تهديدات "بيئية وصحية" وجودية تمس ببقاء البشرية، هل من مخرج لذلك؟

المقاربة المنهجية المتبعة:

لمعالجة إشكالية الكتاب تم استعمال مقاربة منهجية، وذلك من خلال تضافر مجموعة من المداخل والمقتربات للتحليل وتمثل فيما يلي:

1/ مدخل ايتمولوجي- أنطولوجي:

إن طبيعة الموضوع تقتضي علينا أن نتقصى أصول كلمات ومصطلحات الدراسة والمتمثلة في "الأمن والأمنة"، التي تعتبر بمثابة متغيرات الدراسة ضمن مدخل ايتمولوجي، وذلك بالاعتماد على أداة المقارنة؛ للمقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز أصلها ومعرفه تاريخها، ولمن تُنَسَّب بتتبع مجموعة من اللغات الناطقة بهذه الكلمات والعلوم التي اعتمدها، للتوصل إلى حقيقة الكلمة وأصلها حتى يتسنى لنا ضبطها إلى ما هي عليه الآن وما توصلت بشأنها الأبحاث العلمية حاليا لغرض توظيفها بما يخدم هذه الدراسة.

أما بالنسبة للمدخل الأنطولوجي فأثناء اختيارنا لـ "العالم" فإن ذلك يعني أننا اخترنا مرجعية محددة للتحليل من خلال بحثنا عن ما الذي تريد فواعله- عن طريق فعل الخطاب- حمايته وتأمينه من الأخطار والتهديدات الأمنية بمقاربتنا له نظريا ضمن "نظرية الأمننة".

2/ المدخل الاستيمولوجي:

بما أننا بصدد فحص مصطلح "الأمننة" ومناقشة أصله ودلالاته كموضوع معرفة، سنحاول التطرق لها كنظرية لمعرفة ما هي الوسائل التي اعتمدها لإنتاج المعرفة في حقل الدراسات الأمنية مقارنة بالمنظورات والمدارس السائدة المفسرة للأمن ضمن العلاقات الدولية وفيما بعد السياسة العالمية، الأمر الذي يسمح لنا أن نضعها ضمن المستوى العالمي بالنسبة للتحليل، بالتساؤلات والافتراضات التي تؤدي إلى صياغة نسق معرفي بحثي نحاول من شأنه الوصول إلى معرفة علمية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة.

3/ مقترح التحليل النسقي

ينطلق هذا المقترح من تحليله للعالم كبناء نسقي، من منظور الأمننة، وهي نظرية قائمة على فكرة الاستدلال بأن الأمن هو "فعل خطاب"، وبذلك فهذا المقترح يتعامل مع تحديات راهنة تحوي ظواهر بيئية وصحية تسمح لنا بتتبع مسار الأمننة في عدة مراحل مر بها هذا العالم تحاول فواعله الرسمية وغير الرسمية حمايته، وهي مرتبطة بذلك فيما بينها بشبكة من التفاعلات والعلاقات ضمن تحركات كل وحدة التي تشكل نظاما نسقيا فرعيا قائما بحد ذاته يؤثر ويتأثر كنسق أعم وأشمل.

الفصل الأول:

مدخل ايتمولوجي-ابستيمولوجي للأمن - نحو

بروز "نظرية الأمننة"

ينضوي هذا الفصل على تشريح مصطلح الأمن وتطوراته من الناحيتين الاليمولوجية والابستمولوجية، بالتركيز على نظرية الأمنة التي تعتبر إحدى نتائج الانتقادات الموجهة لدائرة الدراسات الأمنية منذ بدايات التنظير إلى غاية طرح المقاربة الأمنية الموسعة للمجال الأمني [إلى القطاعات العسكرية وغير العسكرية]، لذا سيتم ترصد اشتقاقات مصطلح الأمن لغة، ثم اصطلاحا بالتعرض للنظريات الوضعية وما بعد الوضعية ضمن منظومة معرفية شكلت حقل الدراسات الأمنية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيحاول التطرق لإطار تحليلي جديد والمتمثل في نظرية الأمنة التي تتميز بها مدرسة كوبنهاجن، في حين يحاول المبحث الثالث استعراض مآخذ نظرية الأمنة كنموذج أساسي في الدراسات الأمنية على المنظورات والمدارس السائدة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: المنطلقات الايتمولوجية-الابستمولوجية للأمن

يواجه الإنسان منذ أن وُجِدَ على الأرض صراعات وتهديدات تمس أمنه واستقراره، لذلك كان دائم السعي للبحث عن الوسائل التي تقيه وتوفر له الاستقرار والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته، وعلى هذا الأساس أُعْتُبِرَ الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية، وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي.⁽¹⁾ وفي هذا المبحث سنعمل على البحث في أصل كلمة الأمن وحقيقتها، لأن البحث في تاريخ الصيغ اللغوية ونشأتها، مع تحديد التطورات المختلفة التي مرت بها، يعد ضمن العملية التاريخية، وذلك بتبعنا الإثالة العامة folk etymology للأمن أي "التشابه في الكلمات". ثم التطرق بعد ذلك للجانب المعرفي للأمن عبر تطورات الزمكانية.

المطلب الأول: المنطلقات الايتمولوجية لمصطلح الأمن

إن كلمة الأمن لغة تعني من المعاني الكثيرة. أمن (الأمان) و(الأمانة)، وقد أمن من باب فهم وسلم، وأمنه غيره من الأمن والأمان، و(الإيمان) التصديق، والله تعالى (المؤمن) لأنه (أمن) عباده من أن يظلمهم، والأمن ضد الخوف و(الأمنة) هي الأمن ومنه قوله تعالى: (أمنة ناعسا)، وقوله تعالى: (وهذا البلد الأمين). قال الأخفش: يريد البلد الأمن وهو من الأمن. و(أمن منه) مثل (سلم) منه ومعنى الأصل استعمال اللفظ آمن في سكون القلب، و(أمن) البلد اطمأن به أهله، وعن حسن البصري أنه اسم من أسماء الله تعالى. و(أمنت) على الدعاء (تأمينا) قلت عنده (أمين)، و(استأمنه) طلب منه الأمان، و(استأمن) إليه دخل في أمانة.⁽²⁾ فإنما تكون أمانا يشتمل ذلك على أن تكون سليما من الأذى، فالحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للتمكن من العيش بشكل محترم،⁽³⁾ ويمكن مقارنة 'الأمن' بُنْيَوِيًا (بالاستناد إلى التضاد الثنائي binary opposition) فيما يقابله أي 'الخوف'،⁽⁴⁾.

(1) محسن بن العجي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط.1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، ص.21.

(2) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الأريطة – الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص.27، 28.

(3) مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.78.

(4) ميلاد الفى جرجس، مبادئ الصحافة الدولية (المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017)، ص.23.

فالخوف في هذه الحالة ما يربك الأمن بمفهومه الواسع كالأمن الذاتي والاجتماعي حسب قوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) الآية 4 سورة قريش، أي يمكن القول مجازاً أن الإنسان خائف بطبعه، وفي ذلك حكمة، فإذا أحسن الفرد توظيفه قاده إلى الأمن (أو الأمان) وإلا تحول به الأمن إلى حالة مَرَضِيَّة،⁽⁵⁾ هذا معنى الأمن في اللغة العربية.

لكن معنى كلمة أمن في اللغات الأخرى قديماً يتم اشتقاقه من مصدر الكلمة، ويأخذ بالتراكم في المعنى، إذ نجد كلمة 'sure' و'sûr' تعني تَأَكُّد بالانجليزية، والفرنسية على التوالي. ويتحدث قاموس Larousse Modern Dictionary عن استعمال اللغة الفرنسية للكلمة بعدم خلط الأمن sécurité التي هي الإحساس بعدم وجود شيء تخاف منه، والأمن 'sûreté' هو "حالة عدم وجود الخوف"، إذ يمكن الإشارة لكلمة لا مبال 'careless' ذات علاقة بالإحساس مرتبطة باليقين 'certitude' الذي تحمله كلمة متأكد 'sure'. في حين يعبر عنها The Oxford English بـ"امتلاك أو توفير أرضية للثقة؛ والأمن (موضوعياً) هو التأكد/والتيقن."⁽⁶⁾

عموماً كلمة أمن [Secure] تعني 'careless' [se+cura] أو الحرية من القلق. وهذا يدخل ضمن المعنى القديم للكلمة فهو مشتق من الأصل ذاته ومتداخل مع كلمة "sure" ذات المعنى الانجليزي والفرنسي.⁽⁷⁾ وكما أشرنا آنفاً، أن Larousse Modern Dictionary نوه إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "sécurité" كإحساس [feeling] بعدم الخوف [الشعور الذاتي/ sentiment subjectif] وsûreté كحالة [state] اللاحق [الحقيقة الموضوعية/la réalité objective].⁽⁸⁾

ولقد أشار "أيس سيمان" Ayse ceyhan إلى أن الأمن أصبح له حضور في مختلف متطلبات الحياة اليومية للمواطنين إلى درجة تجعل مسألة مراجعته طبيعية وضرورية طارحاً عدة تساؤلات على الجهات المختصة تتعلق بالحلول الممكنة اعتمادها لمزيد دعم مقتضيات الأمن، ومن ذلك أفضل المفاهيم المترجمة، والجهات المنتفعة، والقطاعات المعنية والمخاطر المحتملة.⁽⁹⁾

(5) ميلاد الفى جرجس، المرجع السابق، ص 23، 24.

(6) Bill McSweeney, *Security, identity and Interests: A Sociology of International Relations*, (United Kingdom: Press Syndicate of the University of CAMBRIDGE, 1999), p.17.

(7) Ibid., p.16.

(8) Ibid., p.17.

(9) محسن بن العجبي بن عيسى، المرجع السابق، ص.36.

وبحسب رؤية "تيري بلزاك" Thierry Balzacq فإن الاختلاف في تحديد المفهوم لا يمنع من القيام بمبادرات جديدة، وينطلق في مقارنته التوفيقية من قراءة تاريخية حيث يبين الشعور بالأمان والطمأنينة وغيرها من المعاني المسندة للأمن التي لم تفرض إلا لاحقاً، وذلك خلال القرن 17 حيث استعملت كلمة الأمن في الدول الغربية لتفيد الشعور بالأمان ثم لتدل على الشعور الشخصي بالأمن، في حين استعملت كلمة السلامة لتفيد الواقع الموضوعي للأمن وفي ذلك تطوير للفظ securitas الذي جمع المعنيين لفترة طويلة وسبق استعماله منذ القرن 11.⁽¹⁰⁾ وقد بين بعد ذلك كل من "كلود فافردي فوكلاس" بأن الأمن يختلف عن السلامة والتأمين أو الثقة، فيما شرح "ريني ديكرت" أن الأمن عندما يكون في أعلى درجاته يبعد الخوف وبالتالي تتغير طبيعته فيصبح تأميناً.⁽¹¹⁾

إلا أن "ميكايل ديلون" حدد معنى الأمن وأجزه في جانب أساسي، ورأى أنه مفهوم مزدوج فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، إقصاء وتحييد الخوف، وكل هذا يوحي بأن المفهوم غامض يحوي في الوقت نفسه الأمن واللا أمن «(in)Security».⁽¹²⁾

أي في هذه النقطة بالذات، لا ينبغي الخلط بين 'الأمن' أو 'اللا أمن' مع 'انعدام الأمن': ف'الأمن' هو حالة يكون فيها التهديد باتخاذ تدابير ضده، في حين 'انعدام الأمن' هو حالة لا يكون فيها تهديد ولا توجد وسائل للتعامل مع التهديد الذي نحتاجه، أما 'اللا أمن' لا يوجد تهديد، لذلك لا توجد وسائل للتعامل مع التهديد اللازم.⁽¹³⁾ والشكل التالي يوضح ذلك:

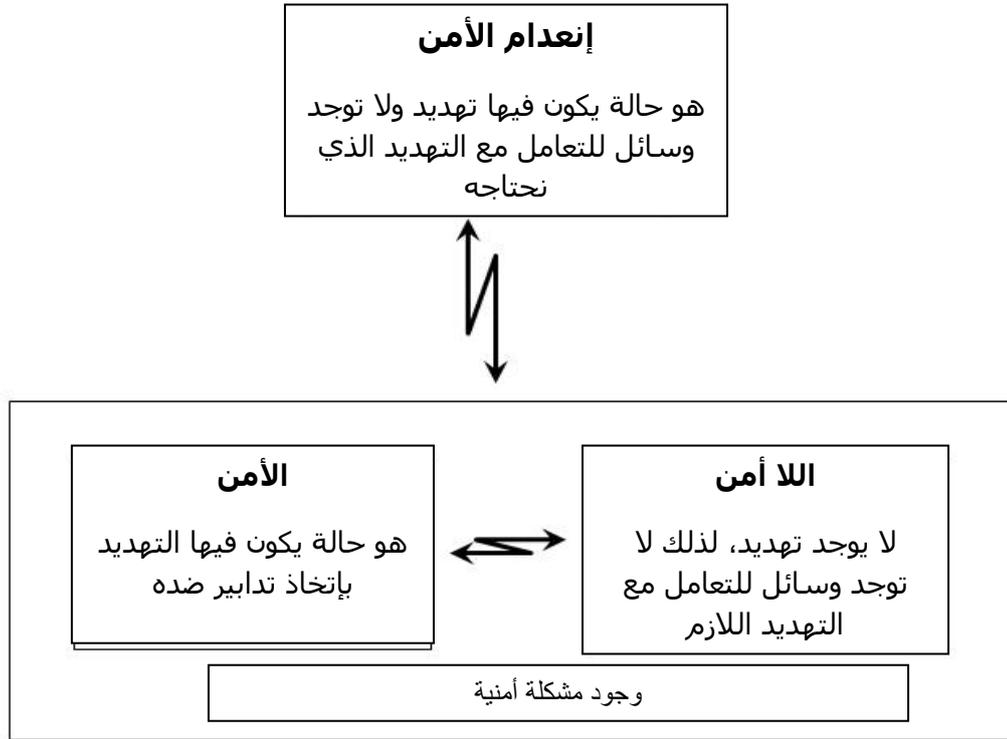
(10) محسن بن العجوي بن عيسى، المرجع السابق، ص.36.

(11) المرجع نفسه، ص.36، 37.

(12) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الروبية-الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص.14.

(13) Juha A.Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011), p.115.

الشكل (01): العلاقات الهيكلية للفرق بين 'الأمن' و'الأمن' و'انعدام الأمن'



المصدر:

Juha A.Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011), p.116.

هذا بالإضافة إلى، تعريف دائرة المعارف البريطانية للأمن بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"،⁽¹⁴⁾ في حين أن أحدث تعريفات الأمن التي يمكن أن نأخذ بها بعد هذا النقاش والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة هو تعريف "باري بوزان" ومفاده "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد".⁽¹⁵⁾ ما يعني أن المعنى الاصطلاحي للأمن هو: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة

(14) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (الأردن: دار المنهل، 2012)، ص.18.

(15) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.13.

الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا عسكريا... الخ بل أنه من ألزَم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلاليتها.⁽¹⁶⁾

من هذه الرؤى نستشف ملاحظتين مهمتين هما:⁽¹⁷⁾

(1) أن بعض الباحثين قسموا الأمن إلى نوعين أو شكلين هما: الأمن السليبي والذي يعني قيام الإنسان باتقاء الشر وهو أمن الإنسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل والمرض. أما الجانب الآخر فهو الأمن الإيجابي؛ والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك، على أن الشكلين متصلان اتصالا وثيقا، فهما وجهان لعملة واحدة، وغايتهما واحدة وهي العيش بسعادة وأمن وسلام.

(2) أن الأمن يقسم من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما:

(أ) الأمن العام (الشامل): ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري... الخ.

(ب) الأمن الخاص: وهو المعنى بعلم الأمن، ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات... الخ.

المطلب الثاني: المنطلقات الاستمولوجية لمصطلح الأمن

إن تناول مصطلح الأمن من الناحية الاستمولوجية سيتم بتتبع القطيعة المعرفية بدءاً من الفلسفة السياسية، أين عالجت الدراسات السياسية المكتوبة التي كان فلاسفة الاغريق أول من أنتجها، ضرورة الأمن عبر معالجتها لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استمراره واستقراره، إذ لم يتصور أولئك الفلاسفة إمكانية وجود مجتمع متحضر وأمن إلا إذا كان مجتمعا سياسيا أيضا، بما يجعل منه (دولة مدينة)، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر هو وحده إنسان (دولة المدينة) ومواطنها.⁽¹⁸⁾ ومن بين هؤلاء الفلاسفة "أفلاطون" في كتابه 'الجمهورية' حيث بين الصورة الفاضلة لدولة المدينة وإنسانها/مواطنها، وجعل أمنها مرهونا بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس التي جعل المرتبة الثانية فيها

(16) هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص.18.

(17) المرجع نفسه، ص.19.

(18) علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط.1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2017)، ص.18.

للقدرة على حماية الأمن والدفاع عن المدينة بعد أن جعل المرتبة الأولى فيها لقدرتهم على الوصول إلى المعرفة وإقامة أفضل أنظمة الحكم، وبذلك قدم القدرة على ضمان الأمن على القدرة على الانتاج وتحصيل الرزق.⁽¹⁹⁾

أما مسألة الأمن عند "أرسطو" فعالجها في كتابه 'السياسة' من منظور مقارب، حيث ربط وجود الإنسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي الذي رأى في (دولة المدينة) مثاله الوحيد، وعدّ أخطر تهديد يمكن أن تواجهه دولة المدينة هو خطر التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها أو طبقاتها بوصفه السبب الأساس للثورات في اعتقاده، لذلك ربط أمن هذه الدولة واستقرارها واستمرارها بتقليل التفاوت الطبقي فيها عبر تقليص أعداد الطبقتين العليا الغنية والدنيا الفقيرة من جهة، وزيادة أفراد الطبقة الوسطى من جهة ثانية، لتكون هذه الأخيرة بوسطيتها وتوازنها واستقرارها فكريا وسلوكيا (الوسط الذهبي) الأساس لقيام نظام حكم وسطي متوازن ومستقر يكون خليطا من النظامين الأوليغارشي (حكم الأغنياء) والديمقراطي (حكم الفقراء).⁽²⁰⁾

أما المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الحضارة الرومانية بينت أمن الإمبراطورية واستقرارها الداخلي، ودعت إلى تحقيق ذلك بإقامة نظام مختلط يحقق التوازن والاستقرار بين عناصر الدولة وأركانها المختلفة لتمتع هذه الدولة بخصائص التوازن والاستقرار المحققين والضامنين للأمن، وما عالج "بوليب" بوضوح كبير في نظريته المستمدة من نظرية "هيبودام" عن نظام الحكم المختلط الثلاثي الذي يجمع الخصائص الإيجابية للنظم السياسية الثلاث: النظام الملكي (السلطة الفردية)، والنظام الأرستقراطي (السلطة النخبوية)، والنظام الديمقراطي (السلطة الشعبية)، وهو ما أدرك لاحقا الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية صوابه وإيجابيته، فصمموا نظام الحكم في دولتهم الناشئة تصميمًا ثلاثي الأركان، تجتمع فيه وتتعاون سلطات (الرئيس الفردي، مجلس الشيوخ النخبوي، المؤتمر العام الشعبي).⁽²¹⁾

وتابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة قضية الأمن من زوايا أخرى، كان من أبرزها الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكافيلي" الذي تعرض للأمن في كتابه 'الأمير' بجعل القوة والأمن فوق كل

(19) المرجع نفسه.

(20) علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.19.

(21) المرجع نفسه، ص.18.

اعتبار،⁽²²⁾ ويجب أن يتبع الأمير أو الحاكم كل السبل، وكل الوسائل، لضمان أمن نظامه ودولته، ولتحقيق ذلك لا بد من إقامة جيوش وطنية تكون مخلصه وصادقة في حمايتها لمجتمعاتها ودولها ومستعدة للتضحية دفاعا عنها وضمانا لأمنها.⁽²³⁾ أما الفيلسوف السياسي الانجليزي "توماس هوبز" في سنة 1700م أظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، على أساس أن الإنسان يعيش 'حالة الفطرة' التي تضعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك.⁽²⁴⁾

وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أن مفهوم الأمن يحتل أهمية قصوى في أدبيات حقل العلوم السياسية بصفة عامة، وأدبيات العلاقات الدولية بصفة خاصة منذ القديم. فهو من أكثر المفاهيم الأساسية والمتطورة ضمن أدب العلاقات الدولية، ومن الأمور المصيرية بالنسبة لصانعي السياسة والمجتمع على حد سواء، فتاريخيا، وبلغه سياسة القوة مفهوم الأمن كان مرتبطا بالوسائل العسكرية، كما أنه أكثر ارتباطا بالدول لا البشر،⁽²⁵⁾ وقد أوضح "سميث" Smith ذلك بقوله "الأمن هو ما تصنعه الدول"،⁽²⁶⁾ فدوما كان ذا صلة بالدولة والتهديدات الموجهة لسيادتها.⁽²⁷⁾ ودارسي الأمن حسب أدبيات العلاقات الدولية تعودوا أن يتعاملوا مع قضايا السلام والحرب ذات الجانب الإستراتيجي والعسكري لاسيما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.⁽²⁸⁾

إضافة لذلك، وبتقني مسار البناءات المعرفية للنظريات الوضعية وما بعد الوضعية حول الأمن نجد أن الأمن لم يعد مرتبطا بالجانب المشار إليه آنفا، إذ أصبح الأمن يأخذ أبعادا جديدة وصعبة العد والتعريف أمام تعدد المشاكل الجهوية، الوطنية، الدولية، والعالمية، خاصة مع تفجر مسألة الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي جعل من مشاكل اليوم مشاكل عالمية فرضت إعادة النظر في المفهوم

(22) محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.24.

(23) علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.20.

(24) محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.24.

(25) Sezer Özcan, "Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School", (Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013), p.03.

(26) Ibidem.

(27) Ibidem.

(28) Vladimir Šuloic, "Meaning of security and theory of securitization" (Belgrade centre for security policy, 05 October 2010), p.01.(Retrieved on : 20/03/2019). <<http://www.bezbednost.org>>

التقليدي للأمن، وصياغة الموضوع المرجعي للأمن بأخذ أبعاده في كل متكامل، وبنائها في داخل العلاقة مع حاجات المجتمع.⁽²⁹⁾

بالنسبة للنظريات الوضعية هيمن عليها المنظور الواقعي التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية مع الاعتماد على القوة العسكرية كوسيلة وحيدة أيضا في تحقيق أمنها، أي يتميز هذا المنظور بالانغلاق المعرفي الذي يتلخص في القوة العسكرية للدول مما يعني أنه كان يقارب للأمن بالمنظور التقليدي الإستراتيجي. وبعبارة أخرى، مفهوم 'الأمن' ارتبط في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية بمفهوم 'الدولة' التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث أُعْتُبِرَ الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وهي المسئولة عن حماية أمن الأفراد، ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.⁽³⁰⁾

بالمقابل، نجد المنظور الليبرالي الذي يؤكد على أهمية بناء منظمات دولية بالتعاون مع الدول في تحقيق الأمن، فالوعاء المعرفي لهذا المنظور كان متميزا عن المنظور الواقعي حيث ركز على ديمقراطية الدول والتوافق المؤسساتي لتجنب القوة والعنف وتحقيق الأمن عن طريق التعاون.

في حين انتهجت المنظورات ما بعد وضعية طرق أخرى في إبراز فواعل جديدة لتحقيق الأمن لكن بتبني ابستمولوجيا مشتركة تتمثل في "التأويلية": أين تُعرف مساهمات النقيدين للدراسات الأمنية بتركيزها على الإنسان وتحريره من القيود التي تعيق مسعاه في تجسيد خياراته، وأثناء تبنيهم لهذا الجانب المعرفي قاموا في دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، والحضارية والهوياتية، ودور الأفكار والمعايير في تشكيل العالم السياسي عبر سياق تاريخي محدد. ومن بعد ذلك النظرية ما بعد الحداثية التي ركزت على الخطاب الاجتماعي الذي يحوي السلم والأمن والمعايير الجماعية، وتعتبر ذلك مهمة الساسة والأكاديميين والجماعات المعرفية لأن لها دور في عملية صياغة اللغة والخطاب السياسي الدولي، وما بعد الحداثيين

(29) لمزيد من المعلومات حول المفاهيم التقليدية للأمن أنظر:

-Marie-Hélène Labbie, "Les nouvelles dimensions de la sécurité", *Politique Etrangère*, N°4, Hiver 99/00: pp.917-921.

-Johan Verbeke, "A new security concept for a new Europe", *Studia Diplomatica*, Vol LI, N°3- 4, 98: p p125-149.

(30) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.14 (2008)، ص.10.

يرون في الخطاب الأمني العامل المؤثر في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها، ويجب أن يتمتع بقيم معيارية تحمل التعاون لإيجاد بيئة دولية أكثر أمنا.

أما نظرية الجندر تدمج "النوع" لأجل فهم أن الأنوثة والذكورة تؤثر في تصور ماهية الأمن، وذلك بتحرير المرأة وإنهاء تبعيتها حتى يقبع ضمن النطاق الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد منتمي لبنيات اجتماعية واسعة.

أما بالنسبة للنظرية البنائية للأمن والتي تشكل في الوقت ذاته جسر الفجوة بين الوضعيين وما بعد الوضعيين؛ تتبنى بناء معرفيا يجمع ما بين ابستمولوجية الوضعيين حسب ما أعلنه "الكسندر وندت" مؤسس نظرية البنائية في العلاقات الدولية، وابستمولوجية التأملين، والأمن حسبهم بناء اجتماعي وتذاتاني، فالدول يمكن أن تغير من تصوراتها للتهديدات لأن هذه الأخيرة ليست شيء طبيعي ومقدس، وإنما يجب تعديل ممارساتها حول ذلك وفق التطورات الحاصلة في السياسة العالمية.

المطلب الثالث: خصائص وسمات الأمن

حسب ما تطرقنا له حول المنطلقات الایتمولوجية والابستمولوجية لمصطلح الأمن يتضح أن الأمن يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في:⁽³¹⁾

- مفهوم الأمن يتسم بالتغير: فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).
- الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة: فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن. فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها.

(31) سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص. 10-12.

• الأمن من المفاهيم المركبة: حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق، وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الاجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتمهينة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين. أما مفهوم الأمن الواسع، فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر، هناك مفهوم الأمن الخشن، والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، لذا يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية للدولة، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد. أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال-القتل-تهريب المخدرات)، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

ومن هذه السمات والخصائص يتضح أن الأمن في توسع وتعمق مستمرين، والجدول التالي يبين

لنا ذلك:

الجدول (01): توسيع وتعميق مفهوم الأمن

القضايا الأمنية الجديدة أو غير العسكرية				قضايا	مجال
بيئي	مجتمعي	اقتصادي	سياسي	الأمن العسكري	('توسعي') مستوى ('تعمقي')
الأمن الدولي					نظام
الأمن الوطني (داخلي وخارجي)					دولة
الأمن المجتمعي					تحت الدولة
الأمن الإنساني					فرد

المصدر:

Heiner Hänggi, "Making Sense of Security Sector Governance", (Retrieved on: 22/03/2019).

www.dcaf.ch/content/download/36563/.../Hanggi.pdf

إذا، يتضح من خلال هذا الجدول بأن الأمن من الناحية الايتمولوجية والابستمولوجية لم يعد ينحصر مفهومه في المجال العسكري والقوة فقط، وإنما توسع إلى مجالات أخرى سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية بجانب تعمقي في قضايا هذه المجالات، وضمن كل المستويات ذات الفواعل المتعددة، الأمر الذي جعله يتوسع وي طرح مؤخرًا مصطلحات جديدة كالأمننة.

المبحث الثاني: الأمن من منظور مدرسة كوبنهاجن-إطار جديد للتحليل⁽³²⁾ في الدراسات الأمنية

بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن أصبحت القضايا الأمنية تشكل مصدر قلق أساسي لها، حيث أكد علماءها أن التهديدات الأمنية للأمن القومي لا ينبغي حصرها في الجانب العسكري، وقبل أن نعتبر قضية ما أمنية يجب أن تكون ذات صلة بالفاعل المؤمن، فتقديم مسألة أمنية باعتبارها مشكلة ذات تهديد وجودي يجب أن تكون معرفة ومحددة بالنسبة للموضوع المرجعي.⁽³³⁾

لقد حقق هذا الكلام نجاحا باهرا في الأوساط الأكاديمية بمجال الدراسات الأمنية، وظهر ما يسمى بـ "نظرية الأمنة"، حيث ترجع هذه الأخيرة إلى الانتقادات الموجهة للأمن، أبرزها تطوير "باري بوزان" 1983 الذي أقر ولأول مرة أن "الأمن لم يعد من الممكن أن يعرف بأنه تهديد، تتم السيطرة عليه باستخدام القوات العسكرية" وبيد الدول، فالأمن يتضمن القطاعات غير العسكرية والفواعل من غير الدول، والأجندة الأمنية، وبالتالي هذه النظرة التي ركزت على القطاعات الأخرى للأمن وتجاوز القضايا التقليدية مهدت لبروز نظرية الأمنة التي تسعى إلى أن تحلل لماذا، من قبل من وكيف يمكن لقضية غير أمنية أن تصبح قضية أمنية؟⁽³⁴⁾

ومفهوم الأمنة لا يقتصر على دراسة الحالات التي تحدث أو المتوقع حدوثها باستخدام القوة العسكرية، وإنما يسعى لتحقيق الاتساق من خلال البحث عن المنطق الكامن وراء الأمن.⁽³⁵⁾ والأمن هو شيء لا يتم انتظاره أو العثور عليه ولا يمكن تحديده بموضوعية، فهو يتغير بشكل ديناميكي ويتم

(32) Nassef M.adiong, "Securitization: Understanding its process in the field of International relations"(Seminar paper, In partial fulfillment of the requirements in Special problems and topics in International security, college of Social Sciences and philosophy University of the Philippines, Diliman, 25 March 2009), p., 06.

(33) Sezer Özcan, "Securitization of Energy through the Lenses of Copenhagen School ", (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013,"West East Institute, Orlando/USA"), p.08.

(34) Robin E Walker and Annette Seegers, "Securitisation: The case of post-9/11 United States Africa policy", *Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies*, Vol.40, Nr. 2(2012), p.24.

(35) Thorsten Gromes & Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analyzing the role of Human-Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", (Shur Working Paper 05/07 March 2007), (Retrieved on: 26/05/2019). shur.luiss.it/files/2008/10/shurwp_05-07.pdf

بالممارسة البيذاتانية.⁽³⁶⁾ لأن الأمن عبارة عن ممارسة مرجعية (Referential) ذاتية، فحسب "بوزان" ليس بالضروري حقيقة وجود تهديد لكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي، وعلى نحو يجعل من هذه القضية أو المسألة تثير اهتماما، وتشير إلى شيء أكثر واقعية بفضل فعل الكلام،⁽³⁷⁾ مما يعني أن نقطة الانطلاق في مفهوم الأمانة هو نظرية فعل الخطاب التي وضعها "جون أوستين" John Austin عام 1962 الذي أظهر كيفية فعل الأشياء بالكلمات "How to do things with".⁽³⁸⁾ والكلام عن "الأمن" يعني إجراء بمعنى أن تتحول قضية معينة إلى قضية أمنية، عندما يدعي الفاعل بأنها تهديد وجودي للكيان المرجعي، يهدد تقرير مصيره وربما حتى وجود الوحدة السياسية.⁽³⁹⁾ ولذلك، يمكن أن تقوم القضية الأمنية على "تغيير مصير جميع المسائل الأخرى"، بل أكثر من ذلك فهي تدور حول مسألة "تكون أو لا تكون" على حد تعبير "أول ويفر".⁽⁴⁰⁾

ولمعرفة مضمون نظرية الأمانة كإطار تحليل جديد في الدراسات الأمنية يمكننا أن نتطرق إلى العناصر الأساسية لهذه النظرية كما يلي:

المطلب الأول: الموضوع المرجعي والتهديد الوجودي

1/ الموضوع المرجعي Referent object

تحدد مدرسة كوبنهاجن، الموضوعات المرجعية كـ "الأشياء التي ينظر إليها على أنها مهددة في وجودها والتي لها الحق المشروع بالبقاء"، ويمكن أن تكون هذه الموضوعات المرجعية حسب واضعها؛ الدولة السيادة الوطنية، الاقتصاديات الوطنية، الهويات الجماعية، المواطن البيئية. فمثلا في أوائل القرن العشرين كانت الموضوعات المرجعية تحصر في الإثنيات القاطنة بالدولة.⁽⁴¹⁾ وتتساءل Rita Floyd ما الذي يجعل الموضوع المرجعي ذو شرعية؟ وتجب بقولها الموضوع المرجعي الوحيد الذي يتمتع بالشرعية إذا كان

(36) Ibidem.

(37) Rens Van Munster, "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror" (Danmark : Syddansk Universitet : Political Science Publications, 2005), p.02.

(38) Rens Van Munster, op cit., p.02.

(39) Ibidem.

(40) Ibidem.

(41) Josy Joseph, «Seuritization of Illegal Migration of Bangladeshis to India», (Retrieved on: 29/11/2019).

<www.rsis.edu.sg/publication/.../WP100.pdf>

الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة

يفضي إلى رفاهية الإنسان؛ ويستند هذا على ما يسميه Raz مبدأ الإنسانية، لأن "التفسير والتبرير للخير أو الشر حسب هذا المبدأ في نهاية المطاف يستمد مساهمته، الفعلية أو المحتملة، من حياة الإنسان ونوعيتها".⁽⁴²⁾

إلا أنه وحسب مدرسة كوبنهاجن الموضوع المرجعي ليس هدفه دائما تحقيق رفاه الإنسان؛ لأنه وفي بعض الأحيان السلامة الجسدية للمواطنين أو بالأحرى الجمهور على المحك و لا بد من تبني إجراءات استعجالية لإدراك التهديد المحدق بهم/به قبل فوات الأوان، ما يجعل تصرف الموضوع المرجعي إزاء هكذا وضع يضي عليه الشرعية ومن دون تقيده بالإجراءات العادية.

وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الموضوع المرجعي/أو المرجعية الأمنية يتمثل في عالم متعدد الفواعل والمستويات والأبعاد وغيرها من التحولات ذات الصلة به.

2/ التهديد الوجودي Existential threat

تذهب نظرية الأمانة إلى إبراز الكيفية التي يمكننا بها فحص ما إذا كان أو لم يكن هناك تهديد وجودي حقيقي.⁽⁴³⁾ وذلك بمعرفة ما إذا كانت الأمانة تشير إلى أن التهديد الوجودي موضوعي أو مجرد تهديد متصور؟ في هذا السياق يجب التركيز على أمرين مهمين: أولا، نحن بحاجة إلى معرفة ما إذا كان المعتدي ينوي حقا تدمير أي موضوع مرجعي معين، وثانيا، نحن بحاجة إلى فحص ما إذا كان أو لم يكن لدى المعتدي وسيلة (القدرة) على القيام بذلك.⁽⁴⁴⁾

المطلب الثاني: الفاعل المؤمن والجمهور

1/ الفاعل المؤمن Securitizing actor

يُعنى الفاعل المؤمن بمن يدعي أن هناك "تهديد وجودي" من خلال الفعل الخطابى الأمنى، الموجه نحو الجمهور،⁽⁴⁵⁾ فالفاعل المؤمن بادعائه أن موضوعا مرجعيا مهددا في وجوده عبر فعل خطاب

(42) Rita Floyd, "Can Securitization Theory be used in Normative Analysis?" (Paper prepared for the 'Politics of Securitization', Copenhagen 13-14 September 2010), p.09.

(43) Rita Floyd, op cit., 09.

(44) Ibid., p.06.

(45) Sezer Özcan, op cit., 07.

الأمن،⁽⁴⁶⁾ يجعل الشيء تهديدا وجوديا بنقله للناس استطراديا تصوره للتهديد، بالتفسير على نحو يتم تقبله.⁽⁴⁷⁾ فنجاح الأمنة إنما يعود لطبيعة الفاعل الطارح للقضية ومُضَيِّة قُدْمًا في المطالبة بأمنيتها وفهمه الخاص للتهديد الوجودي، لاسيما وأنه من يعطي الشرعية لادعائه بذلك.⁽⁴⁸⁾

بالنتيجة، الأمنة حسب ذلك هي بناء ذاتاني للموضوعات المرجعية، تطرحها الفواعل عبر الخطاب، وفي هذه الحالة يرى "ويفر" أن المشكلة الأمنية تصبح كذلك متى أُمنِنَتْ من طرف إحدى هذه الفواعل (حكومة، برلمان، أو أي سلطة سياسية، قادة الرأي، البيروقراطيين)، وعادة في مجال الأمن تركز هذه الفواعل في نخب الدولة أو بالأحرى النخب الدولانية التي ترى في مصلحة الدولة بتحديدتها للتهديدات الأمنية.⁽⁴⁹⁾ لكن في حالة موضوعنا هذا فإن الفاعل المؤمن يتمثل في فواعل رسمية وغير رسمية للحكومة العالمية والتي يمكن تقسيم هذه الأخيرة حسب نظرية الأمنة إلى نوعين من الفواعل وهما "فواعل مُؤْمِنَةٌ وفواعل وظيفية".⁽⁵⁰⁾

2/ الجمهور Audience

تنضوي نظرية الأمنة على العديد من الفواعل المهمة لنجاح عملية الأمنة، من بينها الفواعل المؤمنون والفواعل الوظيفيون، والأهم في ذلك الجمهور.⁽⁵¹⁾ وقد تم التعرض لنقاش قضية الجمهور مؤخرا في نظرية الأمنة، إذ نجد "مارك سالتر" Mark Salter يقسم الجمهور إلى أربعة أنواع (النخبة، التكنوقراطي، العلمي، الشعبي)، ولا يسعى لتحليل أي نوع من العوامل السياقية لهذه القوى، وإنما يؤكد

(46) Lenka Dojcanová, "Revealing Copenhagen Weaknesses: Applicability of Securitization theory to Environmental Security", (Thesis submitted to the Departement of Government, Uppsala University, may 2012), p.20.

(47) Sevket Ovali, Yücel Bosdagliogu, "Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic offensive against Israel", **The Turkish Yearbook of International Relations**, Vol.43(2012), p.06.

(48) Catherine Charrett , "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security", (Masters dissertation submitted as partial fulfillment of the requirements of a Master's of Science in International Relations from the London School of Economics in London, England, 2008), p.24.

(49) Catherine Charrett , op cit., p.24.

(50) Kristína Tabačková, "Securitization of Environmental issues", (Master's thesis, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIALNICH STUDIÍ, BRNO, 2013), p., 15.

(51) Lenka Dojcanová, op cit., p.20.

فقط أن الجمهور يحتل موقعا ومكانة هامة في عملية الأمنة.⁽⁵²⁾ لكن "تييري بالزاك" **Thierry Balzacq** يؤكد بأن تحليل وحدات نظرية الأمنة لا ينفي الجمهور، وإنما نجاح وفعالية ذلك يكمن في "الجمهور-المركز" لأنه بالنسبة للفاعل المؤمن هو من يدعمه معنويا ورسميا، وبالتالي "الجمهور السلبي" في نظرية الأمنة حسبه يجب التخلي عنه لاسيما وأن تصميم نجاحها "يتوقف على جمهور فعل الخطاب الأمني".⁽⁵³⁾

بالنتيجة، الجمهور هم أولئك الذين تحاول الأمنة إقناعهم بتقبل الإجراءات الاستثنائية أثناء طرح بعض القضايا الأمنية، وعادة ما يكون ذلك بالادعاء الموجه لهذا الجمهور، وقد يحجم عنه وبالتالي، يعيق نجاح الأمنة. ولإضفاء الشرعية والعمل على إنجازها، يجب أن يصبح الإدعاء بما فيه الكفاية مهم بالنسبة للجمهور، وتقديمه على أنه "تهديدا وجوديا، أو ضرورة ملحة"، دون إهمال السياق الذي تطرح فيه قضية أمنية معينة، لأن الظروف المحيطة به من تزيد من احتمال أن الادعاءات سوف يتم قبولها، إذ يمكن للمواقف الأيديولوجية، الاتجاهات والآراء أن تثير اهتمام الجمهور على قبول أفعال خطابية ما، كما يتطلب نجاح الأمنة بالإضافة إلى ذلك، صدى لدى الجمهور أثناء الادعاء الموجه له.⁽⁵⁴⁾

(52) Philippe Bourbeau, "The Securitization of Migration: A Study of Mouvement and Order", p.41, (Retrieved on: 29/11/2019). <books.google.dz/books?Id=PdPUr_FgLocC&PG=Pa41>

(53) Ibid., pp.41-42.

(54) Robin E Walker and Annette Seegers, op cit., p.24.

المطلب الثالث: فعل الخطاب ومأسسة عملية الأمانة

1/ فعل الخطاب The speech act

لقد أشرنا آنفاً، إلى أن جوهر الفكرة الأساسية للخطاب انبثقت من نظرية "أوستين" والتي مفادها أن بعض الكلمات تفعل أكثر من مجرد وصف واقع معين، وللإجابة على سؤال البحث لماذا وكيف يصبح التهديد؟ يجب أن نركز على شيء مؤمن في عملية الأمانة بناء على فعل الخطاب [أو تأطير وتعريف المشكلة] ليصبح ذا أهمية قصوى.⁽⁵⁵⁾ كما يمكن تفسير فعل الخطاب كفعل بلاغي حسب "بوزان" وآخرون، حيث يقوم الفاعل أو الفاعلون بصياغة مسألة وطنية مهمة بطريقة الأمر، إذ يقول "بوزان" أن في حالة الدول "الخطاب هو الفعل"، أما "أريكسون" و"نورين" يشيران إلى "أنها مسألة تصور وتمثيل قضية وهي ظاهرة- على سبيل المثال، الشيء الذي ينظر إليه أنه مهدد- بهذه الطريقة الآخرون يمكن أن يقتنعوا بالاستماع أو على الأقل إقناعهم يكون بإيلاء المزيد من الاهتمام بهذه القضية".⁽⁵⁶⁾ كما تجدر الإشارة، إلى أن تأطير مشكلة معينة يرتبط بالإدراك، والذي يرتبط بدوره بالتعبير الجماعي للفرد ويتبع وظائف الذاكرة المعرفية من خلال التعبير اللفظي لاعتقاد الفاعل، فوفقاً لـ"أريكسون" و"نورين" الإدراك "من المفاهيم الأساسية التي تحدد لدينا الكيفية التي ننظر بها لحدث ما؛ ويتم تصفية هذا الحدث من خلال مجموعة الأفكار المسبقة لدينا"، وهكذا يصبح إدراك الفاعلين إضافة أساسية لفعل الخطاب.⁽⁵⁷⁾

ورؤية مدرسة كوبنهاغن للأمن كفعل الخطاب يعتمد على مفهوم "جون أوستين" من أداء الكلام، الذي حسبه لا يصف فقط ولكن يقوم أيضاً بإنشاء واقع جديد، ما يولد من الفعل الأداء القوي، الأمر ذاته من يُجبلُ إلى أن إصدار الكلام هو أداء وإجراء، وانطلاقاً من هذا المفهوم يجادل "ويفر" مرة أخرى بأن الكلام عن الأمن هو أكثر من مجرد قول أو وسم شيء، بل هو أداء هذا العمل.⁽⁵⁸⁾ لأن فعل الخطاب من أعقد وأخطر عناصر الأمانة، انطلاقاً من تداول خطاب سياسي سلطوي يعمل على ترويح المخاطر واحتساب الحساسيات الناتجة عن بعض القضايا المسببة للانفلاتات الأمنية وذلك عبر عملية

(55) Erik Asplund, "A Two Level Approach to Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia" (Thesis submitted to the Department of Peace and Conflict Research, partial fulfilment of the requirements for a Degree of Master of International Studies, Uppsala University, Sweden Uppsala Programme of International Studies (UPIS), 2003/2004), p.24.

(56) Ibidem.

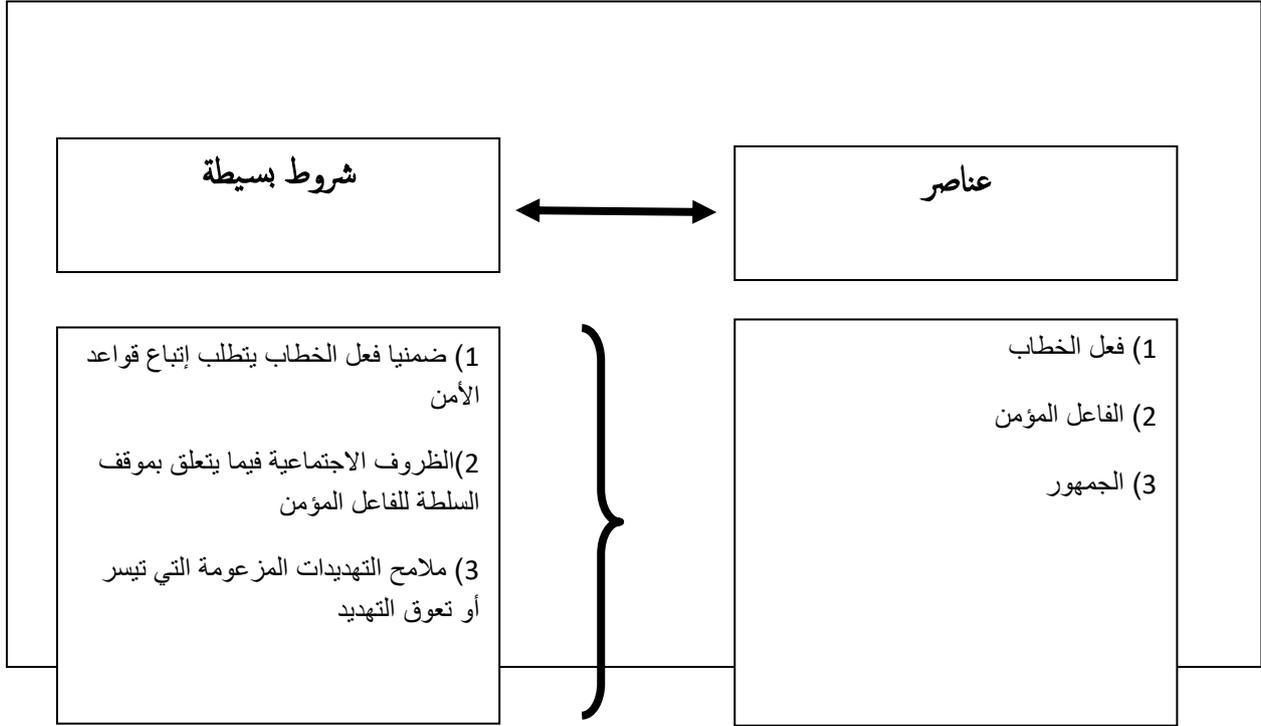
(57) Ibidem.

(58) Erik Asplund, op cit., p.24.

الأمن والأمنية في ظل التهديدات الراهنة

خطابية لغوية ممنهجة صارمة تقوم على ضمان التأثير في الجمهور وكسبه. والشكل التالي يبين لنا أهم المفاهيم الأساسية التي ينضوي عليها تحليل الأمنة.

الشكل (02): مفاهيم أساسية لتحليل الأمنة Central Concepts of Securitisation Analysis



المصدر:

Bezen Balamir Coskun, Analysing Desecuritisation: The case of Israeli-Palestinian Peace Education and Water Management (Cambridge Scholars Publishing, 12 Back Chapman Street, Newcastle upon tyne, NE6 2XX, UX, 2011), p.13.

2/ مأسسة عملية الأمنة Institutionalised Process of Securitization

إن مأسسة عملية الأمنة حسب "ويفر" تبدأ من مرحلة أولى تتمثل في الأمنة الخاصة ونعني بها بناء قضية معينة وتقديمها كتهديد وجودي وهذا بعدما تكون مصنفة في خانة المخاطر الأمنية، بحيث تسعى الفواعل الأمنية في أخذ إجراءات استثنائية عن طريق التشريع أحياناً، وأحياناً أخرى عن طريق التطبيق والممارسة، ومن الضروري أن يتقبل الجمهور ذلك، خاصة وأن الأفكار أو بالأحرى الفعل الخطابى المقدم على أساس خطر وشيك أو تهديد أمني يجب أن يكون لديه سلطة وشرعية تستدعي الثقة، ما يقودنا إلى القول بأنه إذا ما تم نجاح مأسسة الفعل الخطابى تصبح عملية الأمنة

مُؤَسَّسَة⁽⁵⁹⁾ ومع مرور الوقت، تتطور مؤسسة عملية الأمانة بتجاوزها الأمانة الخاصة Ad hoc securitization إلى صيغة التسييس العالي، بحيث إذا نجح هذا الأخير تصبح القضايا المؤمَّنة مستمرة على المستوى العالمي، وبدلاً من أن تكون القضية مشكلة أمنية تصبح القضية مشكلة فنية إدارية⁽⁶⁰⁾ ويضم بذلك هذا التطور ثلاث مستويات حسب الجدول التالي:

الجدول (02): تطور مؤسسة عملية الأمانة

مأسسة الأمانة	الأمانة	الأمانة الخاصة (الفشل أو النجاح)	
النخبة السياسية / مستوى بيروقراطي / الرأي العام / وسائل إعلام تعبئة كاملة	الأمانة الناجحة أقصى التسييس	التحركات المؤمنة بالفواعل الفردية، وسائل الإعلام، النخبة السياسية	الفواعل المؤمَّنة
الأمن والمخطر، إدارة الخطاب	تدابير طارئة استجابة للأمن	خطاب الأمن (فكرة التهديد وحالة الطوارئ)	مستوى استطرادي
إعادة إنتاج خطاب الأمن بالممارسات الأمنية		لا للممارسات المؤمنة غير استطرادية حتى الآن	مستوى غير استطرادي

المصدر:

Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan –European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006), p.06.

(59) Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan–European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006), p.04.

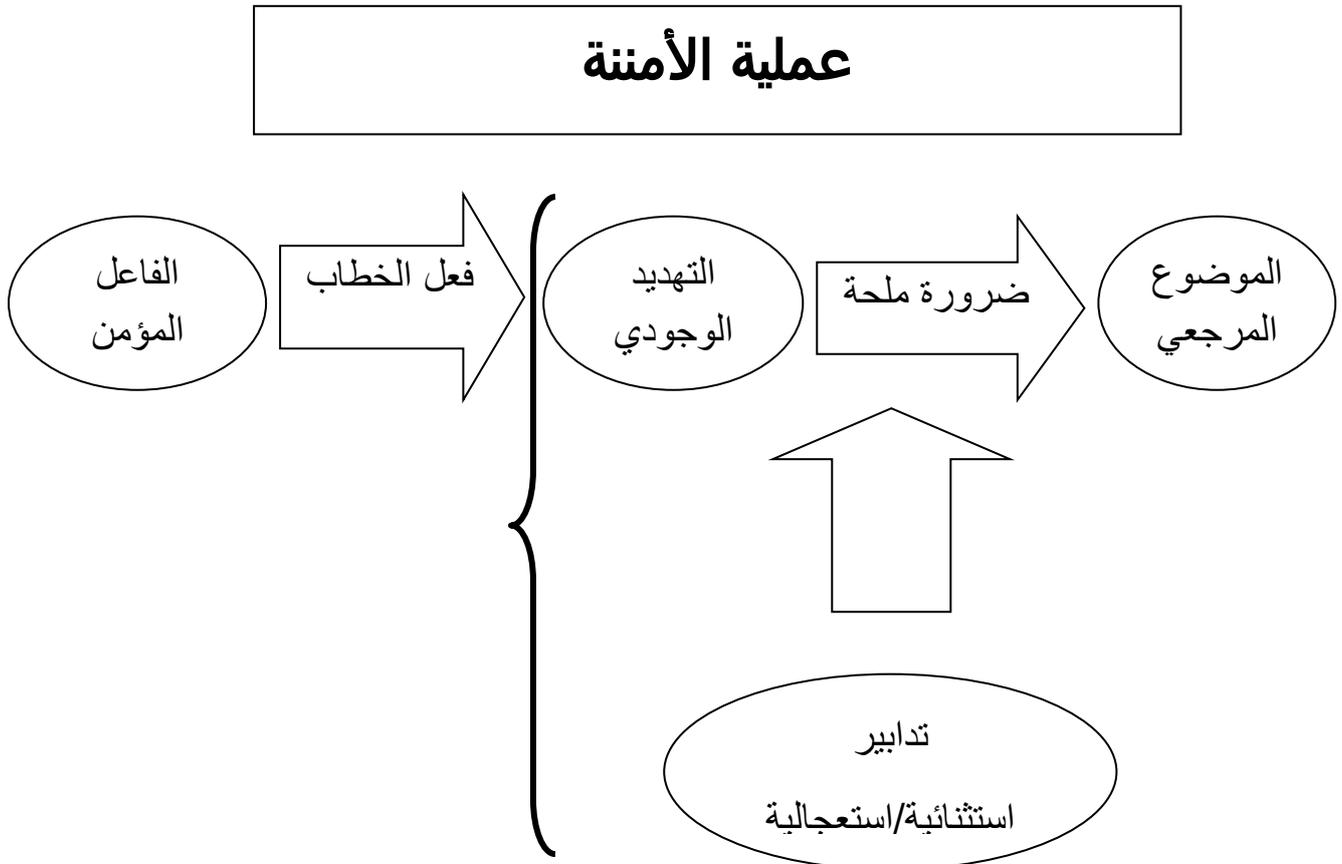
(60) Dominique Van Dijck, op cit., p.04.

المطلب الرابع: اللأمنة/نزع الطابع الأمني Desecuritization

يمكن للفواعل نفسها أو غيرها من الفواعل الأخرى التي سبق وإن دَعَتْ إلى الأمنة أن تشجع اللأمنة بإعادة التفاوض بشأن الردود أو الاستجابات المناسبة ذات الصلة بالجمهير، بمعنى أن الهدف في هذه النقطة سيكون إزالة بعض القضايا من جدول أعمال الأمن، فالهدف النهائي لـ"الأمنة" هو تحقيق الوضع الذي لم يعد ينظر إلى المسألة المعنية أنها تهديد، وبالتالي لم تعد تُعَرَّفُ وتُحدَّدُ بوصف أمني.⁽⁶¹⁾

صحيح أن عملية الأمنة برمتها تعتمد في تحليلها على عناصر جوهرية وأساسية بدءاً من الموضوع المرجعي، والتهديد الوجودي، ثم فعل الخطاب والفاعل المؤمن إلى أن يتم التوصل لأقصى صيغ التسييس وتحويل الملفات من حيز السياسة العامة العادية إلى التعاطي معها بالمعالجات الأمنية الاستثنائية حسب الشكل التالي:

الشكل (03): عملية الأمنة



(61) Andrea Oelsner, " (De) Securitisation Theory and Regional Peace: Some Theoretical Reflections and a Case Study on the Way to Stable Peace", (EUI Working paper RSCAS, printed in Italy in October, 2005), p. 04.

المصدر:

Sezer Özcan, « Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School », (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013, «West East Institute, Orlando/USA), p.07.

إلا أن "بوزان" يرى في ذلك جانبا سلبيا، والحل عنده يكمن في نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية **desecuritization** وتحويلها إلى حيز السياسة العامة الطبيعية حيث الرقابة والتقييد بالقوانين والضوابط الديمقراطية. أو بعبارة أخرى، يجب إتباع الخطوات التالية للعودة إلى السياسة العادية وتجنب الحالات الأمنية الطارئة:⁽⁶²⁾

1- غياب التهديد الوجودي/ وإن وجد يجب تفاديه.

2- الإجراءات العادية تكفي للرد على التهديد الوجودي، والتعامل معه يكون بالوسائل العادية.

3- عدم فعالية سياسة الرعب لمخاطبة التهديد لأننا في ظل إطار عام عادي.

إذا، وبصفة عامة نظريا الأمنة إذا ما تم تبنيها كنظرية وحسب كلماتها المفتاحية فهي تملك مفردات تجعل من الخطاب يكون قويا ويترجم إلى أفعال بحيث تُمكن أي فاعل أمني أن يَسْتَدِلَّ بخطاباته على أنه توجد تهديدات تمس ببقاء الأفراد والمجتمع، لكن واقعا لا يمكن أحيانا لأي فاعل كان أن يتجاوز وينتهك قواعد السياسة العامة لاسيما في بعض القضايا ويقوم بتسييسها ثم أمنتها لأن ذلك يستلزم مشاركة الفضاء العام.

(62) Ricardo Pereira, "Processes of Securitization of Infectious Disease and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis", **Global Health Governance**, Vol.II, N°.01(Spring 2008), p.03.

المبحث الثالث: مآخذ نظرية الأمنة كإطار تحليل جديد في الدراسات الأمنية على

المنظورات والمدارس السائدة في العلاقات الدولية

على المدى الطويل للتاريخ الفكري لموضوع الأمن كان هناك دائما نقاش بين الواقعيين والمثاليين، حيث كان الواقعيون متشائمون، والمثاليون متفائلون في مواقفهم إزاء هذه القضية المركزية المتعلقة بميدان السياسة الدولية. وقد ادعت المثالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بأنها تحظى بدعم واسع حيث أن عصبية الأمم بدت وكأنها تبعث الآمال في إنشاء نظام دولي أعظم. وعلى نقيض ذلك فقد أصبحت الواقعية خلال الحرب الباردة التي بدأت بعد عام 1945 هي المدرسة المسيطرة على الفكر في هذا الميدان.⁽⁶³⁾

وقد كان ينظر إلى مسألة الحرب والصراعات التي تتسم بالعنف وكأنها معالم دائمة في العلاقات بين الدول التي تمتد عبر التاريخ الإنساني، ولكن مع نهاية الحرب الباردة أصبح الفارق واضح أين ظهر الجدل حول ما إذا كان الأمن يتعامل فقط مع التهديدات باستخدام القوة العسكرية أو يدمج أبعاد مختلفة.⁽⁶⁴⁾ ولفهم ذلك فهناك العديد من التصورات التحليلية المختلفة حول مسألة الأمن ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الرؤى: "التقليديين"، و"التوسعيين".⁽⁶⁵⁾

في الحين الذي تعرف فيه الرؤية الأولى الأمن ذاته عن طريق المساواة أي الأمن هو التعامل مع القضايا العسكرية فقط وباستخدام القوة (الكلاسيكيين). تعتبر الرؤية الثانية واحدة من نتائج محاولة لتوسيع أجندة الأمن، على هذا النحو، فإن هذه الرؤية تشكك في أولوية البعد العسكري والدولة في وضع تصور وتحليل الأمن، وبالمنطق ذاته تؤكد أن ما يتم تطبيقه على الأمن العسكري يمكن أيضا أن يستخدم في مجالات أخرى.⁽⁶⁶⁾ ومدرسة كوبنهاغن من أكثر وأبرز التوسعيين، التي ألهمت-على مر السنوات القليلة الماضية- مجال الدراسات الأمنية المعاصرة، بفضل إسهامات مجموعة من الباحثين وهم "باري بوزان"، "أول ويفر"، كون إسهاماتهم تعد جزءا من الدراسات الأمنية الحساسة.⁽⁶⁷⁾

(63) جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في، جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص.410، 411.

(64) Sofia José Santos, "Peace Media and the de-securitization of post-conflict societies", SGIR-Stockholm-September 2010.(Retrieved on: 14/05/2019).

<<http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/stockholm/Peace%20Media%20and%20de-securitization%20of%20post-conflict%20societies-%20SGIR%202010.pdf>>

(65) Ibidem.

(66) Ibidem.

(67) Sofia José Santos, op cit.

المطلب الأول: مآخذ نظرية الأمننة على منظورات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية

وبالتالي، ما يؤخذ على المنظورات السابقة أو بالأحرى التقليدية حول الأمن هو أن هذا الأخير أولاً لم يعد باستطاعة دولة ما في عالم اليوم الدفاع عن نفسها تماماً بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وحدها. وثانياً ظهور أطراف ليست دولاً لكنها أصبحت مؤثرة في الأمن الدولي؛ مثل الهيئات العالمية والمنظمات الإجرامية والإرهابية العابرة للحدود. ثالثاً أن الدول نفسها غالباً ما تكون مصدر التهديدات الرئيسية لأمن الأفراد، وليست الحامي الرئيسي لهم، فالناس في أصقاع كثيرة من المعمورة يخشون دولتهم أكثر مما يخشون هجوم دولة أجنبية عليهم.

مقابل هذا، جاءت نظرية الأمننة حسب مفكرها "باري بوزان" و "ويفر" لتغطي هذه النقائص بحيث نجدها تركز على تحويل أي خطاب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إلى خطاب أمني في المقام الأول، حيث تسيطر مفردات الخوف على عملية إنتاج الخطاب والحلول التي يطرحها، فهي بذلك تعلن عن توسيع مفهوم الأمن ما يجعله مفهوماً شاملاً إلى درجة تصبح السياسات الأمنية تركز على قضايا مواكبة لتطورات الحوكمة العالمية. ما يعني أن الأمننة عملياً هي مسألة خطابية أو كلامية (speech act)، أي أن الجهة التي تريد تصوير فكرة ما على أنها "تهديد"، لا تحتاج لأن تمارس تحركات أمنية، بل تحتاج فقط لأداء دور خطابي مقنع للجمهور لا أكثر.

وبالفعل، واقعياً تقديس الدولة واستحواذها على تحقيق الأمن بالمفهوم التقليدي وبالمعنى العسكري آيل إلى الزوال، خاصة وأن الحرب والإرهاب معاً لا يقتلان في الواقع إلا عدداً ضئيلاً من الناس، بينما نجد أن الفقر والمرض والتدهور البيئي... عوامل تهدد رخاء عدد أكبر من الناس بطريقة واضحة، وهذا من بين الانتقادات التي قدمتها نظرية الأمننة للمنظور الواقعي حول ما يتعلق بالأمن الدولي. على خلاف ما قدمته للطرح الليبرالي التعددي؛ إذ صحيح أنه شرح التطورات التي شهدتها النظام الدولي في جوانبه الهيكلية، إلا أنه حتى هو كان مقصراً في طرحه لتحقيق الأمن مركزين بذلك فقط على تنوع وتعدد الفواعل المجتمعية والدولية، وحديثاً العالمية؛ لها من الحرية ما يكفها لتتعايش وتتنافس وتتفاعل مع بعضها البعض لكنها حسب طرح مفكري نظرية الأمننة دوماً هذه الفواعل كانت تبحث عن أمنها الذاتي مستقلاً عن مركزية الدولة.

أما فيما يخص المقاربات البنائية حول الأمن وإدراك التهديد تختلف عن التصورات الواقعية والليبرالية من عدة أوجه مهمة-ليست محل اهتمامنا هنا، لكن تلتقي مع نظرية الأمنة أثناء قراءة هذه الأخيرة للحركيات الأمنية قراءة بنائية، فالفهم الخاص للأمن لما يعتبر تهديدا وجوديا يأتي من ممارسة ذاتية المرجعية لذا غير بعيدة عن من كونها حتى هي بناء اجتماعي ذاتاني، دون أن ننسى أن نظرية الأمنة تشترك مع النظرية النقدية وما بعد الحداثة في تعميق وتوسيع مفهوم الأمن ضمن شمولية الأمن لجميع المستويات والفواعل والتهديدات.

المطلب الثاني: مآخذ نظرية الأمنة على المدارس الجديدة في النظرية الأمنية

علاوة على الطرح السابق، ومن جهة أخرى، يمكن أخذ نظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن ومقارنتها بمدرستي ويلز وباريس ونظرتيهما للأمن نجد أن هناك فروقات بين هذه المدارس ومآخذ نظرية الأمنة عليهما وسنتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

1/ مدرسة باريس ونظرتها للأمن:

تمثل نظرة مدرسة باريس للأمن مقارنة أخرى لدراسة كيف يمكن أن تنتج الموضوعات والأشياء كقضايا أمنية. وعلى النقيض من مدرسة كوبنهاجن، فإن مدرسة باريس لا تحدد معنى الأمن، مما يسمح بنوع مختلف من المقاربة لفهم الأمن. فبدلاً من ذلك، تعتمد مدرسة باريس على تحليل "فوكو" للأمن الذي يصف كيف أن عناصر مختلفة مثل "الخطابات والنصوص القانونية والمؤسسات والأجهزة التكنولوجية والممارسات اليومية للفواعل" مترابطة وتساهم بشكل مشترك في إنتاج مشكلة اجتماعية كقضية أمنية. وبالتالي، تعتبر مدرسة باريس العناصر الاستطردادية وغير الاستطردادية في تحليلها للبناء الاجتماعي للتهديدات/الأمن، ولا يقتصر على أفعال الخطاب فقط، وعلاوة على ذلك، يرى هذا المنظور أن الممارسة والآثار المترتبة على السياسات، بدلا من مجرد الخطاب، تشير إلى ما إذا كان ينبغي اعتبار على سبيل المثال لا الحصر أمنة التنمية "إيجابية" أو "سلبية".⁽⁶⁸⁾

وعلى غرار مدرسة كوبنهاجن، تدرك مدرسة باريس أن الأمن والتهديدات مبنية اجتماعيا، وبالتالي فإن المجال الأمني كله هو فضاء مُشَيِّد اجتماعيا. يتغير هذا الفضاء الذي يشيد اجتماعيا كأعضاء شرعيين و/أو فإن الأعضاء المحتملين سيشاركون في إعادة التفاوض المستمر بشأن حدود "مجال" الأمن، مما يعني

(68) Moritz Hauer, "Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris" (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture and Society, Spring 2014), p.16.

أن مفاهيم الأمن والمواضيع المرجعية والممارسات الأمنية يمكن أن تتغير بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، فإن مجال الأمن، في إدراك مدرسة باريس، لا يشمل فقط الجيش والشرطة والاستخبارات، ولكن أيضا "القطاعات المؤمنة الأخرى مثل الهجرة والتنمية-ومؤخرا تغير المناخ نفسه".⁽⁶⁹⁾

2/ مدرسة ويلز ونظرتها للأمن:

إذا كانت مدرسة كوبنهاجن قد قامت بأمنة القضايا فإن مدرسة ويلز قامت بتسييسها، وعلى العموم فإن المدرسة الإنجليزية في اهتماماتها الأمنية تميز وتفضل مصطلح الأمن Security في الاستخدام الأكاديمي أما مصطلح الأمنة Securitization فيستخدم في الممارسة.⁽⁷⁰⁾

إن تسييس الأمن يشكل مجالا لإعادة تفكير وتنظير الأمن ليشمل الخصائص السياسية الجوهرية المحددة للأمن والمساهمة في صياغة ورسم الأجندات السياسية الأمنية التي تفتح المجال لتتضمن مختلف القضايا والاشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة ومختلف المصادر المهددة للأمن الإنساني، فتسييس الأمن هو مصطلح قريب لما يسمى في إطار مدرسة كوبنهاجن بـ"اللا أمنة" Desecuritization.⁽⁷¹⁾

وادعاء مدرسة ويلز بـ"تسييس الأمن" كتنقيص للأمنية التي دافعت عنها مدرسة كوبنهاجن لثلاثة أسباب رئيسية وهي:⁽⁷²⁾

السبب الأول: هو استراتيجي؛ حيث ان الأمن في إطار مدرسة كوبنهاجن والذي كان كأداة أمنة متاحة في يد الدولة ونخبها والتي تقوم بتعبئة القدرات والموارد المتاحة في إطار أجندة أمنية وعبر مسار سياسي غير عادي ولكنها تبقى عاجزة عن إدراك اتجاه الاهتمامات الأمنية للمرجعيات من غير الدولة، ولهذا السبب قامت مدرسة ويلز باستبدال البرهان التحليلي ولكن بطريقة عكسية بحيث طرحت السؤال التالي: هل يمكن أن تعالج التهديدات الوجودية للأمن في إطار مقاربات تقليدية قائمة على اللعبة الصفيرية وعلى أشكال إستراتيجية فكرية عملياتية كلاسيكية؟ وبالنظر لذلك فإن تسييس الأمن تسهل الأجابة عن الأسئلة المتعلقة بنخب الدولة وفهم استخداماتها للأمن ومساءلة مدى أحقية وشرعية السياسة التي ترتكز عليها الدول ونخبها.

(69) Moritz Hauer, op cit.,p.16

(70) إلياس توازي، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013/2012)، ص.137.

(71) إلياس توازي، المرجع السابق، ص.137.

(72) المرجع نفسه، ص.138.

السبب الثاني: هو سياسي أخلاقي؛ صحيح أن الأمن تقليديا كان مرتبطا بالدولة ومجال اهتمامها القومية ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه سيبقى سائرا في نفس الاتجاه، فالأمن الذي يرتبط بالأجندة السياسية للنخب والأجندات الأمنية للدولة مرتبطة بالسياق السياسي والتاريخي، وقد يترجم فعلا إلى لعبة صفرية، عسكرية دوائية وفي وقت ما تصبح الممارسات لا إنسانية، ولكن مدرسة كوبنهاجن غيبت دور الفواعل عبر وطنية والمنظمات غير الحكومية وبالتالي قصور نظرياتها تجاه الرهانات المستقبلية وهنا كما يرى "إدوارد سعيد" تتصاعد أصوات أولئك الذين تم تجاهلهم وتهميشهم في النظام الدولي.

السبب الثالث: هو تحليلي؛ فالمسألة سواء تعلق بتسييس الأمن، أو الأمنة، أو اللأمننة فهي تساعد على التساؤل حول كل ما يستلزم الإجابة عنه إمبيريقيا، إستطراديا وتاريخيا فمثلا الحقيقة الإمبيريقية التي تقترح تاثير قضايا الهجرة كحقائق أمنية كلية أو شاملة أثرت بصورة سلبية على أوضاع المهاجرين في أوروبا الغربية.

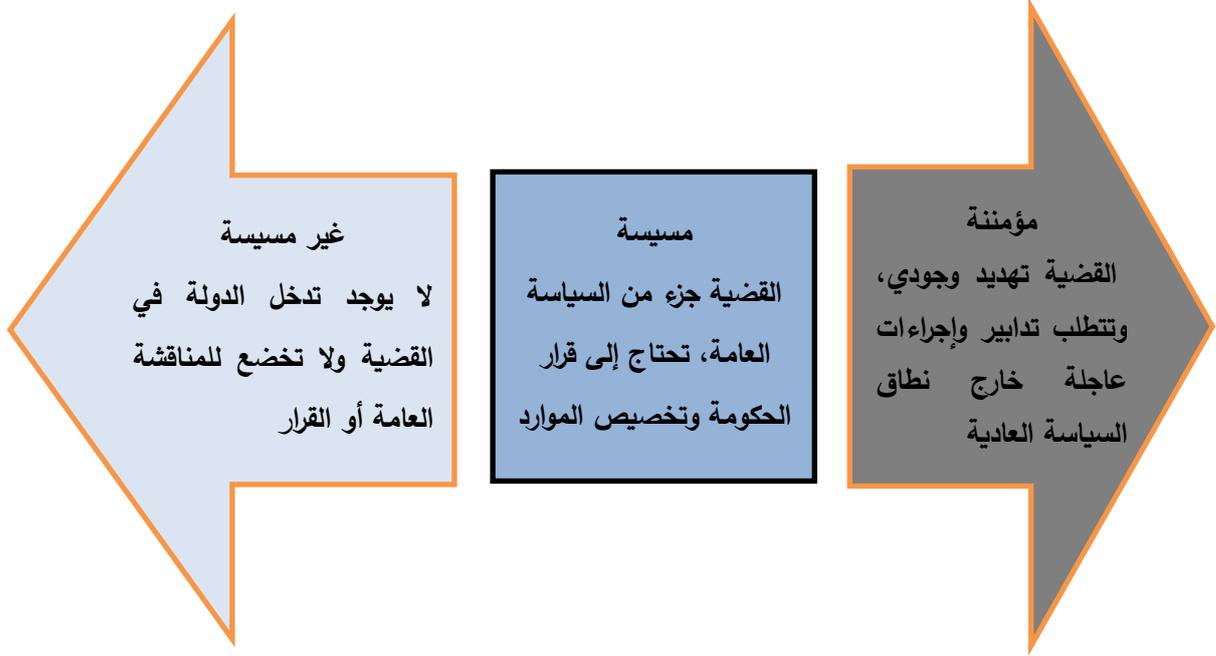
وبالتالي، ما يؤخذ على مدرسة باريس مقارنة بنظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن هي أنه صحيح كلاهما يملك مقاربة نقدية للأمن، وكلاهما يولي اهتماما لنوع الخطاب الأمني المطبق على قضية ما، إلا أن مدرسة كوبنهاجن تبين أن "التدرج بمفهوم الأمن باعتباره عملية خطابية تمحو جميع قواعد السياسة الطبيعية" ولذلك، فمن الأهمية بمكان تحليل نوع الخطاب المستخدمة لوصف قضية ما.⁽⁷³⁾ ما يعني أن كل من مدرسة باريس تركز على جوانب تقنية في مسألة أمنية معينة والتركيز على الممارسات والجماهير والسياقات، وليس على أفعال الخطاب المترجم من طرف مدرسة كوبنهاجن في الممارسات والسياسات الفعلية فقط، ومدرسة ويلز تركز على الأمن المسيس الذي يصبح مع مرور الوقت مفهوما انحرافيا أو استنتاجيا، بالتركيز على الدور الذي يلعبه وكلاء الدولة وممثلها الرسميين والتنظيمات عبر الوطنية والجماعات وحتى الأفراد في تحديد مصادر التهديد.

ويمكن أن نستشف نتيجة مهمة مما تطرقنا له في مآخذ نظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن على المنظورات الوضعية وما بعد الوضعية، والمدارس الجديدة في النظرية الأمنية، وهي أن هناك على التوالي قضايا أمنية عادية تتميز بها السياسة العامة الطبيعية في أية دولة وإدارة هذه القضايا يكون بممارسة الطريقة التقنية التي تعتمد على الأجهزة الأمنية حسب مدرسة باريس، ثم فيما بعد يتم تسييسها

(73) Moritz Hauer, op cit., p.18.

حسب مدرسة يلز، ثم يتم أمنيتها بإضفاء الطابع الأمني عليها من طرف الدولة ونخبها حسب ما تقر به مدرسة كوينهاجن، وهذا ما يُبرزه الشكل التالي وفق مراحل ثلاثة تمر بها هذه القضايا.

الشكل (04): المراحل التي تمر بها القضايا وفق نظرية الأمنة



المصدر:

Moritz Hauer, Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture And Society, Spring 2014), p.14.

لكن هذا لا يعني أن "الأمنة" إذا اعتبرناها "نظرية" حسب تقفي مسار الأمن لم تتعرض بدورها للانتقادات، ف"بول رينسون" مؤلف "قاموس الأمن الدولي" حذر من توسيع مفهوم الأمن لأن ذلك يجعله شاملا إلى درجة يغدو عديم المعنى، ومن ثم تصبح الأمنة، مُشكّلة بحد ذاتها.⁽⁷⁴⁾ بالإضافة إلى ذلك، فنظرية الأمنة لا تعمل بالطريقة المطروحة في بعض الدول لاسيما المتخلفة لأن هذه الأخيرة تفتقد للسياسة العادية بكل بساطة لانعدام الديمقراطية فيها.

(74) جريدة الاتحاد، "الأمن الدولي: مفاهيم وتحولات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/09/26).

الفصل الثاني:

الأمن كمارسة خطابية ودوره في مراجعة

عملية رسم السياسات العامة الأمنية⁽⁷⁵⁾

"البيئة والصحة أنموذجا"

(75) عادل زقاغ، سميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية"،
المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، ع.1 (جويلية 2011)، ص.76.

ليس بالغريب عنا أن تحتل التحديات والتهديدات الأمنية بؤرة اهتمام الخطاب السياسي على المستوى الرسمي بالنسبة للسياسة العامة للسياسة الوطنية، لكن الأغرب أن ينتقل ذلك إلى المستوى العالمي بالنسبة للسياسة العامة العالمية، كما يعبر عن ذلك مضمون الخطاب السياسي رسمياً-الدول كفاعل رسمي- للسياسة العامة العالمية باعتبارها من يقوم بالأداء عالمياً، وغير الرسمي-الفاعلات غير الرسمية/غير الدولانية، وشعبياً؛ لأن التهديدات الأمنية لاسيما البيئية والصحية منها لم تعد موضوعاً يقتصر على الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية، بل اتسعت دائرة الاهتمام الرسمي بهذه القضايا الأمنية كتهديدات وجودية على نحو غير مسبوق، إلى اهتمام الشعوب بذلك.

أي أنه في السنوات الأخيرة أصبح الأمن، يُمارسُ الخطاب عنه بواقعية أي بمجرد ذكر قضية ما بأنها تشكل تهديداً أمنياً مباشرة تحاول كل فواعل العالم اتخاذ الإجراءات والخروج بقرارات سياسية بشأنها ويؤيد ذلك الجمهور على الأقل بأكثر قدر ممكن من الاستجابة ترضي تلك الفواعل، ما يبين أن هناك مشاركة الفضاء العام لاسيما على المستوى العالمي.

ويمكن رؤية ذلك ببساطة من خلال الدور الذي أداه فعل الخطاب لـ"نظرية الأمنة" لأن الأمن كتمارس خطابية ساهم في مراجعة رسم السياسة العامة الأمنية العالمية عن طريق مبدأ التشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية والجمهور لضبط قضايا البيئة والصحة عالمياً ووضع حدود لمخاطرها على الأقل من الناحية النظرية.

لذلك سيحوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث أساسية، بحيث تمت عنونة المبحث الأول بـ: البيئة والصحة ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن-التضمين التنويعي لـ"القطاعات/المستويات/الفاعلات"، ثم المبحث الثاني بعنوان: من التسييس إلى الأمنة: العلاقة التي تُبنى عن خطاب الأمنة الناتج عن تسييس قضايا البيئة والصحة، وأخيراً المبحث الثالث من الخطاب إلى الممارسة: الأفعال الخطابية المرتبطة بالفاعلات الأمنية العالمية.

المبحث الأول: "البيئة والصحة" ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن- التضمين التنويحي لـ "القطاعات/ المستويات/ الفواعل"

في عالم التحديات الراهنة ارتقى مفهوم الأمن الشامل، الذي يمكن تفسيره في أحسن الحالات، بوصفه (أمنًا جماعيًا ومتعدد الأبعاد للأملاك المشتركة بين مكونات البشرية)، وقد نشأ هذا المفهوم من التقارير المتتالية التي قدمتها كل من لجنة برانت، ولجنة برانتلاد ورامفال التي أوصت بإعادة صياغة مفهوم الأمن على أساس التعددية، لتتمكن الدول، والمنظمات البيحكومية، وغير الحكومية، من مواجهة الأخطار الجديدة بشكل جماعي.⁽⁷⁶⁾ ويتضمن هذا المفهوم أشكال أمن الدول (العسكري، والسياسي، والمجتمعي، والاقتصادي) كلها، إضافة إلى الأمن البشري (البيئي، والغذائي، والصحي، والتكنولوجي، والعلمي)، في مسعى يجب أن يكون تضامنيًا وتعاونيًا، لكن يبقى تفعيله شديد التعقيد، إذ ثمة احتمال قوي أن تختزل رؤيته بالأمن الشامل للممثل الفردي، للدولة أو لمجموعة من الدول، الذي يمكن أن يفهم بوصفه أمنًا ينطوي على عدة مخاطر.⁽⁷⁷⁾

المطلب الأول: المقاربة التوسعية لقطاعات الأمن

لكن تناول القضايا البيئية والصحية في إطار قالب أمني يتعدى علاقة الفرد بالبيئة، فهو يندرج ضمن رؤية شاملة للأمن الجماعي،⁽⁷⁸⁾ لاسيما وأن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة اتسع بفضل "بوزان" ومقاربتة التوسعية؛ إذ ميز بين خمسة قطاعات: عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي، ما ساهم في إدخال تهديدات أمنية جديدة، بالنسبة للأمن العسكري يتعلق بأمن الدول والمساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب لأن القوة العسكرية هنا هي مصدر التهديد الرئيسي للدولة. بمعنى آخر، أن الأمن العسكري يرتبط بالقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية المواجهة إليها من الخارج، فنجد أن هناك من يعرف الأمن على أنه الضرورة الإستراتيجية للدفاع عن الدولة، والبعض الآخر يعرفه بالإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية كيان الدولة، وأخيرًا هناك من يركز

(76) قاسم المقداد، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات السياسية، الجزء الأول (سورية- دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص.82.

(77) المرجع نفسه، ص.82، 83.

(78) جابر عصفور، مشرفا، دول وعولمة-استراتيجيات وأدوار، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص.168.

على القدرات اللازمة توافرها من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن.⁽⁷⁹⁾ وتتلخص السمات الأساسية لهذا الاتجاه فيما يلي:⁽⁸⁰⁾

- أ- أنه يربط بين القدرة العسكرية للدولة كما يربط مفهوم الاحتفاظ بالقوة التي تستخدم الردع من حيث إجبار الدولة المعادية على عدم القيام بعمل عسكري.
- ب- إن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري أساساً ومصدرها خارجي وبالتالي، يجب مواجهتها بتعزيز القوة العسكرية.
- ت- إن مسؤولية تحقيق الأمن القومي تقع على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

أما "الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها،⁽⁸¹⁾ وهو يتعلق بشقين داخلي وخارجي؛ حيث يتعلق الشق الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبليّة والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.⁽⁸²⁾

في حين يخص الأمن الاقتصادي النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة،⁽⁸³⁾ ومسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فإن الأمن هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تعني بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، لذا نجد أن تناول مفهوم الأمن بمعنى التنمية والاكتفاء الذاتي والرفاهية، يتضمن ثلاثة عناصر هي:⁽⁸⁴⁾

(79) سرور جرمان سرور المطيري، تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013 (القاهرة- مصر:

المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.08.

(80) المرجع نفسه، ص.08، 09.

(81) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

(82) سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.08.

(83) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

(84) سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.09.

- أ- إن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة.
- ب- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتي يمكن الدولة من تجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.
- ت- إن الموارد الاقتصادية التي تخصص لتحقيق الأمن لا تعد خسارة حيث أن العائد الذي يعود على الدولة نتيجة لتحقيق أمنها هو عائد مجزى.

والأمن المجتمعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها،⁽⁸⁵⁾ فهذا الأمن بعبارة أخرى، يرمي إلى توفير للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء.⁽⁸⁶⁾ وأخيرا الأمن البيئي الذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.⁽⁸⁷⁾ وتحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يتم بشكل سليم إلا من خلال:⁽⁸⁸⁾

- 1) تنظيم جميع مجالات التعامل الدولي، وسيادة علاقات حسن جوار حقيقية بين الدول، واستبعاد الحلول العسكرية والقهر والسيطرة والاحتواء والتسلط والتمييز وغيرها.
- 2) إقامة تعاون بيئي حقيقي بين مختلف الدول والاهتمام بالإنسان كقيمة مطلقة، وتوفير الظروف الكفيلة التي تضمن له إمكانية ممارسة أهم حق من حقوقه وهو حقه في الحياة الطبيعية بعيدا عن القهر والفقر والمرض والجوع، وكل ما يعيقه عن ممارسة إنسانية.
- 3) صيانة أنظمة قانونية محددة وملزمة لحل المشاكل البيئية تمكن من تنظيم اقتسام واستغلال المياه والموارد الطبيعية الأخرى وتوفير الحماية لها من التلوث والتدهور وعدم الاخلال بالبيئة وصيانة معوقاتها والحفاظ على أمنها.

ولا غرابة في ذلك كون العلاقة وثيقة ومتبادلة بين جميع هذه المسائل، ولأن الأمن يشكل منظومة متكاملة تشمل جميع العلاقات الدولية دون الاستثناء، وانتقاص أي عنصر من عناصر الأمن يعني أن منظومة

(85) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

(86) سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.09.

(87) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

(88) مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.15، 16.

الأمن ليست وحيدة أو مستقرة. فالأمن لا يمكن أن يكون إلا شاملا ومتبادلا، فمثلا تهديد الأمن السياسي أو العسكري يعني احتمال حدوث الحروب والحروب تعني الكوارث البيئية.⁽⁸⁹⁾

علاوة على ذلك، فهناك ترابط عضوي بين قطاعات الأمن، ولا يمكن حصر الأمن في الجانب العسكري كهدف أساسي وأولي للسياسة العامة على الأهداف الأخرى البيئية والصحية، إذ يمكن في هذه الحالة أخذ الأمن البيئي والصحي ضمن القطاع الخامس الذي طرحه "باري بوزان" عن الأمن البيئي طالما فيه هدف حماية بقاء الإنسان وسلامته بدنيا وعقليا واجتماعيا ضمن محيط حيوي سليم أيضا.

ويعتبر "ماكنمار" أبرز من نظر لمفهوم 'الأمن' وربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة"، وقال: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".⁽⁹⁰⁾

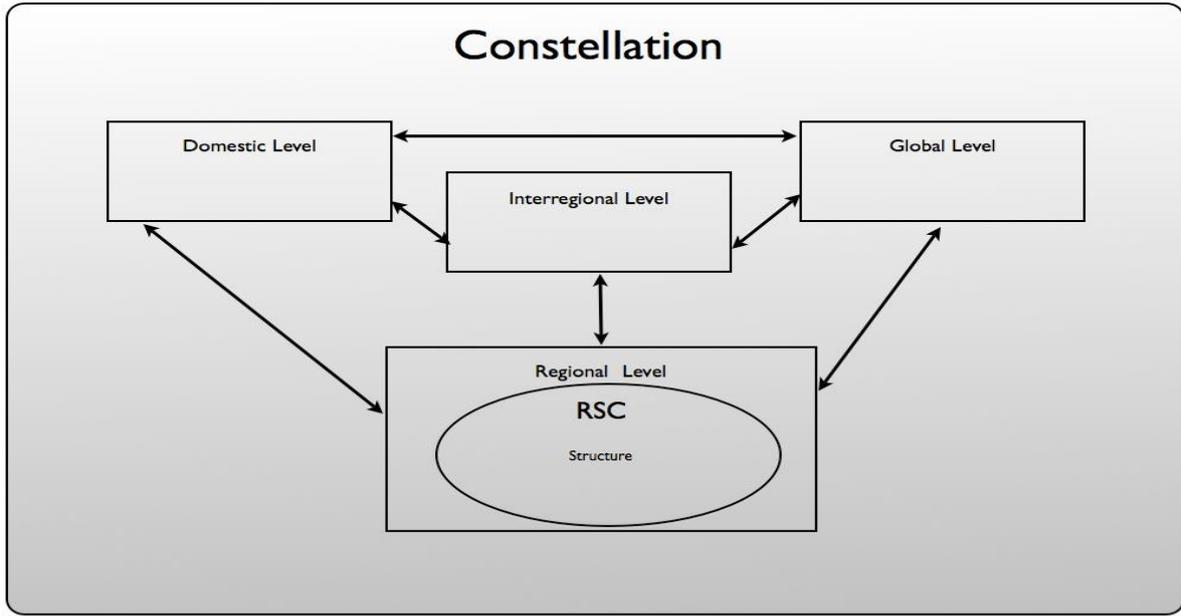
(89) المرجع نفسه، ص 14، 15.

(90) هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 19.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

هذا من جهة القطاعات أما من جهة مستويات الأمن فهي تظهر في الشكل التالي الذي يوضحها على شكل كوكبة.

الشكل (05): مستويات / أو كوكبة الأمن Security Constellatio



المصدر:

Telmo João Gabriel Viera, "Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security" (Thesis for the Degree of Doctor of philosophy in Arab and Islamic studies, The university Exeter, March 2009), p.241.

ويظهر هذا الشكل وفق رؤية "باري بوزان" التي تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام العالمي، و"نبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات".⁽⁹¹⁾ بحيث يتضح أن الأمن ذو مستويات تتضح على شكل كواكب تخضع في الأساس لعلاقات ارتباطية، تربط بين التفاعلات التي تحدث في المستوى الوطني، الإقليمي، الدولي، العالمي، يمكن أن تكون ضمن كيان ونسق واحد "العالم"، بوصف

(91) سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص.14.

هذه الأخيرة نابعة عن إفرازات ممارسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية لوظائفها واضطلاعها لحل المشاكل والمخاطر التي تسببها أكبر القضايا العالمية.

من هنا يمكننا الحديث عن مستويات الأمن وهي خمس مستويات رئيسية كما يلي:

- 1) الأمن الفردي: يعتبر من مستويات الأمن إذ يمثل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، وهذا الركن المادي للأمن، أما الركن المعنوي فهو يعبر عن الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع الذي يعيش فيه، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع ومنحه مركزا مميزا في المجتمع تقديرا له.⁽⁹²⁾
- 2) الأمن الوطني:⁽⁹³⁾ ويعني أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية وداخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني الذي يعد المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه على المستوى الداخلي والخارجي وتنتهج كل السبل والآليات لتحقيق ذلك، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية للدفاع عنه.⁽⁹⁴⁾
- 3) الأمن الإقليمي: ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم،⁽⁹⁵⁾ ويجري ذلك ضمن دائرتين:⁽⁹⁶⁾
أ- الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.

(92) سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.10.

(93) استخدم مصطلح "الأمن الوطني" بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، تحديدا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة-الأمة وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية، وأطر مؤسساتية للأمن وصولا إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي" خلال نهاية القرن الماضي، وسادت مصطلحات مثل (الاحتواء، الردع، التوازن، التعايش السلمي) كمقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمرة التي عصفت بالعالم في بداية القرن الماضي. لمزيد من المعلومات أنظر:

- ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط (كردستان- العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013)، ص.21-26.

(94) سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.10.

(95) علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.57.

(96) المرجع نفسه، ص.57، 58.

ب- الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.

والأمن الإقليمي أصبح من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي على حد سواء، من خلال التأثير والتأثر، والدور والقوة، والبناء المؤسسي، ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية، الفرعية أو الأساسية. فالأمن الإقليمي يتضمن إطار من الديناميكيات المختلفة مثل دور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، وتوجهاتها، ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه.⁽⁹⁷⁾ ومن أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي نشير إلى أعمال "بوزان" و"ويفر"، ويتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم، وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات، وتهديدات، وأن كل قوة في الإقليم تنظر إلى الأخرى على أنها، منافس إقليمي، أو قوة صديقة.⁽⁹⁸⁾

4) الأمن الدولي: ينطوي مفهوم الأمن الدولي على مضمون ذو دلالتين سياسيتين في آن واحد:⁽⁹⁹⁾

- الدلالة الأولى: تشير إلى أمن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي، أي الدول فقط وتحديدا، ولأن المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول إقليم بذاته، بل المقصود الدول كلها دون استثناء، فسيكون 'الأمن الدولي' المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك.
- الدلالة الثانية: تشير إلى متغيرين قديم وجديد، فالمتغير القديم هو الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة منتشرة في أنحاء متعددة من العالم بما يجعل أمنها مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها تلك الأنظمة وتسيطر عليها، وهو ما يعني أنه 'أمن دولي'. أما المتغير الجديد فيظهر في صورتين، صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية أولا، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا، بكل ما نتج وينتج عن هاتين الصورتين من تغير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها، مما انعكس وینعكس في الحالتين في إضفاء أبعاد متسعة وشاملة على المطالب والمخاطر الأمنية، وهو ما استدعى ويستدعي اتساعا وشمولا مماثلين في المفاهيم الأمنية ومتطلباتها. لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه في ظروف أدركت فيها الدول كلها،

(97) ميلاد مفتاح الحرائي، المرجع السابق، ص.15.

(98) المكان نفسه.

(99) علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.59، 60.

اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم، وحاجتها إليه لاستيعاب تلك الشروط في إطاره واستخدامه للدلالة عليها.

(5) الأمن العالمي: وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الأمن الدولي واختلاطا به، ولكن الفارق الجوهرى بينهما، يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية الاجتماعية(الدول)، واتساع نطاق مفهوم الأمن العالمي ليشمل بدلالته في آن واحد: الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت بالظهور منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات.⁽¹⁰⁰⁾

وظهور مفهوم الأمن العالمي الذي لا يقتصر على الدول أو يختص بها فقط، بل يشمل أيضا وإلى جانبها الوحدات الدولية الجديدة التي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية، لذلك، بات مفهوما الأمن العالمي، والأمن الدولي يختلفان من حيث:⁽¹⁰¹⁾

- عدد وطبيعة أطراف كل مفهوم.
- نوعية المطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية الوسائل والأساليب المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية ومستويات الاستجابة المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

ويعني ذلك، أن قضايا الأمن العالمي، لم تعد قضايا ذات طبيعة سياسية فحسب، بل أصبحت أيضا قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتلوث والتصحر والمخدرات...إلخ، لذلك فإن الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي.⁽¹⁰²⁾

(100) علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.60.

(101) المرجع نفسه، ص.61.

(102) المكان نفسه.

المطلب الثالث: فواعل الأمن

أما بالنسبة للفواعل الأمنية فنجدها كذلك تمتد إلى مستوى المحلية، وإلى مستوى الدول القومية (مثل عملها على ضمان تشريع بيئي وصحي فاعل)، وإلى المستوى الإقليمي (مثل وضع التشريعات الأوروبية في مجالات الفلاحة، وتدابير المياه، والتدابير البيئي التي تؤثر في السياسات البيئية الوطنية)، وإلى المستوى العالمي الذي يتجاوز الحدود الوطنية والسيادة على الثروات الطبيعية مثل الرقابة على التدفقات والاستثمارات العابرة للحدود، ما يستلزم ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ومعالجة آليات صنع القرار في كل مستويات الأمن مثل الدمج بين المعارف المحلية والمعارف العلمية.⁽¹⁰³⁾

فبالتالي، إذا حاولنا ربط الأمن بما يحدث في العالم يمكن القول بأن هناك عالم أمني الكل فيه يسعى إلى تحقيق الأمن والمعبر عنه بمجمل التدابير والسياسات المتصلة بالمجال الأمني، والتي تسعى إلى الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن بكل مقوماته وأبعاده، عبر توفير مَنَاحُ الاستقرار وتأمين العلاقات المختلفة، أين يمكن لمجموعة من الفواعل ضمن نطاق كل مستوى المضي قدما نحو تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

هذه الطريقة يمكن القول بأنه لا يمكن البحث عن إضفاء الطابع الأمني على قضايا البيئة والصحة في ظل العالم الراهن دون معرفة من تكون هذه الفواعل التي تتبنى خطاب لغوي يعمل على الاستدلال بوجود تهديد يمس ببقائها؟ وعلى أي مستوى من مستويات الأمن الأربعة نخاطب؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل بالقول أن في ظل التحديات الراهنة نهدف إلى ضبط أي مجال لاسيما الأمني الذي من خلاله تتفاعل الوحدات السياسية المختلفة، ونخص بالذكر المستوى العالمي لأننا بصدد العمل الشبكي والتعاوني وأن هذه الوحدات أو الفواعل رسمية كانت أم غير رسمية تحدث تعاملات بداخله لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ما يعني عدم تراجع أو تقلص دور الدولة، وإنما ظهور أشكال جديدة من السلطة تعمل على إنشاء أنظمة خاصة ووضع معايير عالمية وسياسة المجتمعات عبر الوطنية، الأمر الذي يخلق شبكات السياسات والترتيبات القانونية التي تولد بدورها عمليات الأمن العالمية؛ لأن واقع الحال في السنوات الأخيرة جعل من مشاركة الفواعل غير الدولانية في صياغة رؤى مشتركة وتوحيد المواقف وحتى في خلق رأي عام مناوئ ومعارض لبعض السياسات الأمنية كالمضرة بالبيئة مثلا.

(103) الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، رؤى استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.8 (أكتوبر 2014)، ص.ص. 35، 36.

الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

نتيجة ما تم طرحه، يتبن لنا أننا نخطب على المستوى العالمي الذي يركز على التهديدات البيئية والصحية، وسيكون التركيز على مسألة كيف يمكننا إدارة هذه المشاكل لتحقيق الأمن في جميع العالم عبر خطاب الأمننة؟ وما هي المؤسسات الموجودة والكفيلة لإحداث وإدارة التغيير اللازم للبقاء على قيد الحياة؟⁽¹⁰⁴⁾

ببساطة الإجابة هي الفواعل الأمنية العالمية من يقوم بذلك، إذ تجمع بين توليفة من أنشطة جزئية ووظائف فرعية متباينة في كل مستوى تقود إلى مستوى عالمي أعلى يهئ الظروف للعمل الجماعي وتطبيق القانون. لذلك، لا بد من أن تتبنى لغة أمنية على مستوى عالمي تقنع الجمهور بوجود تهديدات للعالم "الكيان المرجعي".

(104) Harold Damerow, "Level of Analysis Problem Within the Global System", (Retrieved on: 06/05/2018).

faculty.ucc.edu/eg-damerow/Level_of_analysis

المبحث الثاني: العلاقة التي تُبنى عن خطاب الأمانة الناتج عن تسييس قضايا البيئة

والصحة

لقد ركز التحليل المعاصر في السياسة العامة على مسألتين رئيسيتين ذات طابع نظري وعملي في آن واحد؛ الأولى هي مسألة انتقال قضية مجتمعية إلى الميدان السياسي.⁽¹⁰⁵⁾ بأية شروط تصبح الرهانات الجماعية، وتسويات المصالح الفئوية، موضوعا لسياسات عامة، وتستدعي تعبئة وسائل إدارية وتقنية، واستخدام إجراءات، وإقامة ميزانيات. إذ هذا التسجيل لانشغالات القادة المنتخبين على جدول الأعمال يشكل ما اتفق على تسميته بالوضع في المفكرة السياسية.⁽¹⁰⁶⁾ أما المسألة الثانية فتتعلق بعالم التمثيلات، والمعارف، والإدراكات، الذي يشكل اللوحة الخلفية للسيرورة التقريرية التي تم إطلاقها.⁽¹⁰⁷⁾

ولإدراك البقاء على قيد الحياة، يرى الفاعل المؤمن أن التهديد لا يمكن معالجته بشكل كاف عن طريق التدابير العادية، فبدلاً من ذلك يجب أن يتم الرد عليه عن طريق إعلان حالة الطوارئ، باستخدام كل الوسائل اللازمة من خلال انتهاك وتجاوز قواعد السياسة العادية.⁽¹⁰⁸⁾ وذلك انطلاقاً من معيار طبيعة القضية المطروحة في السياسة العامة، بمعنى آخر، هو أن أية مسألة، بدون شك لا تعد سياسية من حيث الجوهر على سبيل المثال حماية البيئة في عهد التصنيع الأوروبي لم تكن كذلك،⁽¹⁰⁹⁾ في حين أن هذه الظاهرة تمثل أعلى من حدتها اليوم بالنسبة للإتحاد الأوروبي بصفة خاصة والاستقرار العالمي بصفة عامة، وإلا لماذا هناك تعبير لتسميتها سياسياً وأمنياً؟

وبالتالي، أمانة قضية معينة، يكون أولاً بزحزحتها من حيز التسييس إلى حيز الأمانة وهذا بتحويل مسألة بالحسبان من إشكالية بعبارات سياسية إلى إشكالية بعبارات أمنية؛ أو بالأحرى أخذ قضية مجتمعية بالحسبان من قبل سلطة سياسية، يتم ربطها في الواقع بالتمثيلات التي تولدها، في عالم معين من المعتقدات، فهو شعور يشاطره المعنيون أو ممثلوهم، بأن شيئاً ما "لا يسير على ما يرام" وأن السلطات

(105) محمد عرب صاصيلا، مترجماً، علم الاجتماع السياسي، ط1. (بيروت- لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.494.

(106) المكان نفسه.

(107) المكان نفسه.

(108) Shur Working Paper Series, op.cit, p.03.

(109) محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.495.

العامة تعمل لإيجاد علاج لهذا الوضع، مع وجوب ترجمة هذه بلغة سياسية، وهذا بالخصوص ما يسميه "جان بادبولو" بإجراء "وضع بطاقة" الذي يمكن تسميته الرهان بعبارات تجعله متعلقا باختصاص السلطة العامة،⁽¹¹⁰⁾ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لتأطير قضية معينة واعتبارها تهديدا وجوديا يكون بـ"نقلها من أجندة السياسة العادية إلى السياسة الاستثنائية".⁽¹¹¹⁾ والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (06): أمنة قضية مُسَيَّسة



المصدر:

- Sezer Özcan, « Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School », (Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013), p.10.

لكن هذا التوظيف يوحي بأن هناك مرجعية سياسية عامة تكمن إذا، في المقام الأول، في مجموع الإدراكات، والمعايير، والقيم التي سُببَى انطلاقاً من القضية التي ينبغي معالجتها، وتُحدّد أطر العمل الذي يمكن النظر له، وليس هناك من معارف شاملة حول معطيات مسألة أمنية ما غير التي تقرر السلطات العامة التصدي لها.⁽¹¹²⁾ لأن التأطير يرتبط بالإدراك بالدرجة الأولى كما أشرنا آنفاً، فالأمن ممارسة خطابية؛ لأن خطاب الفاعلين هو الفعل الذي يحدد الكيفية التي ننظر بها لحدث ما، وتصفيته يكون من منظور إدراك هؤلاء الفاعلين، لكن بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن التفاعل بين الفاعل المؤمن والجمهور ضروري لنقل القضية من أجندة الأمن العادي إلى الأجندة السياسية، فهذه العملية تكون بـ:⁽¹¹³⁾

1- إدعاء الأمنة من صنع الفاعل

(110) المرجع نفسه، ص ص. 495، 496.

(111) Shur Working Paper Series, op.Cit., p.03.

(112) محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص. 498.

(113) Robin E Walker and Annette Seegers, op.cit.

2- إضفاء الشرعية من قبل الجمهور

إلا أنه بالمقابل، إذا ما تم الاستدلال بالجوانب السياسية والعسكرية المُؤَسَّسة في هذا الصدد نجد هذا لا يصدق في بعض الأحيان، إذ يمكن ربط هكذا تهديدات بالإدراك، ويمكن للدول حسب مرجعية السياسة العامة أن تستند لـ"مجموع المعايير والقيم المقبولة في لحظة معينة"⁽¹¹⁴⁾ ما يشرع لها أن تتخذ تدابير طارئة للدفاع عنها ضد أي هجوم عسكري، وهذا النوع من التهديد لا يحتاج إلى أن يُلَقَى قبولاً واسعاً من قبل الجمهور فهذا تلقائياً أمر مشروع إذا ما اعتمدت الدولة تدابير استثنائية وخير مثال على ذلك قبول شعب بولندا تلقائياً تدابير الطوارئ التي قامت بها الدولة في أواخر الثلاثينيات من التسعينيات نتيجة المخاوف المتعلقة بالاحتلال الأجنبي.⁽¹¹⁵⁾

إذا، يعد صنع السياسة العامة لحل مشاكل المجتمع عملية سياسية في المقام الأول،⁽¹¹⁶⁾ وغالباً لا تصنع الحكومة سياسات عامة لعلاج مشكلة خاصة أو اجتماعية محدودة الأثر، وإنما تصنع السياسة العامة في محاولة لحل مشكلة عامة يتأثر بها بصورة مباشرة/أو غير مباشرة عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب علاجها تدخلاً حكومياً، لذا فإن صنع السياسة العامة الأمنية يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي أو التصرف البشري، واعترافها بأنه خلق مشكلة أمنية عامة جديدة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكلة في جدول أعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها.⁽¹¹⁷⁾

كما ينصرف ذلك أيضاً إلى الاهتمام غير الرسمي المتصاعد في حل المشاكل الأمنية العامة والتي تم الاعتراف بها على مستوى العالم بمؤسساته الواعية بتلك الانشغالات التي تقتضي معالجة خاصة باعتبارها تهديدات وجودية عالمية. وهذه مقارنة بسيطة في جدول حول هذا الكلام:

(114) محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.499.

(115) Erik Aspplund, op.cit., p.25.

(116) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1 (عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.159.

(117) المرجع نفسه، ص.164.

الجدول (03): مقارنة بين مختلف قواعد العالم ضمن نطاق رسمي وغير رسمي

سلطة خاصة	القانون والمعايير	أنظمة ومؤسسات	سيطرة	مجتمع دولي	ماذا يحكم؟
الشركات، المنظمات غير الحكومية، الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة	الدول والمنظمات غير الحكومية	الدول (بالدرجة الأولى)	الدول(ة)	الدول (حصرياً)	من يحكم؟
الشبكات والتسلسل الهرمي	التسلسل الهرمي والشبكات	التسلسل الهرمي والسوق	التسلسل الهرمي	الشبكة	آلية الحكم الرئيسي
منخفض	متوسط	متوسط	عال	منخفض	درجة المؤسسة الرسمية

المصدر:

Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), "Global Governance", **Routledge Companion to Security**, New York and London: Routledge Publishers (2009), p.23.

يوضح لنا الجدول رؤية تتعلق بآليات الحكم، فهناك نطاق من التسلسل الهرمي في أنظمة الهيمنة وشبكات الحكم من خلال المعايير العالمية والمجتمع الدولي، تميل السلطة الخاصة والقانون الدولي والأنظمة والمؤسسات كقواعد للحكم إلى أن تكون محكومة بمزيج من التسلسل الهرمي والشبكة. فيما يتعلق بدرجة التأطير الرسمية، هناك تباين واسع، سواء بين مختلف قواعد الحكم داخليا وخارجيا يعمل المجتمع الدولي والسلطة الخاصة بمستويات منخفضة نسبياً من المؤسسات الرسمية على المستوى العالمي، في حين ترتبط معظم أشكال الهيمنة بالدرجات العالية الرسمية، وتميل الأنظمة والمؤسسات

الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة

والقانون والقواعد إلى العمل على مستوى متوسط من المؤسسة الرسمية، مع مزيج من الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.⁽¹¹⁸⁾

وهذا يحيلنا إلى القول بأن، تنوع القواعد المختلفة لتحديد وفهم أشكال إدارة الأمن العالمي المعاصرة—من مجتمع الدول والهيمنة والأنظمة والمؤسسات والقانون والمعايير والسلطة الخاصة—يوضح بشكل جيد تعقد الموضوع، بالإضافة إلى نطاق المؤسسات اللاعبين المشاركين. إذ يتم تزويد المستوى العالمي في معظم إدارة مجالات القضية من خلال مجموعة معقدة من هذه القواعد المختلفة، وليس من خلال أي واحد منها. على الرغم من كل هذا الاضطراب والتعقيد المرتبط بقضايا الأمن العالمي، إلا أن هناك الكثير من الأوامر الهادفة والخاضعة للقانون التي تحكم في النظام الدولي المعاصر.⁽¹¹⁹⁾

حيث وبغض النظر من تعقد المشكلات العالمية أكد الخطاب حسب نظرية الأمنة دوره في رسم وتوجيه السياسة العامة ضمن كيان العالم المرجعي، إذ مما لاشك فيه أن تحويل خطاب سياسي إلى خطاب أمني في المقام الأول لأهم القضايا البيئية كظاهرة التغيرات المناخية والقضايا الصحية كظاهرة الأيدز؛ تسيطر مفردات الخوف على عملية إنتاج الخطاب والحلول التي يطرحها، وتضع العالم في أشد حالات المراقبة وتحوله إلى سجن كبير، على أفراد الانضباط والطاعة على طريقة ورغبة السلطة بكل أطيافها.

(118) Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), "Global Governance", **Routledge Companion to Security**, New York and London: Routledge Publishers (2009), p.23.

(119) Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), op cit., p.23.

المبحث الثالث: من الخطاب إلى الممارسة-الأفعال الخطابية المرتبطة بالفواعل الأمنية العالمية

باعتبار أن الدولة في الواقع "تظل إطارا ومرجعا قويا لتحقيق التضامن والترابط الاجتماعي، وتبقى نقطة ارتكاز رئيسية عند طلب الحماية من المخاطر(الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية)...إلا أن تعقد النظام العالمي يقتضي أنظمة أخرى متعددة للدول منها تطوير شبكات نظرية وتجريبية من شأنها مساعدة الفاعلين السياسيين في اتخاذ القرار"،⁽¹²⁰⁾ وبالتالي، فالسياسة العامة لأية دولة هي الأفعال التي تختارها الحكومة قاصدة خدمة الأغراض العامة،⁽¹²¹⁾ وهي مرآة صادقة توضح كيف يدير النظام المشاكل اليومية للمواطن ويقترّب منها، لاسيما المشاكل البيئية والصحية. وكما نعلم أن من بين هذه المشاكل ما يصبح تهديدات وجودية للكيان المرجعي، ولابد من استخدام أفعال خطابية في صيغة تعابير ومفردات تخصصية من طرف الفواعل الأمنية لمخاطبة الجمهور حول الأخطار الأمنية المحدقة بـ"البيئة والصحة" ضمن "الحكومة العالمية". لأنه حسب "أوستين" الوحدة الأساسية للغة هي الأفعال الخطابية، وإذا اعتبرنا الأقوال أفعالا، فإنها تسعى إلى أن تحقق شيئا ما، بما يعني أن المسألة بهذه الطريقة تتعلق بالسياق والمناسبة التي تم فيها الفعل.

في موضوع الصحة، لا تعد الفكرة القائلة بأنه يمكن أن يكون هناك طب بسرعتين (أو عدة سرعات!) بحسب قدرة الطلب على الوفاء بكلفته، شرعية لأنها تتضمن القبول باللامساواة أمام الموت. ولكن حتى لو كان هناك، على الصعيد العملي، تسويات عديدة مع هذه الحالة الذهنية، فإن هذا الأمر ينبغي أن لا يقال، بل إنه يجب أن يبقى "مكبوتا" بتدابير تتجه لتقييم، في الظاهر على الأقل، حدا أدنى من المساواة في الوصول إلى المعالجات الموجودة، إن هذه المعايير والقيم تلعب إذن دورا في انتقاء المعلومات الجاهزة، وفي اختيار أساليب التدخل التي يمكن النظر إليها، وهي تبرر وتجعل من الممكن صدور الأحكام التي يطلقها الفاعلون السياسيون، والتي بموجبها يعد وضع ما أمرا "لا يمكن السماح به"، و"تستدعي قضية ما حلا"، و"تتطلب أزمة ما تدخلا"، ولأن المرض لم يعد يُنظرُ له اليوم كأمر حتمي غير

(120) جابر عصفور، المرجع السابق، ص ص.125، 126.

(121) أماني مسعود، "السياسات العامة: تطور المفهوم واقترابات الدراسة"، سياسات، رام اله- فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، ع.8 (ربيع 2009)، ص.139.

قابل للعلاج (حكم قيمي+معرفة تقنية) أُطلق ظهور مرض جديد (السيدا) تدخلا عاما يتجه لتعبئة الوسائل الكفيلة بإيقافه.⁽¹²²⁾

بما يبرر أن الهدف من الأفعال الخطابية هو معالجة كيف يتم الانتقال من الخطاب إلى الممارسة ضمن المستوى العالمي عبر تعامل الفواعل الأمنية مع قضايا البيئة والصحة وتبنيها لخطابات رسمية، وإدراجها في إطار التعاون بينها، ثم تسييس هذه القضايا وإبرازها كأهداف خاصة في السياسة العامة العالمية وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانية اللازمة لمواجهتها، ثم اللجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهتها.

وفي عالم اليوم الأمن لم يعد شيئا نراه أو نحكم بوجوده، فهو أصبح خطاب وانعتاق أو تقنية، ولم يعد قيمة نسلم مسبقا بمدلولها الإيجابي، وإنما أصبح شيئا ننظر إليه بعين الشك ونبحث وراءه: من المستفيد؟ من ضحاياه؟ ما هي حدوده؟⁽¹²³⁾ وهذا الكلام يمكن أن نربطه بالفكر الفلسفي الايكولوجي؛ بحيث ازدادت انتقادات الفلسفة الايكولوجية للعلوم الإنسانية لعدم استجابتها النسبية للقضايا البيئية، وثمة اعتراف متعاضم بالحاجة إلى تعليم بيئي في مجالات العلوم الإنسانية كافة. ومع تنامي الحساسية حيال المشكلات البيئية، ترسخ النقد والنظرية الأدبيان، كما تزايد عكسهما لهذه الحساسية في السياقات السياسية والاجتماعية ذات الصلة، إذ هناك محاولات حالية متمركزة بيولوجيا bio-centrist التي تسعى في تهذيب علاقتنا بالبيئة وفي تعديل تصورنا الحالي عن البيئة ضمن النص وكنص.⁽¹²⁴⁾

بحيث إذا أخذنا مثال عن البيئة غير بعيد عن الصحة نجد أنه تعاضم في السنوات الأخيرة الخطاب البيئي، وتحول إلى أهم الخطابات عالميا حيث يضع القضايا البيئية على رأس الأجندات السياسية للدول والتحالفات السياسية إلى غير ذلك. كما نجده أيضا اليوم يحوي في ظاهره التحام نظرة التعاون لدى صناع القرار السياسي في مجال البيئة والعمل على التكتل لمواجهة أخطار الطبيعة لحماية

(122) محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.499.

(123) سيد أحمد فوجيلي، "الأمن كإبتزاز، جذور الدولة الحامية في العالم العربي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/12/28).

<http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=arti...>

(124) مايكل برانش، المرجع السابق.

الفرد.⁽¹²⁵⁾ لكن التصور السياسي التفكيكي يحيل البيئة كرقم في معادلة من معادلات القوة بحيث يصبح سلوك الدول الصناعية فعل مادي حقيقي، بينما سلوك دول العالم الثالث يبقى تابعا مما يزيد الأزمة حدة،⁽¹²⁶⁾ لأنه حسب النظرية ما بعد البنيوية، التشديد على الخطاب السياقي يؤكد أن القراءات كلها تُوضع في تنوع من السياقات التأويلية، وأن تأويلاتنا للنصوص الخطابية تُبنى علانقيا أكثر مما تتكشف هَرْمِينُوطِيْقِيًا [تأويليا].⁽¹²⁷⁾

إذا، يبدو أن الخطاب الأمني العالمي المسيطر نظريا على فواعل العالم بشأن القضايا البيئية والصحية حسب المثالين السابقين كتهديدات وجودية كما يؤكد "مايكل ديلون" يعيد "إنتاج الفزع والخوف"، ويزيد الشعور بفقدان الأمان بسبب أخطار هذه القضايا، وقد تتحول إلى أداة وحكم وهيمنة من خلالها تفرض هذه الفواعل حالة الاستثناء.

(125) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، ط.1 (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص.119.

(126) المرجع نفسه.

(127) مايكل برانش، المرجع السابق.

الفصل الثالث:

اللا أمننة والعودة إلى السياسة العامة

الطبيعية-نحو بروز معضلة الأمننة

إن ما أثر على الأمن هو طبيعة الأمانة في حد ذاتها فوجوب الخروج من بوتقة المفهوم الضيق للأمن إلى مفهوم واسع سواء في الهدف أو المرجعية حسب ما طرحه محلي هذه النظرية، ما قادنا إلى توجه يقضي بأن لا نَحْصِرَ الأمن دائماً في الدراسات الإستراتيجية والتهديدات التقليدية فقط وبالتالي، حلها بالوسائل العسكرية، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى قطاعات أشمل وأعم من ذلك، لاسيما وأن التهديدات قد تغيرت طبيعتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت قضايا البيئة والصحة من قبيل الرهانات الأمنية وأصبح يُنظَرُ إليها كمصدر تهديد للمجتمعات، الأمر الذي شَرَعَنَ للفواعل العالمية الحصول على لعب أدوار جديدة ضمن هذا العالم ك"موضوع/أو كيان مرجعي".

وبناءً على ذلك، فقد وضعت مدرسة كوبنهاجن في نهاية المطاف إطاراً مفهوماً لنظرية الأمانة يتبين في سبعة دوائر متمثلة في النقاط التالية:⁽¹²⁸⁾

- (1) وصف لطبيعة القضية أو طبيعة المشكلة.
- (2) الفواعل المُؤمِنَة ودوافع الأمانة.
- (3) طبيعة مفهوم الأمن الذي يتم تطبيقه (الأمن القومي، الأمن الشامل، الأمن الإنساني).
- (4) عملية الأمانة.
- (5) الحصيلة أو نتيجة الأمانة وتحديد مؤشرات الأمانة.
- (6) تقييم فعالية سياسات الأمانة في التعامل مع التحدي الخاص، و
- (7) آثار السياسات والتوصيات.

لكن حسب أصحاب هذه النظرية ذلك لم يلق استحساناً-لاسيما ما توصلنا له في النماذج المختارة التي تم تصفحها في هذه الدراسة وإسقاط نظرية الأمانة عليها-فقاموا باقتراح مصطلح مخالف للأمانة يتمثل في اللاأمانة التي تعني تحول قضية ما مُؤمِنَة إلى السياسة الطبيعية، أين يكون فيها التحرك الأمني فاشلاً أو منعدماً تماماً، وبهذا يمكن التمييز بين أربعة أنواع من التحرك اللاأمني:⁽¹²⁹⁾

(128) Nassef M.adiong, op cit., pp.09, 10.

(129) Thorsten Gromes, Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", University of Marburg, Conflict Studies, March 2007, pp., 2,3.

- (1) إنكار التصريح بالتهديد الوجودي.
- (2) تحذير الفواعل الأمنية من مخاطبة الجمهور لعدم امتلاكها الشرعية لتقرير تبني الوسائل الاستثنائية.
- (3) رفض الجمهور لما يسمى بالاضطرابات السياسية أو سياسة الرعب (Panic politics).
- (4) مقاومة تطبيق الإجراءات الاستثنائية.

والتطرق لذلك تم تخصيص مبحثين أساسيين لهذا الفصل، إذ يتناول المبحث الأول حدود/وتحديات نظرية الأمنة-اللا أمنة كمخرج من معضلة النظرية، أما المبحث الثاني فيتعلق بتبني سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور في معالجة التحديات الراهنة.

المبحث الأول: حدود/وتحديات راهنة لنظرية الأمنة -الأمن كمنهج من معضلة النظرية

يرى محمد عابد الجابري أنه عندما "تظهر نظرية في ميدان ما لتفسر جملة من ظواهره انطلاقاً من فحص دقيق لقوانين تركيب تلك الظواهر وعوامل تطورها، ثم تنقل تلك النظرية إلى ميدان مختلف تماماً، قصد تفسيره بواسطتها، فإن الذي يحصل هو أن مفاهيم هذه النظرية التي كانت إجرائية، مفيدة للفهم والمعرفة، في الميدان الأول، ميدانها، تتحول عندما توظف في ميدان آخر مختلف إلى عوائق إبستمولوجية تحول دون الوصول إلى جوهر الأمور في الميدان..."⁽¹³⁰⁾

وكلمة أمنة كما نعلم هي ترجمة لمصطلح اقتصادي حديث وهو securitization ويعني باللغة العربية توريق، وأهدافه اقتصادية بالدرجة الأولى، فهو أداة من أدوات الهندسة المالية لمعالجة المديونية المتعثرة وتشجيع الاعتراض العقاري بمعنى تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة قابلة للتداول.⁽¹³¹⁾

ويتبين من هذا الكلام والطرح أعلاه، أن نظرية الأمنة ظهرت بداية في المجال الاقتصادي، واستُعيِرت من هذا المجال باستعمالها في المجال الأمني من قبل أصحاب مدرسة كوبنهاجن وربطوها بنظرية الأفعال الكلامية لـ"جون أوستين" أحد فلاسفة اللغة الثلاثة⁽¹³²⁾ المنتمين لجامعة أكسفورد، الأمر الذي خلق عوائق إبستمولوجية وحتى أنطولوجية أثناء استعمال النظرية في الدراسات الأمنية، لأن الفهم والاستبصارات التي تزودنا بها النظرية في فهم قضايا المجال الأمني، نجدتها بالكاد تُطبَّق على المستوى الإمبريقي لأنه ما يصلح في مجال لا يصلح في مجال آخر، وما يصلح في قضية قد لا يصلح في أخرى حتى ولو كانت في المجال الواحد، وإن تم تطبيقها تسفر عن نتائج سلبية أكثر منها إيجابية.

ويتضح من الدراسة التي قام بها Alexander Burns أن نظرية الأمنة تنطبق إلى حد ما مع هذا الكلام، حيث طرح ثلاثة مشاكل نظرية للأمنة يمكن التطرق لها بشيء من التفصيل حتى نتعرف على أهم التحديات التي تعاني منها النظرية كمعضلة أثناء التطبيق.

(130) رضوان بروسي، المرجع السابق، ص.70.

(131) عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، ط.1 (القاهرة- مصر: مجموعة النيل العربية، 2010)، ص ص.74-77.

(132) بالإضافة لـ"جون أوستين"، يتمثل الآخرون في: "جون سيرل"، و"غرايس".

المطلب الأول: تحديات نظرية الأمنة

(1) التحيز الديمقراطي: Democratic Bias

هناك مسألة نظرية محددة في نظرية الأمنة وهي متعلقة بتطبيقها العام على الأنظمة غير الليبرالية أو غير الديمقراطية، وهي مسألة ترجع للتاريخ "...أَوْزَبَةُ المقاربة" أو كما وصفها "بوزان" و"ليتل" ذات مرة: نزعة نحو "غطرسة تاريخية وأوروبية مركزية"، وهذه الحجة تؤدي إلى تحيز ديمقراطي في نظرية الأمنة نفسها، فبالرغم من أن المفهوم الرئيسي للأمنة من الناحية العملية هو فعل أمني "يفهم كوسائل للسياسات المتأقلمة، كوسائل لنقل قضايا معينة خارج العملية الديمقراطية للحكومة"، ما يجعلنا بالضرورة نستشف أن المسائل الأمنية شكلاً من أشكال السياسة الخاصة، حيث يتم إضفاء الشرعية على الإجراءات الخاصة باعتبارها آلية للبقاء.⁽¹³³⁾ وهذا يشكل أحد التحديات الخاصة بنظرية الأمنة في أن دراساتها التي يتم إجراؤها خارج إطار حالة الديمقراطية-الليبرالية تتطلب قدراً كبيراً من المعرفة الثقافية للتحليل كي تتحقق بفعالية، الأمر الذي يدفع العلاقات الدولية إلى توسيع مجالات المعرفة، وهو أمر ممكن بالتأكيد اليوم بسبب الترابط المتزايد بين الجامعات، ما يدفع العلاقات الدولية أن تصبح أقل اعتماداً على المنطق التخميني للواقعية ونظرية اللعب، ومن ناحية أخرى، فإنه يجعل من وضع إطار معياري صعباً للغاية.⁽¹³⁴⁾

(2) السياسات العادية مقابل السياسات الخاصة: Normal vs. Special Politics

يتضح بقوة التمييز الأساسي لدى مدرسة كوبنهاجن بين ما تمت تسميته السياسة العادية والسياسة الخاصة (الأمن/الطوارئ). و"الأمن" وفق مدرسة كوبنهاجن هو التحرك الذي يأخذ السياسة إلى ما هو أبعد من ذلك حسب قواعد اللعبة وأشكال القضية ونوع السياسات الخاصة، ما يجعلنا ننظر للأمن على أنها نسخة أكثر تطرفاً من التسييس. وقد تم تحديد "السياسة الخاصة" والتي تشمل:⁽¹³⁵⁾

✓ القضايا غير السياسية التي تقبع خارج نطاق الدولة

✓ القضايا السياسية التي هي على جدول "السياسة العادية"

(133) Alexander Burns, "Securitization in China and Pakistan's Frontier Regional: Security Discourses", (Academic Dissertation, Lund University Graduate School Department of Political Science, Sweden, 2012), p.14.

(134) Ibidem.

(135) Ibid., p.15.

✓ قضايا الأمن التي هي حلبة "السياسة الخاصة"

ويشير العنصر الأخير من هذه العناصر الثلاثة إلى أهمية صنع القرار غير الديمقراطي الذي يتم ضمن نطاق ما كونه ضرورة للبقاء. والمشكلة المطروحة هنا أن هذه الصيغة ترى أن السياسة الخاصة هي شيء تم تجاوزه خارج العملية الديمقراطية، عكس النظام الديمقراطي غير الليبرالي، ليست هناك حاجة لنقل القضايا الأمنية إلى هذا المفهوم الخاص بـ"السياسة الخاصة" لأنه لا توجد عملية ديمقراطية للبدء بها، هذا بالرغم من أنه لا يحدث دائما. وبالتالي، لا بد من فهم سياق مفهوم "السياسات الخاصة"، لأن المجتمعات كلها لديها قواعد هي "ثمرة الطوارئ التاريخية والاجتماعية، وكذلك الكيانات المرجعية والتهديدات في مجال الأمن"، وإذا تم استخدام الأمن لكسر هذه القواعد، ثمّ يمكننا أن نؤكد أن هناك نموذج ملموس للأمن. وإذا كانت القيود التي يتعين كسرها في مجتمع ديمقراطي هي عمليات ديمقراطية، فإنها في المجتمع غير ديمقراطي ببساطة هي تحديد القيود ذات الصلة.⁽¹³⁶⁾

إذا، هناك حدود تفصل بين الأمننة كنظرية والواقع من خلال الفصل بين السياسات العادية والسياسات الخاصة وهذه الحدود يبينها نوع النظام السياسي الذي تتبناه الدولة نظام ديمقراطي ليبرالي أو غير ليبرالي ما يجعل من الأمننة تتقوّع في دراساتها داخل المجتمعات المفتوحة التي تمنح الحقوق والحريات الأساسية، ولا بد من كسر هذه القوقعة بالسعي نحو دراسة المجتمعات غير الديمقراطية وفهم سياقاتها التاريخية والاجتماعية التي تخص المجال الأمني.

3) الإستراتيجية البراغماتية: Strategic Pragmatics

نتساءل في البداية عن كيف تكافح مدرسة كوبنهاجن بما فيه الكفاية لتكون مساندة الجمهور للأمننة بشكل كاف؟ إن تسليط الضوء على هذا الجانب لمدرسة كوبنهاجن ليست محاولة لإبطال نظرية فعل الكلام، ولكن بدلا من ذلك، القيام بوضعه على نحو أفضل باعتباره "إجراء استراتيجي". ويختلف ذلك في أن الخطاب الأمني يتحرك بوجود مستويات من الإقناع تستخدم بصور بلاغية كالاستعارة أو المشاعر أو الصور النمطية أو الإيماءات أو حتى الصمت في أهدافها، مما يسمح بتحليل أكثر نسبي/أو سياق محدد.⁽¹³⁷⁾

(136) Alexander Burns, op cit., p.15.

(137) Ibid., p.16.

هذا الهدف المعياري هو عامل محتمل عند النظر في أنظمة خارج النموذج الغربي، أي خارج الديمقراطية الليبرالية-والظروف السياسية والاجتماعية المرتبطة بها- اختلافات كبيرة في المعايير الاجتماعية والسياسية الرئيسية، فمع ذلك لا ينبغي أن يُؤخَذَ هذا على أنه يعني أن الأمنة لا يمكن أن تحدث. وينبغي أن يكون هدف المقاربة الإستراتيجية هو استخدام القرائن السياقية من أجل الكشف عن كيفية إقناع الجمهور المستهدف. وإذا أُسْتُخْدِمَ هذا الإقناع كأمر رسمي للعمل على هزيمة التهديد الذي تم تحديده والحد منه، فقد جرت الأمنة، ولا ينبغي أن يُعتمد مقياس نجاح فعل الخطاب على التقيد بالقواعد التقليدية التي تتبعها الفواعل، بل على أنه "تقنية" خطابية "تسمح للفاعل المُؤمَّن بتحفيز أو زيادة رأي[الجمهور] بالالتزام بالفرضية المقدمة لقبولها". بالنتيجة، يجب أن نتناول الخطاب الأمني بطريقة تشمل "السياق الاجتماعي، مجال صراعات السلطة التي تتفق فيها الفواعل المُؤمَّنَة على قضية أمنية لِتَقْلِبَ دعم الجماهير نحو سياسة أو مسار عمل".⁽¹³⁸⁾

هذه النقطة تجعل من نظرية الأمنة تزعم على أن قدرتها على النجاح يتوقف على النموذج الغربي واستبعاد الأنظمة الأخرى، وهذا من شأنه أن يقف كتحدٍ وعقبة أمام باحثي العلاقات الدولية في دراسة النظرية ضمن نطاق الأنظمة غير الديمقراطية، لاسيما وأنها تقدم الإستراتيجية البراغماتية كدليل قطعي تعتمد على نجاح الخطاب الأمني الذي يتم بشرط سياقي اجتماعي، ومسؤولية الجمهور في تحديد الوسائل الاستثنائية بعد تقبله وتسليمه بأن التهديد على وشك القضاء على الكيان المرجعي، فهي الأمور ذاتها متوفرة في بعض الدول غير الديمقراطية وغير الليبرالية حسب النماذج (التغيرات المناخية والايديز) التي تطرقنا لها في هذه الدراسة، في الفصل الثالث بالتحديد.

المطلب الثاني: حدود تطبيقات نظرية الأمنة

إضافة إلى ذلك، هناك حدود تتعلق بتطبيقات النظرية قُدمت على شكل انتقادات لنظرية الأمنة تتعلق بثلاثة نقاط أساسية طرحتها Catherine Charrett تشمل ما يلي:

(1) الكاتب أو المحلل ذاته في مجال الدراسات الأمنية (المعضلة المعيارية) *The normative dilemma*:

يجادل "هيسمانز" Huysmans أن أي شخص ينتمي للدراسات الأمنية معرض لخطر مضاعفة ذاتانيات "subjectivities" معينة من الخوف والطلب، فمن يتكلم أو يكتب عن "الأمن" سواء كان فاعلا

(138) Alexander Burns, op cit., p.15.

أو محللاً، يشارك في إنتاج المعرفة بشأن قضية أمنية ويصبح جزءاً من التقنية السياسية المستخدمة لإدارتها. وبالتالي، فإن المعضلة المعيارية، تتعلق بكيف يمكن للمرء أن يتعامل مع الأمن دون إنتاج تداينات مُهَيِّمَة؛ كيف يمكن للمحلل تطبيق نظرية الأمنة دون أن يساهم في تعزيز ذاتيات معينة أو إضفاء الشرعية على أمنة مؤذية، مستخفة ومستعبدة للكيان المرجعي: الأمنة السلبية للمرجع أو بالأحرى مرجعية الأمنة السلبية (The negative securitization of a referent).⁽¹³⁹⁾ علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى أي ضابط معياري يمكن من خلاله إجراء معالجات تقييمية نقدية "للأمنة" يمنع المحلل الأمني من تحدي خطابات الأمنة السلبية التي يجري تنفيذها؛ أساساً أي شيء وكل شيء يمكن أمنته وبكافة الوسائل اللازمة.⁽¹⁴⁰⁾

2) انتقادات تخص تطبيقات نظرية الأمنة مع استمرارية طرح المعضلة المعيارية: وهي بدورها متعلقة بنقطتين أساسيتين هما:

أ- الفاعل المؤمن: إن أهم الانتقادات الموجهة للفاعل المؤمن تتعلق بثلاثة نقاط أساسية يشمل أولها هياكل السلطة المحيطة بالأمن؛ حيث يؤكد المحللون المنتقدون للأمن أن مجال الأمن الدولي أدى إلى عمليات الأمنة التي تستثني مجموعات وأفكار معينة مما يؤدي إلى عواقب سلبية على الفرد أو المجتمع العالمي. "وليامز" أحد المساهمين يجادل أن الحكومة الأمريكية تهيمن على أسلوب التعامل مع الإرهاب، ما أسفر على إعادة تنشيط الواقعية السياسية وسياسة الأمن العسكري، ويؤكد بأن أمنة الإرهاب الدولي، بقيادة النخبة الموجهة للسياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، دَفَع تعزيز حقوق الإنسان والاستدامة البيئية والحوكمة الإنسانية على هامش جدول أعمال الأمن الدولي.⁽¹⁴¹⁾

ولا تزال السياسة الأمنية مجالاً مغلقاً إلى حد كبير تهيمن عليه نخب الدولة، هذه الهيمنة المؤسسية تُرْجِمُ إلى عمليات الأمنة التي هي نتاج الاستبعاد والسيطرة التي غالباً ما تُؤدُّ آثاراً سلبية على الأمن الفردي والعالمي. إن مقارنة مدرسة كوبنهاجن للأمنة لا يشكل إشكالية في القوة التي تحافظ عليها النخب لتحديد السياسة الأمنية، وإنما مقاربتها هو مراقبة الفواعل الموجودة التي تملك حالياً سلطة أمنية ومحاولة فهم طريقة العمل الخاصة بالإلحاحية والاستثنائية. ونتيجة لذلك، فإن كتاباتهم الخاصة تساعد على تعزيز المفاهيم التقليدية للأمن، حيث تحتفظ نخب الدولة بسلطة الأمنة، التي يقال هنا أنها

(139) Catherine Charrett , op cit., p.15.

(140) Ibid., p.17.

(141) Ibid., pp.24, 25.

تؤدي إلى عمليات أمنة سلبية.⁽¹⁴²⁾ أما بالنسبة للنقطة الثانية فتتعلق بتفكيك القدرة المؤسسية للفاعل المؤمن؛ أين يجب على المحلل الأمني أن يتحلى بنظرة نقدية، بإثارة مجموعة من الأسئلة، من الذي يعزز التدابير الأمنية؟ وكيف تشكل هذه السياسات جزءاً من المشاريع والرؤى السياسية؟ إضافة إلى التذاتانيات والهويات السياسية؟⁽¹⁴³⁾

تري مدرسة كوبنهاجن أنه من الوهم وضع الكثير من التركيز على الفاعل المؤمن ضمن تحليل واحد للأمنية، ومع ذلك، يعترف "بوزان" في تحليله الخاص بأمنية الإرهاب على قدرة نخب الدولة على الكشف عن أو حجب أو حتى تليفيق الأدلة التي تُمكن الفاعل من تضخيم تهديد الإرهاب من أجل الحفاظ على أمنته، كما يحدد "بوزان" أولئك الذين لهم مصلحة قوية في الحفاظ على تهديد أمني، باعتباره عاملاً استفزازياً، قد يسعى إلى تفاقم التهديد الإرهابي. ونتيجة لمواقفهم المؤسسية، فإن الفواعل المؤمنة، التي عادة ما تكون نخب الدولة، لديها القدرة على التلاعب واحتكار الخطابات الأمنية مما يسمح لها في وقت لاحق بإثارة التهديدات، وتعزيز الصور السلبية وإعادة تعزيز موقعهم كمُؤمّنين⁽¹⁴⁴⁾ الأمن.⁽¹⁴⁵⁾ كما رأينا في ظاهرة التغيرات المناخية فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي هيمنت على القضية بشكل يجعلها تُمجّد فكرة مجابهتها أحيانا وتدعو لعقد مؤتمرات دولية وإبرام اتفاقيات عالمية بشأن ذلك، وأحيانا أخرى، فعندما تصل إلى قمة أو ذروة إقناع الأطراف الأخرى تملص من ذلك.

في حين يتعلق العنصر الثالث بمعالجة الأصوات المُهمّشة المُعارضَة للأمنية؛ بحيث تساعد المقاربة النقدية محلل الأمنية في التغلب على المعضلة المعيارية في كتابة الأمن من خلال التحكم في اللغة، وهذا لا يساعد على منع عمليات الأمنية السلبية ولكنه يساعد أيضا على تعزيز المزيد من أفعال الأمنية الايجابية والخصبة. ويذكرنا "فوكو" بأنه "في علاقات السلطة هناك بالضرورة احتمال المقاومة لأنه إذا لم تكن احتمالات للمقاومة [...] لن تكون هناك علاقات قوة على الإطلاق".⁽¹⁴⁶⁾

وفي مناقشة أمنة الهجرة، يشير "بيغو" إلى مثل هذه الفضاءات للمقاومة، حيث أن هذه الأمنية تجد نفسها في نقطة توتر بين العولمة وأجهزة التحكم الإقليمية، هذا الفضاء يفسح الطريق أمام

(142) Catherine Charrett, op cit., p.25.

(143) Ibid., p.26.

(144) مموني الأمن هم من يزود ويُمدّد الشعب في الدولة بما يلزمه من أمن.

(145) Catherine Charrett, op cit., p.28.

(146) Catherine Charrett, op cit., p.29.

حركات المقاومة المحلية وكذا عبر الوطنية استجابة لتكنولوجيا الأمن العابرة للحدود الوطنية؛ وبالتالي فإن دور محلل الأمن السعي للبحث عن نقاط المقاومة هذه ودراسة الكيفية التي يمكن استخدامها لمواجهة التحركات المؤمنة من النخب الحكومية، كما تتاح له مراقبة الحالات التي قد تكون فيها الأمنة موجودة على مستوى مختلف فردي أو مجتمعي أو عالمي كاهتمامه بالحالات التي تعبر عنها على سبيل المثال الجماعات البيئية التي تدعو إلى المزيد من الوعي بالقضايا البيئية (147).

ب- إعادة تصور الأمن: إن معالجة هذا العنصر بدوره يعتمد أساساً على نقطتين أساسيتين هما:

تتمثل النقطة الأولى في تفكيك القوة الرمزية للأمن؛ أين يؤكد "ولكر" Walker أن "الأمن لا يمكن فهمه أو إعادة تصوره أو إعادة بنائه دون الاهتمام بالقيمة التأسيسية للسياسة التي جعلت القيم السائدة للأمن تبدو جِدْ معقولة، وهنا يؤكد "ولكر" أنه من الضروري أن نفهم كيف أن مفاهيم السيادة والقومية قد حددت مفاهيم الأمن وكيف أن القيم الحديثة للأمن "تدخل في خطاب من التكرارات، للتأكيد مراراً وتكراراً على الأخطار التي تضيف الشرعية على السلطة السيادية التي تشكل على وجه التحديد حلاً للمخاطر"، ولذلك، فإن القيم الحديثة للأمن لا تزال راسخة في الفهم الواقعي المعتاد للعلاقات الدولية الذي وضع مقاربات للأمن والسياسة الأمنية. (148)

كما نلاحظ ومن خلال أمثلة واقعية،⁽¹⁴⁹⁾ أن المقاربة الواقعية للأمن جزءاً لا يتجزأ من ذاتية الدولانية وغالباً ما يكون لها آثار سلبية على الأمن الفردي والعالمي، وبالتالي فإن تطبيق الأمن الذي لا يتحدى أساليب الهيمنة للتفكير الدولاتي لن يؤدي إلا إلى تعزيز ممارسات الأمن السلبية. ومن أجل التغلب على

(147) Ibid., p.30.

(148) Ibid., pp.32, 33.

(149) من بين تلك الأمثلة، التي تظهر قوة المقاربة الواقعية للأمن أثناء الحرب الباردة، إذ يستكشف "كلاين" من خلال دراسة مناقشة "روبرت مكنمارا" لأوجه القصور في نهج إدارات كينيدي و جونسون في حرب فيتنام والحجة التي طرحت هنا هي أن "العقل السائد لصانعي القرار العاملين في إطار قانون عملي للاحتواء لم يكن هناك مجال لاستفسار انتقادي" في إخفاقات حرب فيتنام. ويؤكد "كلاين" أن هناك "نقص خيالي" تام لكيفية التصدي للتهديدات الأمنية وعدم القدرة على النقد أو التعلم من القرارات السياسية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة. وعلينا إذن ألا نندهش عندما نرى مقارنة أمنية مشابهة بعد عقود من الزمن على أنها نتيجة الذاتانيات الواقعية المقيدة وتعزيز وتكرار أساليب الهيمنة للمقاربة الأمنية. "بيلامي" وآخرون يؤكدون أن رد الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث 11 سبتمبر 2001 يمكن وصفه بـ"العودة إلى أنماط التفكير الازدواجي والعسكري التي هيمنت على السياسة الخارجية خلال الحرب الباردة". أنظر Catherine

المعضلة المعيارية لكتابة الأمن، يجب على محلل الأمن أن يحصل على فهم دقيق للقوة الرمزية للأمن، وكيف أنها تشكل تداثانيات، وكيف يمكن إعادة توجيهها لتأسيس مقارنة بديلة للأمنية.⁽¹⁵⁰⁾

أما فيما يخص النقطة الثانية فهي تتعلق بمعالجة بديلة لتداثانيات الأمن، فبدلاً من أن يركز المحلل النقدي للأمنية على حالات الأمنية التي تحددها مدرسة كوبنهاجن، يبحث عن أساليب بديلة يمكن فيها للمجموعات المحلية والعالمية أو المدنية أن تحاول أمنة قضية أكثر بطرق غير تقليدية، والدفاع عن التداثانيات البديلة، على سبيل المثال المنظرين الأخضر أو الايكولوجيين السياسيين، في مثال تعزيز أمنية البيئة يكون من خلال توسيع مفاهيم 'الديمقراطية التداولية' و'التعليم الأخضر'. ويرى المحلل النقدي المعنى بالأمنية أن هذه الادعاءات هي مطالب مشروعة بالنسبة للأمن، ويحدد عمليات فعل الخطاب والظروف المسهلة، ويتناول المحلل نجاح تحرك الأمنية والتأثيرات المحتملة من اتخاذ قرار بتأمين البيئة عبر القنوات الديمقراطية والتعليمية.⁽¹⁵¹⁾

وبالتالي، فالأمنية تأخذ شكلاً مختلفاً عن الشكل الذي اقترحه محلي الأمن الحديث؛ فإنها تتخلى عن فكرة أن الأمن، كمفهوم، يعني بالضرورة تعزيز الوضع القائم من قبل الدولة. ويصبح المحلل النقدي المعنى بالأمنية ضالعا في إنتاج مشترك للخصائص الأمنية، بحيث يكون معنى الأمن مستقلاً عن مصالح السياسيين و'المحترفين المتحيرين'، فالتداثانيات المهمشة لا يتم حسمها كادعاءات غير مشروعة للأمن، بل يتم النظر إليها وتحليلها كمقاربات بديلة للأمن.⁽¹⁵²⁾

علاوة على ذلك، ومع افتراض بقاء الجوانب المعيارية، جاءت التوصية السياسية لنظرية الأمنية "أمن أقل، سياسة أكثر"، وتطوير "طرق محتملة" لنزع الطابع الأمني على السياسة؛ وهي عموماً التي لا يمكن تقييمها إلا من خلال الناحية العملية- أكثر ملائمة لعلاج الهويات كهويات، والدين كدين، والبيئة كبيئة، وما إلى ذلك، وإشراك سياساتها من خلال الأنماط الخاصة والعقلانية لهذه الميادين وليس المتعلقة بالأمن. لأن الأمنية تثير قضايا في مجال السياسات والممارسات الأمنية، أما نزع الطابع الأمني يقلل من تلك

(150) Catherine Charrett, op cit., p.33.

(151) Catherine Charrett, op cit., p.35.

(152) Ibid., p.36.

القضايا مرة أخرى ويرجعها لمجال "السياسة العادية" أو يزيح مسائل من جدول الأعمال السياسي تماما.⁽¹⁵³⁾

بناءً على ذلك، يمكن القول أن لنظرية الأمنة حدود لاستعمالها بسبب التحديات التي تعترضها كما سبق وذكرنا ذلك، وذلك راجع لاقتراح من أصحاب النظرية ذاتها باستعمال للأمننة أي ما يسمى بـ"نزع الطابع الأمني" على القضايا التي تمت أمنتها وإرجاعها للسياسة العامة الطبيعية والعادية. وذلك يتم بتصور قضية أو علاقة معينة لتجاوز لغة الأمن المستعملة أثناء ذلك وهذا يتم بطريقتين:⁽¹⁵⁴⁾

- أثناء أمننة قضية ما قد نَفَقِد الصورة التهديدية لأن الفاعل والجمهور ينظران إلى تغييرات في طبيعة التهديد، ما يجعلها لم تعد مُخَوِّفَة.
- أو أنهما يريان تغيرا نوعيا في العلاقة بينهما وبين ما كان يعتبر تهديدا، ما يبعث الأمل بالتدرج بأن القضية لم تعد تشكل خطرا عليهما.

ويبدو من هاتين النقطتين أن نظرية الأمنة وقعت في مأزق نظري متمثلا في فقدان ثلاثة من عناصرها الأساسية المشكلة للتحليل ونجاح إضفاء الطابع الأمني وهي الفاعل والجمهور واللغة الأمنية؛ ويستدل منتقدي هذه النظرية بمثال واقعي يشكل في حد ذاته مأزق أمني على أرض الواقع بسبب الأمننة يتمثل في:

- التحدث عن العلاقات بين الدول الإقليمية، قد يسبب عدم الثقة المتبادلة بينها في توتر هذه العلاقات وذلك راجع إلى تغير شروط العلاقة بين الدولة والدولة الأخرى، وتنظر كل واحدة منها للأخرى بعين الشك والريبة.⁽¹⁵⁵⁾

وترى الباحثة Andrea Oelsner في الآلية الأولى بأنها سلبية نوعا ما؛ لأنها تبدو أنها لا تنطوي على أي جهد تقريبا من جانب الفواعل والجمهور، والتهديد بالتالي يفقد قوته ليس قدراته فقط، ولكن هذا ليس صحيحا بالضرورة، حيث أن التغيير الذي يحدث في نهاية المطاف هو تصورات مشتركة بين التهديدات، بالإضافة إلى التغيرات "الحقيقية" المحتملة في التهديد نفسه، وقد تكون نتيجة هذه الآلية

(153) Philippe Bourbeau, and Juha Vuori, "Security, Resilience, and Desecuritization: Multidirectional Move and Dynamic", **Critical Studies on Security**, forthcoming, p.10.

(154) Andrea Oelsner, op cit., p. 04.

(155) Andrea Oelsner, op cit., p.05.

مجرد اللامبالاة.⁽¹⁵⁶⁾ وبدلاً من ذلك، تتطلب الآلية الثانية تحولاً نوعياً أكثر نشاطاً، لأنها تشير إلى إعادة تعريف العلاقة تلك في حد ذاتها. وتطرح سؤال مفاده: ما الذي يشجع هذه الخطوة؟ وتجب بقولها أن ذلك سيكون بمزيج من عدة عوامل مختلفة ستحتاج إلى دراسة مفصلة في كل حالة إمبريقية. ويمكن أن تتراوح بين التغييرات في دستور الحكومات الوطنية، والتغييرات في الأولويات الوطنية، والضغط من جماعات المصالح في اتجاه أو آخر، وظهور وانخفاض الشواغل ذات الصلة التي تجعل الفواعل تعيد ترتيب الأولويات، والتحويلات الإقليمية والعالمية، ومن المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أنها قد تؤثر وتتأثر بالعوامل الخارجية، والأمنية واللامأمنية هي في نهاية المطاف تطورات وطنية.⁽¹⁵⁷⁾

وقد أوجز "أول ويفر" ثلاثة خيارات لتحقيق اللامأمنية تتمثل في:⁽¹⁵⁸⁾

- عدم الحديث عن قضايا بطريقة أمنية
- الحفاظ على الردود أثناء القضايا المؤمنة في أشكال لا تخلق معضلات أمنية وغيرها من اللوالب الضارة.
- من خلال نقل القضايا الأمنية مرة أخرى إلى "السياسة الطبيعية"

ويمكن لهذه الخيارات أن تتبع استراتيجيات موضوعية أو بنائية أو تفكيكية في تحقيق اللامأمنية، وهي تختلف فيما يتعلق بكيفية ارتباط العملية بالتهديد المطالب به: فهل تم التعامل مع التهديد، وهل يمكن التعامل مع الحالة الأمنية بطريقة أو بأخرى، أو يمكن تحقيق هويات تتجاوز التهديدات الأمنية داخل العملية.⁽¹⁵⁹⁾

وفي هذا الشأن بالذات، نجد Juha A.Vuori يدعم ذلك بما طرحه في أطروحته التي تمت مناقشتها بقسم علم الاجتماع بتركيا-المشار إليها سابقاً- أن اللامأمنية وظائف وتكتيكات تتلخص في عنصرين أساسيين هما:⁽¹⁶⁰⁾

(156) Ibidem.

(157) Ibidem.

(158) Juha A.Vuori, op cit., p.115.

(159) Philippe Bourbeau, and Juha Vuori, p.10.

(160) Juha A.Vuori, op cit., p.115.

(1) اللاأمنية كنهاية لحقائق اجتماعية:

يرى "أندرياس بانك" Andreas Behnke أن اللاأمنية هو بالضرورة "تلاشي": نقاش صريح حول ما إذا كان هناك شيء لم يعد قضية أمنية يحتفظ بمنطق وإمكانية الأمانة. بالنسبة له، لا يمكن أن تكون اللاأمنية فعل خطاب يؤكد الوضع الجديد للقضية ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال عدم وجود للخطاب. ومع ذلك، فإن مشكلة الأخذ بالصمت على أنها تساوي اللاأمنية، لا يعني بالضرورة أن المسألة فقدت جانبها من الأمن، أو أنه لا توجد تهديدات. لكن في الواقع، قد لا يكون الحديث عن الأمن غير مشكوك فيه وإيجابي كما تقترح مواقف "ويفر" و"بانك"، فمن ناحية قد يعني الصمت أنه لا توجد إمكانية للتعبير عن الحجج الأمنية حتى وإن كان ذلك قد يكون حكيماً ومشروعاً.⁽¹⁶¹⁾

وللإشارة إلى عمل "جيف هيسمانز" (1995) الذي اقترح ثلاثة مقاربات لاستراتيجيات اللاأمنية: (1) الإستراتيجية الموضوعية، (2) الإستراتيجية البنائية، (3) إستراتيجية التفكيك. وتستند الإستراتيجية الموضوعية إلى فهم موضوعي- ذاتي للأمن: أي أن الأمن له مضمون موضوعي، في حين أن المفاهيم الذاتية لهذا الأمر إما حقيقية أو وهمية. ومن ثم، فإن الشخص الذي ينوي عدم النظر في مسألة ذات حجة موضوعية، يدعي أن المسألة المعنية ليست مشكلة أمنية حقا. وكما هو الحال مع الأمانة، يمكن اعتبار هذا النوع من إستراتيجية الأمانة عملاً خطابياً، كما أن له شروطاً تتعلق برأس مال سوسيو-سياسي للتصريح بالحجة، التهديد، والجمهور.⁽¹⁶²⁾

وعلى غرار "هيسمانز"، يرى "جاب دي وايلد" Jaap de Wilde (2008) طرقاً مختلفة للخروج من وضع مؤمن، فبالنسبة له، يمكن أن يكون هناك فواعل غير مؤمنين يتملصون أو يتحايلون أو يعارضون بشكل مباشر التحركات المؤمنة من خلال التأكيد على التهديدات المتنافسة مثلاً. في حين يرى أيضاً أن السياسات الأمنية تهدف إلى اللاأمنية (الحل لموضع التهديد)، بالنسبة له، اللاأمنية يمكن أن تحدث بشكل مستقل عن أفعال الفواعل المؤمنة واللا مؤمنة. ومن ثم، تشمل الطرق الخارجة عن الوضع المدعوم لحل المشكلة، والتكيف المؤسسي على شكل هياكل اجتماعية جديدة، وتغيرات في الخطاب (مثل

(161) Ibid., p.116.

(162) Juha A.Vuori, op cit., p.117.

الافتقاد للاهتمام أو الجمهور)، وفقدان الكيان المرجعي. ويرى أيضا، يمكن للقضايا المؤمنة أن تُشَل من غير تردد، أو أنها يمكن أن تكون بنشاط لا أمني.⁽¹⁶³⁾

(2) اللاأمننة كتكتيك سياسي

كما لوحظ من قبل، يمكن للحركات الاجتماعية استخدام لغة اللاأمننة من أجل تحريف تحركات الأمننة، بالفعل حتى قبل وقوعها، أو لمقاومتها بمجرد ظهورها. والواقع أن الجوانب العدائية للصراع عادة ما تلوم بعضها البعض، وتصف نفسها بأنها لا تشكل تهديدا. ومع ذلك، يمكن أن تكون اللاأمننة أيضا تكتيك في صراع بارد، أو حتى قبل نشوء أية حالة صراع محددة، يمكن استخدام اللاأمننة الاستباقية.⁽¹⁶⁴⁾ على سبيل المثال، يبدو أن شعار السياسة الخارجية الصينية 'للاارتقاء السلمي' في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو 'تحرك اللاأمننة الاستباقي'، هذا الشعار يتناقض صراحة مع ما تشير إليه العديد من النظريات والمعتقدات في العلاقات الدولية حول الصراعات في نهاية المطاف مع القوى الصاعدة، ويمكن قراءتها كتكتيك يهدف إلى إبقاء الصين خارج جدول أعمال الأمن للدول المعنية الخطيرة؛ فإن مبدأ 'الصعود السلمي' يحتاج على نحو استباقي أن الصين ليست تهديدا لأمن الدول الأخرى، على الرغم من أن 'القوة الوطنية الشاملة' للصين، تتكون من عناصر اقتصادية وسياسية وعسكرية، وقدرات الصين على إبرازها حتى عسكريا هي في ازدياد.⁽¹⁶⁵⁾

المطلب الثالث: العوائق الاستمولوجية التي تعترض نظرية الأمننة

ما يتضح من هذا المبحث أن توظيف نظرية الأمننة في ظل التحديات الراهنة، أو الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية بصفة عامة، أسفر على عوائد استمولوجية من بينها:

(1) صحيح أن نظرية الأمننة شكلت جزءاً من معرفتنا حول ما يحدث في الواقع وعمَّقتُ فهمنا حول الدراسات الأمنية أكثر، إلا أنها تضع الباحث في العلاقات الدولية والسياسة العالمية في عائق استمولوجي حيث يبقى في حيرة من أمره هل يتبنى نهج الأمننة أو نهج اللاأمننة في حل القضايا الدولية والعالمية.

(163) Juha A.Vuori, op cit., p.117.

(164) Ibid., p.126.

(165) Ibid., p.127.

(2) العائق الاستمولوجي الثاني يتمثل في محتوى النظرية الذي يقوم ببناء تفسيرات لحقائق امبريقية قابلة للملاحظة، ولقد رأينا ذلك في قضايا البيئة والصحة عالميا، لكن محمد يوسف السماسيري يقول أن التفسيرات النظرية أحيانا "هي التفسيرات التي يتم طرحها لما يمكن اكتشافه من ظواهر أو قوانين، وليست لعملية الاكتشاف ذاتها، هي التي تقع في نطاق ما يمكن وصفه بالخطاب؛ لأن ما يُكْتَشَفُ قد يصبح اكتشافه حقيقة ما دامت ثمة كفاءة في الأدوات المستخدمة في عملية الاكتشاف، أما ما يظل ظنيا وليس يقينيا فهو تفسير الظاهرة المكتشفة خلا حالات قليلة تم تفسيرها وإثبات سلامة هذا التفسير بشكل قطعي وهكذا فمثل هذه التفسيرات هي تفسيرات خطابية، وليست برهانية"⁽¹⁶⁶⁾ وهذا صحيح لأنه هناك حالات خاصة تُطَبَّقُ فيها النظرية وتفسر خطابات وتكتشف حقائق تجريبية متمثلة في الأنظمة الغربية ومشاكلها.

(3) العائق الاستمولوجي الثالث، يتمثل في تقليد العلوم لبعضها البعض، إذ نجد أن هذه النظرية- كما أشرنا في البداية- تخص المجال الاقتصادي وبالضبط الأنظمة المصرفية كأداة لمعالجة المديونية وتقديم صفقة أمن مدعوم برهن، وتم استخدامها في الدراسات الأمنية ومجال الأمن على أنها نظرية لمعالجة القضايا المُسَيَّسة بفعل خطاب الأمن مدعومة بالجمهور، لكن الإشكال القائم هو أن اعتماد ذات عناصر الأداة- بالرغم من الإضافات والتنقيحات التي أقيمت عليها حتى أصبحت نظرية- يجعلنا نقع في الانفصال التام بين المجالين أثناء تطبيقها، لكون النظرية في الاقتصاد تتعامل مع شيء مادي ملموس هو الأوراق المالية والنقدية وهي قابلة للقياس، وفي العلوم السياسية والدراسات الأمنية وحتى في المستوى العالمي نتعامل مع الفرد-الإنسان فهو غير قابل للقياس فالنتائج المتوصل بشأنه أثناء البحوث العلمية دائما تكون نسبية غير مطلقة.

(4) نظرية الأمنة "ردة فعل الحالة غير شعورية أو آثار تحيز ذات طبيعة ابستمولوجية تاريخية مثل حال العقلية الغربية التي أحيانا 'لا تعرف الإثبات إلا من خلال النفي' فينتج هذا العقل خطابا يبني الخوف والخصومة في الآخر" ويعمل على 'شيطنة'⁽¹⁶⁷⁾ كل شيء، وبمعنى آخر، تصبح أي قضية وعاء لكل الخوف بوصف ذلك مصدر تهديد على مستويات شتى.

(166) محمد يوسف السماسيري، المرجع السابق، ص 215، 216.

(167) ميلاد الفى جرجس، المرجع السابق، ص 24.

المبحث الثاني: نحو تبني سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور

في معالجة التحديات الراهنة

حسب طرح "ديدي بيغو" يوجد ما يسمى بالخطابات البيروقراطية المتنافسة على المخصصات المالية بالاعتماد على تداول خطابات الخطر إزاء ظواهر قد لا تشكل مخاطر حقيقية، أو أنه تم تضخيمها بشكل فاضح، الأمر الذي أثر على صناعة القرار العالمي ولم يعد قادرا على الإلمام بهذه التحولات لأنها متواطئة مع هذه الخطابات.⁽¹⁶⁸⁾ لكن الممارسات السلطوية في السياسة العامة الأمنية كما في غيرها لا تخضع لهذا المنطق الاختزالي الذي يحاول إيهام 'الفضاء العام' بالتمايز الوظيفي بين الداخل والخارج، حيث تناسب المخرجات السلطوية وفق منحنى غير هيراركي، إذ تعبر الظاهرة السلطوية عن الانسياب هذا على المستوى العالمي (المعبر عنها بالحوكمة) والمستوى الوطني والمحلي (المعبر عنها بالتجاذبات بين النزعة المحلية والعمولة وهي اختصار لـ **Glocalization**)، وما يوجه مسار الأحداث في حالة العالم الراهن هو التفاعل الشبكي الذي يتضمن تفاعل الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات والجماهير وغيرها كثير.⁽¹⁶⁹⁾ والأمر ذاته يؤكد تغير دور الحكم واتجاهه نحو المحلية لاسيما ما تم طرحه آنفا، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول (04): جدول جوزيف س. ناي حول تغير دور الحكم

الخاص	العام	القطاع الثالث	
شركات عبر الأمم	منظمات ما بين الحكومات	منظمات غير حكومية	فوق القومي
شركات قومية	نموذج القرن العشرين	قومية لا تسعى للربح	القومي
شركات محلية	حكومة دولة محلية	مجموعات محلية	تحت القومي

المصدر: وليام سي. كلارك، "العمولة البيئية"، في، محمد شريف الطرح، مترجما، الحكم في عالم يتجه نحو العمولة، ط.1 (الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص.149.

(168) عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، (مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008)، ص.191.
(169) المرجع نفسه، ص.191، 192.

يتضح من جدول "ناي" للحكم أن العالم دائما يشهد تغيرات، وتستدعي هذه التغيرات دائما تحركات، وإجراءات متعلقة بالتنظيم والقواعد، وحتى محاولات تغيير سلوكيات الأفراد، وقد تعالت الأصوات في مجالي البيئة والصحة بالمناداة إلى العودة للمحلية أو كما يبين الجدول المستوى تحت القومي، وطرح ما يسمى بمستوى الأمني المحلي، ضمن سياسة عامة محلية تهدف لإدارة الشؤون المشتركة بطرق مختلفة، من خلال الممارسات الأمنية بأبعاد مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية وغيرها، بالاعتماد على توزيع الأدوار والتفاعلات، والتطور المعرفي-المعلوماتي، والتدرج المؤسسي، بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص بفعالية وشفافية ومسئولية.

على ضوء ذلك، يمكن القول أنه بالرغم من توفر الجانب الفني وحضوره بالاستدلال في السياسات العامة الأمنية العالمية بصفة عامة سواء تعلق الأمر بالسياسات العامة الأمنية البيئية أو السياسات العامة الأمنية الصحية خطابا وفعلا- كما رأينا في البيئة والصحة- إلا أننا نلمس على نحو مماثل تمايزات فواعل العالم الذي ينعكس في عدم الاستجابة بالسرعة الكافية للمشاكل الأساسية بسبب تفشي المخاطر الأمنية لظاهرتي التغيرات المناخية-البيئة- وجائحة كورونا-الصحة، لأن التصدي لها يتطلب توفير الاستثمارات اللازمة، ذلك لأن أنظمة "البيئة والصحة" الأمنية الفعالة والمراقبة الذكية هي الخطوط الدفاعية الأولى ضد رهان هذه التهديدات.

أو بالأحرى، في بعض الأوقات يمكن للظروف أو للذرائع السياسية قصيرة الأجل أن تغري الحكومات بالانسحاب من مسؤولياتها الاجتماعية عن تمويل وتنظيم المجال البيئي والصحي، أو من تقليل الخدمة ووظائف البيئة والصحة العمومية الأساسية، ويمكن القول بأن هذا يُوجد مزيدا من المشاكل ورهاناتها أكثر مما يحُلُّها.⁽¹⁷⁰⁾ ففي مجال الصحة مثلا نجد غياب الدولة عن الساحة كما حدث في الثمانينيات والتسعينيات في الصين والاتحاد السوفيتي سابقا وكذلك في عدد كبير في البلدان المنخفضة الدخل، اختياريا أو بسبب الضغوط الخارجية كانت له عواقب منظورة ومقلقة على الصحة وعلى أداء الخدمات الصحية، وأوجد بشكل كبير، توترات أثرت على شرعية القيادة السياسية.⁽¹⁷¹⁾

كما نجد في هذا الإطار أيضا، الدول العربية التي وضعت تشريعات قومية وانضمت إلى معاهدات إقليمية وأخرى متعددة الأطراف لحماية مصالحها الأمنية المتعلقة بالبيئة والصحة، لكن الحقائق على

(170) منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، التقرير الخاص بالصحة في العالم، 2008، ص.31.

(171) المرجع نفسه.

أرض الواقع تشير إلى أن تطبيق هذه التشريعات بالكاد كان فعالاً، وفوق ذلك، فإن التنسيق فيما بين الوزارات لم يكن على المستوى المطلوب في كثير من الحالات.⁽¹⁷²⁾

إذا، غياب جدية السياسات العامة الأمنية واقعيًا المطروحة من قبل الفواعل العالمية-حسب الأمثلة السابقة- كان الممهد لإدراج التهديدات الأمنية الوجودية ضمن الأجندة العالمية ومحاولة تسيير المسائل الخطرة ضمن سياسة عالمية عن طريق إضفاء طابع أمني عليها. لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتبنى سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تكمل السياسات العامة الأمنية الوطنية والعالمية على حد سواء بشأن ما يتعلق بالبيئة والصحة، لتفادي القصور الذي وقعت فيه وتحقيق مساعي مستقبلية حول ذلك.

فكما نعلم أن المقصود بالسياسة العامة الأمنية هو "حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك"،⁽¹⁷³⁾ وهنا سنركز على سؤالين أساسيين هما كيف تُحدّد وتُرسّم السياسة العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة؟ وكيف تكون الاستجابة محلياً؟

إن تحديد ورسم سياسة عامة أمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة يكون بالخطوات التالية:

- (1) إدراك مصادر التهديد⁽¹⁷⁴⁾ البيئية والصحية: لرسم سياسة أمنية فعالة، يجب أن يكون إجماع وطني ومحلي، يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد البيئية والصحية المدركة، وما هو ثانوي منها.
- (2) صياغة الالتزامات الأمنية:⁽¹⁷⁵⁾ بوضع أولوياتها من القضايا البيئية والصحية، وحدودها القصوى للتصعيد، أو الدنيا للتفاوض والتنازلات، وهو ما يسمح بهامش من المرونة لتطبيق السياسة العامة الأمنية في إطارها الكلي.

(172) تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات: إعداد خيارات في سياسات القضايا الصحية والبيئية في العالم العربي" (دبي-الامارات العربية المتحدة: جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية)، ص.17.

(173) صالح زياني، آمال حجيح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.1 (سبتمبر 2011)، ص.75.

(174) موسوعة مقاتل من الصحراء، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، (تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/12).

[<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm)

(175) موسوعة مقاتل من الصحراء، المرجع السابق.

(3) تعبئة قدرات الدولة:⁽¹⁷⁶⁾ عندما تشعر الدولة بالتهديد البيئي أو الصحي، وعدم الأمن، والإحساس بضعف فيها كأبعاد للأمن الوطني، تتدافع الأجهزة الأمنية الوطنية لتعبئة قدراتها بما يمكنها من درء التهديد، وإعادة الأمان.

(4) السياسة الدفاعية: نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات أكثر من دولة، ذات الأشكال (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالف وتكتلات) التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد⁽¹⁷⁷⁾ لهذين البعدين الأمنيين (البيئي والصحي)، لأن السياسات الدفاعية لا تشمل فقط الجانب العسكري وإنما تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية... الخ، لفع ودرء التهديد أيا كان هذا التهديد.

والاستجابة المحلية لخطوات تحديد ورسم هذه السياسة العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة يكون عن طريق الممارسات الأمنية التي تظهر في نوعين من الممارسات:

(1) الممارسات الأمنية الداخلية: تهدف إلى تقوية الجهة الداخلية للمجتمع، وزيادة ترابطه، لذلك فهي تعمل لإزالة التوترات الداخلية، التي تكون في مجملها مطالب⁽¹⁷⁸⁾ لإقامة أمن بيئي وصحي، وإشراك القيادة المحلية تقليدياً أو دستورياً، وطوائف الشعب المختلفة في ذلك لتحقيق الأمن داخليا.

(2) الممارسات الأمنية الخارجية: تهدف إلى وقاية، وحماية كيان الدولة، والحفاظ على مصالحها الحيوية الخارجية،⁽¹⁷⁹⁾ بالتركيز على المؤسسات الأمنية "الشرطة والجيش" وطنياً ومحلياً، التي تحمي الوطن من ما يؤثر عليه سلبيات بيئية وصحية لاسيما ما يتعلق بحالة الحروب والمهاجرين واللاجئين وغيرها كثير.

من هذا السياق، يمكن تبني السياسات العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة ذات أجندة محلية في إطار تفاعلها مع التحولات الوطنية، والتغيرات العالمية تقتضي تحقيق مساعي مستقبلية وكمخرج من قصور السياسة العامة الأمنية العالمية في معالجة قضايا تلك الحالات المشار إليها حسب ما يلي:

(176) المكان نفسه.

(177) المكان نفسه.

(178) موسوعة مقاتل من الصحراء، المرجع السابق.

(179) المكان نفسه.

1) البيئة والصحة كحاجات مشتركة (مقاربة الأمن البشري-العالمي)⁽¹⁸⁰⁾

موازاة مع مقاربة الأمن التقليدي لقضايا البيئة والصحة-وما تم طرحه في الدراسة في الفصول السابقة- فقد وُضعت مجموعة من الأعمال، غالبا ما هي مرتبطة بمجال دراسات التنمية، تشير إلى تصور الصحة والبيئة على أنه "حاجات مشتركة"، وهو أمر ضروري للحفاظ على الأمن "البشري" والعالمي- الموسع.⁽¹⁸¹⁾ وتكمن جذور هذه المقاربة في تصور جديد للأمن باعتباره حماية المجتمعات والأفراد وحتى الاحتياجات الأساسية-الغذاء، والإسكان، والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك- ليس فقط حماية الدولة وأراضيها ومصالحها، فلا بد من دمج البيئة والصحة، في تصور الأمن، لأن هذه المقاربة تحل المشاكل على المستوى العملي، فبمجرد السماح بتوسيع شبه محدود في مجال الدراسات الأمنية لكل قضية يمكن أن تؤثر على الأفراد ونوعية حياتهم، العملية التي من خلالها الدول تعطي الأولوية لقضايا الأمن، والتي يمكن بالتالي أن تصبح أكثر تعقيدا.⁽¹⁸²⁾

وبالنتيجة، هذه النقطة تجعل السياسات العامة الأمنية لمعالجة قضايا البيئة والصحة ذات أجندة محلية تركز على الفرد/الإنسان كمرجعية لتحقيق الأمن بشكل انتشاري وتوافقي وتكاملي لأن أمن الفرد والمجتمع المحلي من أمن الدولة، وأمن الدول من أمن العالم.

2) تصميم سياسات عامة أمنية محلية

لابد من أسلوب محدد أثناء تصميم سياسات عامة أمنية يحدد "نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه"،⁽¹⁸³⁾ ونحن في هذه النقطة نريد الثلاثة معا: ممثلي هذا المجتمع وهم دوما القيادة، الفئة المحدودة والمتمثلة في المجتمع المحلي، وكافة أفراد المجتمع الذين يمثلون

(180) Aline Leboeuf, Emma Broughton, "Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects", **Health and Environment** (Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-Bruxelles, May 2008), p.07.

(181) Ibidem.

(182) Ibidem.

(183) صالح زياني، آمال حجيج، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المرجع السابق، ص.75.

الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة

بطبيعة الحال دولة برمتها، وذلك لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة وتفاذي مخاطرها الأمنية مستقبلا، ويمكن أن نأخذ النقاط التالية كإطار عام لذلك:

- أ- إعادة صياغة العلاقات الثنائية: الوطنية-المحلية، المحلية-المجتمع (قيادة جيدة+إنشاء مشروع مجتمعي يمهد للديمقراطية التي تراعي خصوصية المجتمع ويفعل الشراكة المجتمعية)
- ب- تبني سياسة الإصلاح كلما اقتضى الأمر ذلك-زمكانيا-وربطها بالتنمية الديمقراطية(بفهم الوسط الاجتماعي والثقافي للمجتمع+ تنمية الحركات الديمقراطية كالمجتمع المدني)
- ت- تعزيز التنمية المؤسسية بالتركيز على إعادة الهيكلة وفق أسلوب الإدارة العامة الجديدة والمتجددة
- ث- التنسيق بين البرامج المحلية والبرامج الوطنية لتفعيل الحكم متعددة المستويات

ج- كل هذه النقاط تؤدي إلى ممارسة عملية تهدف لتحقيق الأمن والتي تظهر في الفصل ما بين الجانب السياسي والجانب التقني؛ حيث تكون مثلا البيئة والصحة غير مسيستان ومرتبطنان بالبحوث العلمية(الربط بين العلوم الاجتماعية والعلوم التجريبية مع المراعاة في ذلك تحقيق دوما الأمن الإنساني)، والمشاركة المجتمعية لأنها من الآليات الديمقراطية التداولية الاستشارية.

الفصل الرابع:

المنظور الإسلامي كبديل للأمننة- نحو التحرر
من الخوف وتحقيق الاستخلاف

الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

من منطلق ما تم طرحه سابقا حول الأمن وماذا يحمله من معاني، فإنها تصب كلها في إطار واحد مفاده هو الأمان والطمأنينة والسلامة وإبعاد الخوف عكس مصطلح الأمننة، ما يعني أن هناك تناقضات في ما طرّح من أفكار وما تم ابتكاره من مفاهيم من طرف الغربيين حول معنى الأمن وفيما بعد الأمننة كل حسب توجهه وقناعاته الأيديولوجية، عكس ما يحويه المنظور الإسلامي الشامل حول ماذا نعني بالأمن؟ وكيف يتم تحقيقه؟

لذلك سنحاول هنا الإجابة عن سؤال مفاده: ما الذي يدعونا إلى تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن بدل الأمننة في ظل التحديات الراهنة؟

المبحث الأول: دواعي تبني المنظور الإسلامي للأمن

من خلال الإطار النظري والتحليلي لهذه الدراسة يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط لعلها تُنبِئنا وتُحدِّرنَا من الوقوع في مُلَابَسَاتٍ تحيط بنظرية الأمانة بصفة خاصة والأمن بصفة عامة، تضع قيودا على صلاحيتها للدول غير الغربية ناهيك عن لزومية مراجعة صلاحيتها للدول الغربية-كما رأينا في الانتقادات والتحديات التي تعترض تطبيقها في الواقع- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هذه النقاط تبرر لنا تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن في ظل العالمية لاسيما وأن هذه الأخيرة في الدراسة التي نحن بصددتها تعني بصفة عامة البُنْيَة التي تجسد التفاعلات النظرية والامبريقية للأمن، وفي هذا المبحث بصفة خاصة المصدر أو المرجعية التي تستند إليها في الحكم "الوحدة الأمنية" وتداخلها في العديد من الأمور السياسية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ.

المطلب الأول: ملاحظات ومحاذير منهجية ونظرية تتعلق بالأمن والأمانة

أولا- طبيعة الموضوع وصعوباتها المنهجية:⁽¹⁸⁴⁾ لا شك أن ثمة عوامل تُعَقِّدُ من دراسة موضوع الأمانة في ظل التحديات الراهنة وتَفْرِضُ مِنْهَا جَا مُعَيَّنًا في تناوله، فموضوع الأمن بصفة عامة والأمانة بصفة خاصة وارتباط ذلك بالعالم ككيان مرجعي يجب تأمينه، يعتبر من الموضوعات الحديثة والنسبية والتي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح، ويمكن وصفها بأنها كلية ما يفرض الشمولية في تناولها، ويفرض علينا أيضا الاستعانة بمقاربة منهجية مباشرة وأحيانا غير مباشرة، والانتقال من الجزء إلى الكل ومن الكل إلى الجزء أحيانا أخرى.

ثانيا- قصور الخبرة التاريخية:⁽¹⁸⁵⁾ من المعروف أن أحد المسالك الأساسية التي يلجأ إليها الباحث لمحاولة إيجاد بعض المؤشرات التي تعينه في بحثه الاستعانة بالخبرة التاريخية، فإثناء محاولتنا إتباع هذا المسلك في هذا الموضوع كَشَفَ على الفور قُصُورُ الخِبْرَةِ في تقديم متغيرات ومؤشرات محددة لمواقف جل فواعل العالم تجاه أمانة القضايا الراهنة، ما فرض علينا اللجوء إلى طرق وتبني أساليب أخرى توضح مَوَاطِنَ مُنَاقِضَةٍ لمرتكزات نظرية الأمانة حسب متغيرات الظروف المحلية، الوطنية، الإقليمية، الدولية، والعالمية.

(184) كمال الأسطل، "أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/10/25).

[<<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157>>](http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157)

(185) المكان نفسه.

ثالثا- مخاطر الوقوع في النظرة التجزئية:⁽¹⁸⁶⁾ إن واقع الأمر في اجتزاء أجزاء ونماذج صغيرة هو غرض من أغراض البحث، ولكن هذا لا يعني أننا نُغفلُ التفسير الشامل المتكامل للظواهر في ظل التحديات الراهنة، وإنما تم ذلك لغرض التفسير الذي يحدد متغيرا واحدا يتم التحكم فيه.

رابعا- إمكانية الموضوعية والحياد: هذا ما يثيره الموضوع وهي تتعلق بالسؤال الآتي: هل الحياد يعني موقفا سلبيا؟ في الواقع أن هناك من يرى أن الاقتصار على الوصف وتبني موقفا حياديا يعد وضعاً لا ينتج فكرا، وإنما اتخاذ موقف-اتخاذ وجهة نظر من الشيء-هو الذي ينتج فكرا.وهنا تكمن خطورة الإسقاط من ذات الباحث على موضوع البحث حيث يميل إلى أن يرى ما في نفسه هو لا أن يرى ما في الواقع، فالباحث السياسي -بخلاف الباحثين في بعض مجالات العلوم البحتة-لا يستطيع أن يعزل مشاعره وانفعالاته والأمني القومي لأمتة ولوطنه ومجتمعه ويقف محايدا إزاء التطورات الضخمة التي يعايشها ويعاصرها، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه "مأساة" البحث في الواقع السياسي.⁽¹⁸⁷⁾

بالإضافة إلى هذه النقاط، يمكن أن نشير إلى مجموعة من محاذير أخرى تتعلق بما يلي:

أولا: عندما نتحدث عن الأمن في هذا الزمان، فإننا لا بد أن نشير إلى أن المصطلح تعولم، وصار له فضاؤه الدلالي، العالمي، الأمر الذي يربك الباحث والمحلل فيه/حتى المتحدث فيه، نتيجة خلط أو لبس كبير، وهذا الخلط سيؤدي بالضرورة إلى ضرب منظومة الدراسات الأمنية من زاويتين: الأولى رهن المفهوم أو ربطه بالمنظرين الغربيين الذين يعملون على إفراغه من محتواه وبالتالي تحطيم دلالاته ومعناه إلى أنه أصبح/ وسيصبح عديم المعنى، والثانية ربطه بالقوى العاملة على تحطيمه وسلب المجتمع الإنساني انجازاته المرتبطة بالسلم والتنمية العالميين.

وقد لاحظت "كلوديا أراداو"⁽²⁰⁰¹⁾ ذلك، حيث أكدت أن اللاأمنية التي جاء بها أصحاب مدرسة كوبنهاجن للخروج من مأزق نظرية الأمنة، حتى هي لا تخلو من مشاكل أخلاقية خاصة، فغياب عمليات الأمنة بشكل مباشر ليس إيجابيا، ففي رأيها إذا تم استبدال التهديدات بمخاطر احتمالية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تناقص الحرية الفردية، لأن الأفراد سَيُصَنَّفُونَ على أنهم مخاطر، وذلك بمجرد إظهار صفات تنتهي إلى حسابات المخاطر لدى السلطات.⁽¹⁸⁸⁾

(186) كمال الأسطل، المرجع السابق.

(187) المكان نفسه.

(188) Juha A.Vuori, op cit., pp.115, 116.

ثانياً: عندما نتحدث عن أمن معين فإننا نصف، ونبحث في وصف وتفسير واقع غربي تم الجزم من قبل منظريه أنه الأنسب أن تُطبَّق عليه نظريات الأمن بصفة عامة ونظرية الأمنة بصفة خاصة، إلى حد يمكن الوثوق بهذا كونه وصفات تنير طريق المجتمعات الغربية وحتى غير الغربية للخروج من مشكلة التهديدات الأمنية ومخاطرها، وبالتالي، فالتنظير في الدراسات الأمنية بحاجة إلى التحرر من الهيمنة الغربية أولاً حتى لا تبقى المجتمعات الأخرى حبيسة رؤى ونظريات أمنية ضيقة ومتوقعة في مجتمع واحد، وثانياً تقديم وصفات علاجية-ليس فقط من منظرين غربيين بل حتى غير الغربيين- للتهديدات الأمنية حسب طبيعة المجتمع.

ثالثاً: عندما نتحدث عن نظرية ما كمنظريّة الأمنة التي نحن بصدد دراستها، فإننا مُلْزَمُونَ بتوضيح مَنبَعِهَا القيمي، فهي نظرية ذات انحيازات أيديولوجية غربية واضحة تعبر عن منحى سياسي غربي، مُعْطَلَّةٌ لأي أمن غير غربي يسعى للنجاح، وهذا ما أشار له "فيفوري" Vuvori بتأكيدهِ على:

"أنه ما دامت نظرية الأمنة تحتوي على حافز أخلاقي ضمني نحو الديمقراطية، مع ضرورة اللا أمنة-نزع الطابع الأمني- يعني بذلك أن دراسات الأمنة أصبحت نموذجاً واسعاً وبراديفم ذو صلة بالأبحاث الأمنية، فعليها أن تسعى بنشاط إلى مراعاة خطاب الأمن والسياسات في أي شكل من أشكال النظام السياسي".⁽¹⁸⁹⁾

بالإضافة إلى ذلك، ولا شك أن التركيز على الجوانب العسكرية في مفهوم الأمن - حتى مفهوم الأمنة ذاته أثبت ذلك إمبريقياً- له محاذير كثيرة، منها أن استمرار الأخذ به والاعتماد عليه يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته بالدولة الأمنية Security-State، ومثل هذه الدولة تكون الحرب هي وسيلتها لتحقيق أهدافها، واستخدام أحد وسائل التكنولوجيا العسكرية هو غايتها، والخوف من التغيير والمحافظة على الأمر الواقع في العلاقات الدولية هو أسلوبها، كما أن السيادة فيها تكون للعناصر العسكرية، لأن سيادة العناصر المدنية يشكل في منظورها تهديداً لأمنها واستقرارها.⁽¹⁹⁰⁾ ومن بين تلك المحاذير أيضاً أن النظام الدولي والعالمي الذي تنتشر فيه الدول الأمنية تتسم علاقات وحداته بالصراع والتنافس بدلاً من التفاهم والتعاون،⁽¹⁹¹⁾ وهذا ما يجسده كيان العالم المرجعي الذي يتصف بالتعقُّدِ في كُلهِ.

(189) Alexander Burns, op cit., p.14.

(190) نزار عبيد مدني، قضايا ومواقف في الفكر والسياسة، ط.1 (الرياض-السعودية: العبيكان للنشر، 2012)، ص.149.

(191) المرجع نفسه، ص.150.

المطلب الثاني: دواعي ومبررات تتعلق بطبيعة المجتمعات والبيئة العالمية

يمكن تلخيص وبلورة هذه الدواعي والمبررات في منطلقات أربعة:

أولاً- دواع نابعة من طبيعة التنظير والمجتمع الأوروبي: وتتمثل هذه الدواعي فيما يلي

- إن نظرية الأمنة بصفة خاصة والدراسات الأمنية بصفة عامة في جوهرها "رؤية العالم الأوروبي للحركة البشرية المستمدة من خبرته وتجاربه وسياقه التاريخي والتي يريد أن يضيف عليها نوعاً من العمومية والعالمية ويخرجها من إطار الزمان والمكان، على الرغم من كونها مرتبطة في نشأتها ومفاهيمها ومقولاتها الكبرى بالظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي مر بها المجتمع الأوروبي"⁽¹⁹²⁾ أثناء مسيرتها التطورية.
- نظرية الأمنة لا تعبر عن واقع الدول غير الأوروبية بمقدار تعبيرها عن "تصور العقل الأوروبي لهذا الواقع الذي يختلف كثيراً مع طبيعته وحقيقته"⁽¹⁹³⁾.
- اتخاذ نمط النظام الرأسمالي-الليبرالي الأوروبي مقياساً معيارياً يجب أن تسير وفقه الحركة البشرية وتقتفي أثره المجتمعات الأخرى على أساس أنه النمط الأمثل والأرقى لحركة المجتمعات⁽¹⁹⁴⁾ مما يعني ذلك أن هناك:
التمحور حول الذات واعتبار نمط التطور الأوروبي هو النمط المثالي دون سند أو مبرر تاريخي أو موضوعي.⁽¹⁹⁵⁾
- أ- الاعتماد على مفهومي الخطية والجبرية⁽¹⁹⁶⁾ في تحقيق الأمن، حيث أن جميع المجتمعات لا بد أن تسلك خطأ واحداً متصاعداً تمثل أوروبا قمته وتأتي بعدها المجتمعات البشرية الأخرى، وتجاهل المسار غير الأوروبي.

(192) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (القاهرة- مصر: دار القارئ العربي)، ص.415.

(193) المرجع نفسه، ص.416.

(194) المكان نفسه.

(195) المكان نفسه.

(196) المرجع نفسه، ص.417.

ثانيا- دواع نابعة من طبيعة المجتمعات غير الأوروبية: تركز على نقطتين أساسيتين هما كالتالي:

- تغفل مدرسة كوبنهاجن وبطرحها لنظرية الأمننة طبيعة المجتمعات غير الأوروبية ومكوناتها الثقافية والمؤسسية، لذلك لم تستطع الأمننة أن تنجح حسيهم في الدول غير الليبرالية الأوروبية، لأنه يوجد هناك تنافر ما بين الأمن التقليدي الذي يركز على الجانب العسكري-وهذا ما تتبناه تقريبا الدول المتخلفة-والأمن الموسع للقطاعات الأخرى ما جعلهما يدحضان بعضهما البعض ويجهض كل منهما فعاليات الآخر.
- إن المجتمعات غير الأوروبية لاسيما الإسلامية تملك أغلبها ميراثا تاريخيا ونظما ومؤسسات وثقافة أصيلة يمكن تطويرها أو إحيائها أو محاولة تجديدها وتنقيتها بصورة تحقق أمنها والسعي له لأن جذوره توجد في المخزون الثقافي والنفسي، وهذا قد يعطي التنوع الحيوي لأنماط الأمن ومستوياته في العالم أجمع.

رابعا: دواع نابعة من البيئة العالمية⁽¹⁹⁷⁾

تشهد الساحة العالمية عملية مراجعة فكرية ونظامية على كافة المستويات حيث هناك اتجاه لإعادة النظر في كثير من المقولات أو النظريات أو النظم، وهذا ما يجعل الساحة الفكرية العالمية مؤهلة لفهم أي بديل يطرح بصورة جادة، وذلك لوجود حالة من عدم الثبات أو الرسوخ على نسق فكري واحد-الدراسات الأمنية الغربية- للأمن، ما يجعل الساحة الفكرية العالمية ساحة مؤهلة لقبول وتَقَبُّم بديل إسلامي للأمن والحوكمة.

رابعا: دواع نابعة من طبيعة الشريعة الإسلامية

تفرض الشريعة الإسلامية-كشريعة سماوية مخاطب بها جميع البشرية-مجموعة من الدواعي تستلزم ضرورة صياغة منظور إسلامي لحركة الإنسان وأمنه في الكون، لجميع النواحي والأبعاد، صياغة إسلامية تستمد أصولها من معطيات الشريعة الإسلامية وتنطلق من أسسها ومسلماها وتسعى نحو تحقيق مقاصدها.⁽¹⁹⁸⁾

(197) نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص ص. 419، 420.

(198) المكان نفسه.

المبحث الثاني: إلزامية الإسلام على التحرر من الخوف وتحقيق الأمن

لقد وردت كلمة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم في مواضع عديدة، وذلك بالمعنى الذي نحن بصدده، وهو الأمن الذي يعني السلامة والاطمئنان النفسي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل أمن الإنسان الفرد، وأمن المجتمع.⁽¹⁹⁹⁾

يقول الله تعالى:

"أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة" (فصلت الآية 40).

"فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا" (آل عمران الآية 96).

"وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا" (إبراهيم الآية 35).

"وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا" (النور الآية 55).

لكن رأينا عكس ذلك، فتأثير النخب والقادة السياسيين وغيرهم -ممن تركز عليهم نظرية الأمنة- على المجتمع كما يدعي أصحابها من خلال مساهمتهم في تعظيم وأحيانا خلق حالة الخوف والذعر داخل المجتمع تجاه قضية معينة وذلك بهدف الحصول على مكاسب سياسية ودعم القواعد الشعبية للقرارات المتوحي اتخاذها كما رأينا مع قضايا البيئة كالتغيرات المناخية والصحة كالإيدز وغيرها من الظواهر كثير، تصرف يخالف المنظور الإسلامي، بالرغم من أن الخوف شعور طبيعي بشكل كامل وهو يساعد الناس على إدراك والاستجابة للمواقف الخطيرة أو تجاه تهديد معين، إلا أن الإسلام آمن على حياة البشر أينما كانوا وذلك استنادا لقوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (الآية 4 من سورة قريش).

وتعريف الأمن في الإسلام يستبطن عددا من التساؤلات الفرعية، أولها من الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن في الموقف الأمني؟ والثاني إلى مَنْ يُوَجَّهُ الأمن أصلا؟ والثالث ما هي الحالة التي يمكن معها الإقرار بوجود الأمن؟ والخامس ما هي الأدوات التي تصنع الأمن وتساعد على وجود إيناعه وجودا وواقعا

(199) عبد الله عبد المحسن التركي، "الأمن في حياة الناس"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/02/26).

https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih.../ar_almn_fe_hiat_alnas.pdf

معاشاً؟⁽²⁰⁰⁾ وفي الحقيقة أن كل تساؤل منها يشير إلى واحد من عناصر الأمن الخمسة وأبعاده في الإسلام وهي كالتالي:

(1) الْمُؤْمِنُ

وهو الطرف الأول في موقف الأمن، بغض النظر عن كنهه وطبيعته، إنه مصدر الأمن، والمتسبب الرئيسي في إزالة الخوف أو تحجيم آثاره بالنسبة للطرف الثاني-الأمن-ولذلك كان أحد معاني المؤمن في صفات الله تعالى أنه الذي يؤمن عباده في القيامة عذابه. ومن المتصور مع هذا الوضع اختلاف طبيعة الأمن، وحدوده، ومداه، تبعاً لحالة وقدرة المؤمن وسلطانه في تحقيق الأمن، كذلك من المتصور تحول موقف الأمن مع المؤمن إلى موقف للخوف-أي إلى النقيض- تبعاً لضعف أو عجز المتسبب فيه، أو لافتقاده بعض أو كل عناصر القدرة والسلطان، أو لرغبته في إنهاء الموقف الأمني أياً كان الدافع إلى ذلك، أو لتحويل مسار قدرته وسلطانه، بأن يوظفهما في سلب الأمن من حيث الترويع والتخويف للأمن، بدل طمأننته وإذهاب الخوف عنه.⁽²⁰¹⁾

ونجد الطرف الأول هذا في القرآن والسنة يختص به أولاً الله المؤمن لقوله تعالى: (هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن) الآية 23 سورة الحشر. ثم ثانياً القرآن الكريم ولأن الأمن والألوهية صنوان فطبيعي أن يكون الأمن والقرآن كذلك، فالقرآن كلام الله ووحيه إلى نبيه وبه يهدي الله سبل السلام، الذي هو أحد معاني الأمن في قوله تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى صراط مستقيم) الآيتان 15-16 سورة المائدة. أما ثالثاً الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله "النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون". ورابعاً فيتعلق بالصحابة خاصة كما جاء في هذا الحديث، أمانهم لمن يلحق بهم أو يأتي بعدهم على نفس منهجهم هو أمان نابع من حقيقة ما التزموا به وألزموا أنفسهم طريقه، فهم في معية أمن الرسالة الإسلامية. وأخيراً خامساً المسلمون عامة وهم كمؤمنين-أي يصدر عنهم فعل الأمن، قد يؤمنون بعضهم البعض، وحتى مع غيرهم من غير المؤمنين.⁽²⁰²⁾

(200) مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط.1 (القاهرة- مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص.33.

(201) مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.34.

(202) المرجع نفسه، ص.46-48.

(2) الأَمْنُ

أو المُوَمنُ-هما بمعنى واحد- وكلاهما يعبر عن الطرف الثاني في موقف الأمن بغض النظر عن كنهه وطبيعته، إنه المستفيد الأول من هذا الموقف، أو هو الذي وقع عليه فعل الأمن من لدن الطرف الأول، فاستشعر آثاره وتفاعل معها، فابتعدت عنه نتيجة لذلك أسباب الخوف والاضطراب، وبقدر تفاعله هذا سلبا أو إيجابا مع فعل الأمن، وبقدر طبيعة العلاقة التي تربطه بالمؤمن، بقدر استفادته من حالة الأمن، ومن ثم ابتعاده عن الخوف، أو على العكس ابتعاد الخوف عنه.⁽²⁰³⁾

من بين الذين ذكرهم القرآن الكريم أثناء تلقيهم لرسالة الأمن بكل معانيها، أثناء صدورها عن المؤمن، هم أصناف عدة تتمثل في: أولا الأنبياء وذلك بعملهم بجهاد لتحقيق الأمن لدعوتهم ومن تبعهم، حيث قال تعالى: (إنا لننصر رسلنا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار) الآيتان 51-52 سورة غافر. ثانيا المسلمين على أساس أنهم آمنين، ويكون ذلك أحيانا بموجب رضاء الله وتوفيقه وتوبته لقوله تعالى: (قلنا اهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) الآية 38 سورة البقرة. وأحيانا يكون المسلمون آمنين بموجب صيانة وتأمين حرمتهم ولذلك جاء في الحديث الشريف "أشرف الإيمان أن يأمنك الناس، وأشرف الهجرة أن تهجر السيئات، وأشرف الجهاد أن تقتل ويعقر فرسك"، ثم يأتي بعد ذلك المنافقون، وغير المسلمين، وبعض الأقوام والقبائل.⁽²⁰⁴⁾

(3) أداة الأمن

هي واسطة المؤمن في نشر وتحقيق حالة الأمن، أي كانت طبيعتها وعدد العناصر الفاعلة فيها، وقد تكون هذه الواسطة مادية ملموسة، وقد تكون معنوية غير ملموسة، وقد تجمع الواسطة بين الطبيعة المادية والمعنوية، وقد تنفرد أداة بذاتها في المساعدة على إزالة الخوف، وقد تألف مع أداة، أو أدوات أخرى في ذلك المقصد. بيد أن ما قد يناسب موقفا أمنيا بعينه من الأدوات قد لا يناسب موقفا آخر مختلفا عنه، وما قد يحتاجه موقف من الأدوات قد لا يحتاجه آخر، والأمر في ذلك إلى نظر كل من المؤمن والأمن، إلى

(203) مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.34.

(204) المرجع نفسه، ص.49-51.

الأنسب والأفضل من الأدوات، لكن ينبغي التوي إلى أن المؤمن قد يستخدم أدوات تحقيق الأمن بنفسه، وقد يستخلف فيها، وقد يجمع بين الأمرين معا، إن بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة.⁽²⁰⁵⁾

تعتبر أدوات الأمن مجموعة من الوسائط التي يستعان بها في انجاز العملية الأمنية، والإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تحقيق الأمن، شعورا وواقعا ومن بينها ما جاء في القرآن بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة، ومنها ما يحمل صفة المادية والملموس ومنها ما يحمل صفة المعنوية، كقوله تعالى: (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان...) الآية 112 سورة النحل، فهذه القرية عند الكثير من المفسرين هي مكة جمع الله لها أمن المكانة إذ شرفها بجعلها حرما آمنا وأمن المكان. وقوله تعالى أيضا: (إن المتقين في جنات وعيون أدخلوها بسلام آمنين) الآيتان 45-46 سورة الحجر، فالتقوى كأداة من خير أدوات المؤمنين طريقا إلى أمني الدنيا والآخرة.⁽²⁰⁶⁾

(4) المأمن

وهو في اللغة موضع الأمن، وقد تحدد زمانه ومكانه في إطار يجمع العناصر الأربعة السابقة، وقد تفاعل بها ومعها، ومعنى ذلك أنى موضع الأمن ليس نطاقا ماديا فحسب، وإنما يشكل هذا النطاق أحد شروطه، أما الشرط الثاني فهو النطاق الزمني الذي يحدث فيه الأمن، طال مداه، أم قصر.⁽²⁰⁷⁾

وهو على أشكال، حيث يظهر الشكل الأول مرادفا لبعض البلاد أو المدن لقوله تعالى: (رب اجعل هذا بلدا آمنا) الآية 126 سورة البقرة، وقوله أيضا (فلما دخلو على يوسف أوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إنشاء الله آمنين) الآية 99 سورة يوسف. أما الشكل الثاني وهو الذي يحدد فيه المأمن وقد التصق ببعض من المواضع من دون المدن والبلاد، كالبر والبحر، والجبال والمساجد والأسواق... الخ، ونجد ذلك في قوله تعالى: (وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين) الآية 82 سورة الحجر. ويتمثل الشكل الثالث في ذكر المأمن فيه وقد ارتبط بأمر غيبية في حياة المسلم هي جزء لا يتجزأ من عقيدته مثل قوله تعالى: (من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون) الآية 89 سورة النمل. ويظهر الشكل الرابع في أن المأمن مرتبطا من حيث المكان والزمان بمناسبة، أو حادثة تاريخية معينة، مثل يوم فتح مكة قل الرسول صلى الله عليه وسلم "من أغلق بابه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فه آمن"، في حين يتمثل الشكل الخامس في عدم تحديد المأمن بصورة مباشرة كقوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا

(205) المرجع نفسه، ص.35.

(206) مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.53، 54.

(207) المرجع نفسه، ص.35.

الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) الآية 55 سورة النور.⁽²⁰⁸⁾

5) حالة الأمن

وهي ما يكون عليه الطرف الثاني-الأمن- إثر تلقيه الرسالة الأمنية الصادرة من الطرف الأول-المؤمن- فإذا به ينأى عن الخوف، والاضطراب وإذا بحاله ينقلب إلى حال آخر، كله الأمن والطمأنينة، وهذه الحالة لا تحدثها عوامل بعينها، ولا يتوقف إيناعها على توافر عناصر دون أخرى، بل قد يشارك في تجسيدها أكثر من عامل واحد، إنها-نظرا لتعبيرها عن واقع اجتماعي يحيط بالأمن، ونظرا لسعيها إلى إزالة ما قد يفرضه هذا الواقع من مصادر للقلق والاضطراب-نتاج تفاعل عوامل وعناصر متعددة، بعضها قد ينبع من الضوابط المفروضة على اتجاه هذا الواقع، كالعقيدة مثلا، وبعضها قد ينبع مما قد يفرضه الواقع نفسه من مؤثرات مختلفة تتساند مع تلك الضوابط في إزالة مصادر القلق والاضطراب، كتواجد مصادر القوة التي تطيح بما يحول دون وجود هذه الحالة، ومن المتصور في حالة الأمن أن يقصر زمنها أو قد يطول، وقد تكون أبدية أو مؤقتة، وقد يمتد نطاقها المكاني أو قد ينحسر، وقد تكون لكل ذلك شاملة، أو قد تتمحور لتصير حالة جزئية، والفيصل في كل ذلك دور كل من المؤمن والأمن، إن في تهيئة أسبابه، أو إتاحة ظروفها، أو تلقي آثارها.⁽²⁰⁹⁾

إذا، الحالة الأمنية هي البعد الذي يتكون من حصيلة التقاء تفاعل الأبعاد الأربعة الأخرى، المؤمن وقد صدر عنه فعل الأمن حركة وسلوكا، فصار مسببه، والأمن وقد تلقى فعل الأمن ايجابيا فصار هدفه، وموضوعه، وأداة الأمن قد وظفت للتمكين لهذا الفعل فغدت واسطته وطريقته، والمؤمن وقد تحدد عنصره الزماني والمكاني، فصار بيئته ونطاقه.⁽²¹⁰⁾

من خلال هذا الطرح، يتبين أن مفهوم الأمن ومشتقاته الكثيرة من المفاهيم له مكانة جلية في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وما أشرنا له في بداية هذا الصدد هو بعض ما يمكن الاستدلال به فقط لا لحجب الحقيقة الإسلامية الموسعة للأمن؛ فهذا المفهوم من المفاهيم الإسلامية الذي له أكثر من مَعْنَى وَمَبْنَى مِنَ التي ذكرناها، وذلك لا يُعَدُّ قصورا في الفهم، أو عدم الإحاطة ببقية المعاني، وإنما انتقينا

(208) المرجع نفسه، ص ص.56-59.

(209) مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص ص.34، 35.

(210) المرجع نفسه، ص.60.

من المعاني ما يتناسب لمحاكاة نظرية الأمن الغربية وإثبات أن المنظور الإسلامي بالاستدلال كفيل بحل المشاكل في حالة ما إذا تم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

فعندما نُجري مقارنة بسيطة بين الأمن في الإسلام ونظرية الأمن نجد أن هذه الأخيرة مجرد محاكاة لما ورد من عناصر مفهوم الأمن في الإسلام؛ بمعنى آخر أن حسب الكلمات المفتاحية لنظرية الأمن-والتي تم طرحها في المبحث الأول من الفصل الأول لهذه الدراسة-بأنها مجرد تقليد لعناصر الأمن في الإسلام: المصدر ذو المرجعية الصحيحة والصادقة، أين تم اختيار الخصائص الرئيسية للأمن كما جاءت به الشريعة الإسلامية عن طريق القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومع محاكاة سلوكيات كل عنصر لكن بصيغة قلب المفهوم حيث تم تشويه صورة الأمن الحقيقية كما جاءت في القرآن والسنة، حتى استقر وجدان الأغلبية الساحقة من المنظرين في العلاقات الدولية وما بعد العلاقات الدولية-السياسة العالمية أنه لا بد من توسيع مفهوم الأمن والتخلي بالسلطوية في انتهاج سياسات الطوارئ واستعمال الوسائل الخاصة لشرعنة الأفعال القائمة والمتخذة بشأن معالجة المشاكل الأمنية، وتم تدمير أسس معاني الأمن وتخريبها، وهذا ما كان يدعيه "أول ويفر" بـ"مقابلته الأمن بالخوف والذعر وعدم الطمأنينة" أثناء عملية الأمننة و"تدمير الأمن" *Unmaking security* بعد عملية الأمننة وبالتالي انتهاج طريق اللامأمننة/أو نزع الطابع الأمني والعودة إلى السياسة العادية.

علاوة على ذلك، إذا قمنا بربط ذلك بـ"العالم أو الكون" فإنها في المنهج الإسلامي نظام حياة متكامل في السلوك والأقوال والأفعال، خاصة وأن الإسلام يملئ طريقة حياة شاملة فقد أوصى دائما بالأخلاق الجيدة بشكل عام بما في ذلك الأمانة والإخلاص وعدم الغش والتلاعب، وتحريم الربا والرشوة والزنا والفساد...إلخ.⁽²¹¹⁾ وتتلاقى أخلاقيات هذه الرسالة مع الدلالات الأصولية لمفهوم الأمن الواردة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتي من بينها ما يلي:⁽²¹²⁾

1) عدم الخوف كما أشرنا لذلك في سورة قريش "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (الآية 4 من سورة قريش)، ومن بين الآيات كذلك قوله تعالى: "وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين" سورة سبأ الآية 18.

(211) علاء عواد كاظم البديري، "إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية" (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، 2017)، ص.24.

(212) مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.37-41.

(2) الطمأنينة التي جاءت مرادفة للأمن في قوله تعالى: "أمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور، أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير" سورة الملك، الآيات 16-17.

(3) عدم الخيانة لقوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا" سورة النساء الآية 58.

(4) الثقة: وقد وردت كمعنى للأمن استنبطه الطبري من قوله تعالى: (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أماناته وليتق الله ربه) الآية 283 سورة البقرة، ليدل على ضرورة توافر جو من الثقة والأمانة بين الدائن والمدين في عملية الإقراض.

وما يمكن أن نستشفه في هذا الشأن، هو أن فكرة العالمية الذي يعتبر ابتكارا عصريا حسب البعض- حتى المعايير والقيم المتعلقة بهذه الفكرة لها مرادفات في الإسلام تلتقي في نقاط عدة مع الأمن، ما يؤسس شرعا لحكم إسلامي يرسي دعائم الأمن وأساسه انطلاقا من مبدأ التمسك بالإسلام في جميع مناحي الحياة بما فيه إلزامية العمل على الانعتاق والتحرر من الخوف.

ما يعني بصيغة أخرى، أن ل"الأمن مكانة سامية في الإسلام، حيث اقتضت الرؤية الإسلامية أن يكون الأمن اجتماعيا لا تقف طمأنينته عند الفرد، بل جعلت جماعيته السبيل لتحقيقه في الإطار الفردي، فإن هذه الرؤية الإسلامية قد تجاوزت بأهمية الأمن الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجبا شرعيا، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، كما جعلت هذه الرؤية الإسلامية إقامة مقومات الأمن الأساس لإقامة الدين،⁽²¹³⁾ وتأتي شرعية الأمن في إطار الواجب اللازم على كل فرد في الإسلام من قوله تعالى: "يأبها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوميين" (سورة البقرة: الآية 208).

تعتبر هذه الآية من أعظم النظريات الأمنية التي تقوي جانب الرقابة الذاتية الاجتماعية في نفوس المسلمين، وهذا بدوره يمنع وقوع الجريمة ويكافح مسبباتها، ويدل على عظمة هذا الدين في الحرص على منع مسببات الجريمة بنظرية أمنية تعد بمثابة مُثُلٍ وقيم عليا يحترمها الجميع، فالإسلام يعتبر مؤسس نظرية الأمن ذات بعد أساسي في حفظ كيان المجتمع نعمة وفضلا من الله على عباده المتقين، فالأمن عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة لبني الإنسان في الحياة، وهو يحقق هدف العمارة في الأرض الذي هو غاية رئيسية للوجود الإنساني.⁽²¹⁴⁾

(213) عبد الله بن متعب بن ربيع، "نظريات الأمن الإستراتيجي"، الأمن والحياة، الرياض-السعودية: جامعة نايف للنش، ع.414 (أكتوبر 2016)، ص.74.

(214) المرجع نفسه، ص.74، 75.

المبحث الثالث: الضوابط الإسلامية لقضايا "البيئة والصحة" وتحقيق الاستخلاف

الضوابط جمع ضابط، والضابط مأخوذ من الضبط، والضبط تدور معانيه اللغوية حول الحفظ والحزم والقوة والشدة والإحكام والإتقان. وفي الاصطلاح عُرِفَت الضوابط بأنها "كل ما يحصر جزئيات أمر معين"، أو هي أصل كلي، أو مبدأ كلي يجمع فروعاً من باب واحد.⁽²¹⁵⁾ ودون أن نلتفت إلى كثير من التفاصيل اللغوية والاصطلاحية لعبارة الضوابط، فإنه يمكننا القول بأن الضوابط هي أصل أو مبدأ يعالج جزئيات كثيرة، ويحصرها ويحكم عليها ويوجهها وفقاً لمذلوله ومقصوده ومجاله.⁽²¹⁶⁾

وهذا الإطلاق في الضوابط يطلق على مجال الأخلاق ومجال الصحة ومجال الاقتصاد ومجال البيئة والقانون والإدارة والدولة والإقليم، وغير ذلك من المجالات التي تتحدد بحسب عدة اعتبارات وحيثيات، ومن هنا يمكن الحديث عن الضوابط الأخلاقية، والضوابط الصحية والطبية، والضوابط الاقتصادية والبيئية والقانونية⁽²¹⁷⁾ وما إلى ذلك لضبط أفعال الإنسان. ولكن هذه الضوابط هنا موسومة بالإسلامية لأنها لها من الشرعية ما يكفي لحماية البيئة وصحة الإنسان، وبالتالي الشرعية هنا يُرادُ بها "النسبة إلى الشرع الإسلامي أو الشريعة الإسلامية" وهو ما يعد تحديداً مهماً في ضبط قضايا "حالي البيئة والصحة" بالاستناد للدين أو الشرع الإسلامي، وفي هذه النقطة بالذات سنركز على أمران اثنان هما:⁽²¹⁸⁾

- (1) نصوص الشرع وأدلته المتعلقة بالبيئة والصحة: ومن هذا القبيل بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي لها اتصال بهاتين الحالتين، سواء بشكل صريح ومباشر، أو بشكل غير صريح وغير مباشر.
- (2) قواعد الشرع العامة ومقاصده وكتلياته ومبادئه المتعلقة بالبيئة والصحة: باستنباط الأحكام والحلول المناسبة بهاتين الحالتين، لأن حماية البيئة والصحة متصلة بكرامة الإنسان وبقيم الدين وثوابته، وبأمن الدول والشعوب.

(215) نور الدين مختار الخادمي، "الضوابط الشرعية لبحوث الجينوم البشري"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/11/16).

<http://www.cags.org.ae/e1khadami.pdf>

(216) المكان نفسه.

(217) المكان نفسه.

(218) المكان نفسه.

المطلب الأول: الضوابط الإسلامية للبيئة

يقدم الإسلام الكثير من التعاليم والأحكام البيئية، وكثيرا من القيم والتوجيهات الأخلاقية، والأفكار الخلاقة، في مجال حماية البيئة ومسؤولية المحافظة على توازن عناصرها وتنميتها، وسيتم الإشارة إلى أبرز هذه التعاليم والتوجيهات والأفكار، التي تساهم في إنجاح الجهود الرامية لحماية البيئة واستدامة عناصرها،⁽²¹⁹⁾ في النقاط التالية لأنها تُكوِّن في مضمونها ضوابط إسلامية لقضايا حالة البيئة، وتُفرضُ في الوقت ذاته التحرك فورا لتحقيق الأمن على المستوى المحلي والعالمي:

(1) تكريس الشمولية يكرس الإسلام فكرة الشمولية والتكامل بين مختلف عناصر البيئة، وأهمية كل عنصر منها في استدامة الحياة على الأرض، وهو بذلك يؤكد أهمية الخلق-كل الخلق- ودوره في اكتمال مشهد الحياة على الأرض يقول تعالى في القرآن الكريم: "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحى به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون" سورة البقرة الآية 164.⁽²²⁰⁾

(2) ضمان التوازن يؤكد الإسلام على فكرة التوازن الطبيعي بين مكونات الطبيعة، فهذا التوازن يضمن المحافظة على الحياة واستمرارها، والإخلال به يقود إلى تدهور نوعية الحياة، وقد يصل في حده الأقصى إلى انهيار المنظومة الحيوية ودمارها. يقول الله تعالى: "والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون" سورة الحجر الآية 19. فالنظام الكوني برمته قائم على التوازن، في الأنواع والأعداد الحيوانية والنباتية، وأي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى ظهور المشكلات.⁽²²¹⁾

(3) احترام محدودية الموارد أشار الإسلام في غير موضع إلى إمكانية نضوب الموارد كنتيجة طبيعية لمحدوديتها، لافتا النظر إلى بعض مصادر الطاقة المتجددة كطاقة الرياح وطاقة الماء والطاقة الشمسية، يقول الله عز وجل: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم" سورة الحجر الآية 21. وكذلك قوله تعالى: "وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض وإنا على ذهابه لقادرون" سورة المؤمنون الآية 18.⁽²²²⁾

(219) عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص.255.

(220) المرجع نفسه، ص.256.

(221) المكان نفسه.

(222) المرجع نفسه، ص.257.

4) العمل على الترشيد والانتفاع المستدام بالموارد يعتبر الترشيد والاقتصاد في استغلال الموارد، من المبادئ المستقرة في النظام الإسلامي، فوسطية الدين الإسلامي تتجلى في مواضع شتى من أبرزها الانتفاع بالموارد حيث يقول تعالى: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز" سورة الحديد الآية 25، وكذلك الترشيد في استغلال هذه الموارد، والاقتصاد في الاستهلاك لقوله تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" سورة الأعراف الآية 31، وقوله عز وجل: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً" سورة الفرقان الآية 67.⁽²²³⁾

5) تحقيق التشاركية في الانتفاع بالموارد هذا المفهوم الإسلامي يؤكد على حقوق جميع الكائنات، وعلى رأسها الإنسان، في الانتفاع بموجودات الطبيعة ومواردها، فموارد الأرض-كلها-مسخرة لخدمة الإنسان وإشباع حاجاته. ولكنه مدعو للاستفادة منها واستغلالها بشكل راشد مستدام، وبالتشارك مع باقي المخلوقات، وهو وإن كان يعطي للإنسان أفضلية بحكم كونه المخلوق المكلف على هذا الكوكب، إلا أنه لا يغفل حق باقي الكائنات في هذا الانتفاع.⁽²²⁴⁾

6) التقيد بمبدأ المسؤولية ويضاف إلى مجمل الضوابط والمفاهيم الإسلامية في مجال حماية البيئة، مفهوم الإثم، ومبدأ المسؤولية الدنيوية والأخروية للإنسان عن أعماله، حيث قال تعالى: "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" سورة القصص الآية 77، وقوله تعالى: "إن إلينا إياهم، ثم إن علينا حسابهم" سورة الغاشية الآيتان 25 و 26.⁽²²⁵⁾

ومن هنا تتبين غاية الإنسان في هذه الدنيا وهي استخلافه في الأرض بعبادة الله وعمارة الأرض، ولا تكون عمارة الأرض إلا باحيائها وحماية مكوناتها من إنسان ونبات وحيوان، يقول تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) الآية 30 سورة البقرة.

(223) عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص.258.

(224) المكان نفسه.

(225) المرجع نفسه، ص.259.

المطلب الثاني: الضوابط الإسلامية للصحة

إن ما يتم تحصيله من تطبيق شريعة الإسلام جملة، وفي تطبيق العقوبات من الحدود والتعزيزات خاصة هو حفظ الأمن، فيستتب الأمن، ويأمن الناس على دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، وأعراضهم، وعلى أموالهم، ولا شك أن الأمن مطلب شرعي جاء في القرآن والسنة كما رأينا ذلك فيما تطرقنا له في المنظور الإسلامي للأمن؛ لذلك من الأهمية بمكان أخذ الجانب الديني في الاعتبار عند دراسة مرض الأيدز، فالضوابط الدينية هي التي تحكم أخلاقيات المسلم وتردعه عن الممارسات الجنسية الخاطئة، وعن تعاطي المخدرات والتي غالباً ما تتم عن طريق انتقال المرض.

إجراءات الوقاية العامة كضوابط لحماية الإنسان من الأيدز

هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات وقائية للحد من انتشار المرض وعندما نريد أن نضع إستراتيجية وخطة للوقاية من هذا المرض وخصوصاً في مجتمعاتنا المسلمة لا بد من مراعاة الأسس التالية: (226)

1) تنمية الوازع الديني: فهو قادر على تحقيق أعظم الانجازات، فأعظم ما يمكن أن يحيي الإنسان في روحه وجسده هو تقوية روحه وجسده ويتم ذلك بتقوية الوازع الديني الذي يبعده عن إبتاع الشهوات، فهو يمثل بناء جهاز المناعة الروحي في الإنسان وذلك من خلال زرع الإيمان بالله تعالى في القلوب وتوجيهها إلى إحسان العبودية لله عز وجل وتنمية الإحساس برقايبته الدائمة والتزام هدايه في كل نشاط، وهذا كله استناد لقوله تعالى: (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى، فإن الجنة هي المأوى) الآياتان 40-41 سورة النازعات.

2) الالتزام بالعفة: جاءت الأديان السماوية جميعها بتوجيه الخلق إلى الالتزام بالعفة التي تمثل أهم العوامل في الوقاية فليس للوقاية من الأمراض واستئصالها مثل العفة والتطهير بالاعتماد على نقطتين أساسيتين هما: أ) الحرص على الزواج الشرعي والترغيب فيه، ب) الابتعاد عن العلاقات الجنسية المحرمة.

3) مراقبة وضبط إجراءات نقل الدم: يجب أن تضع بنوك الدم تحت الرقابة المستمرة من جانب وزارة الصحة وعلى مراكز الدم التحقق من خلوه من الأمراض المعدية قبل نقله، ولا بد من إجراء

(226) عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص ص. 69-70.

الفحوصات اللازمة للمتبرعين، وعلى بنوك الدم إبلاغ السلطات المختصة عن كل شخص حامل لأي فيروس.

(4) محاربة المخدرات

(5) توعية المسافرين

(6) العناية بالتعقيم في كل الإجراءات الطبية

(7) تجنب تبادل الأدوات الشخصية بين الأفراد

(8) الاستفادة من الاعلام في توعية الجماهير

(9) تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

(10) وضع إستراتيجية فعالة لمقاومة المرض ومكافحته إن انتشر.

نتيجة لهذا الطرح، فالأمن يعد في مفهوم الاستخلاف مقدمة ضرورية لاستمرار البيئة الطبيعية وصحة الإنسان، فهو نتاج وأثر للعدل كقيمة نظامية سواء للمستوى المحلي أو العالمي، حيث يجب أن تسيطر على مجتمع الاستخلاف، لأن العدل هو الانصاف والتسوية، والتعديل على نسبة السواء، من غير ميل ولا اعوجاج لقوله تعالى: (فاستقم كما أمرت) الآية 112 سورة هود، ما يقودنا إلى تنفيذ أوامر الشرع، وإعزاز الدين وأهله، ووضع كل في محله،⁽²²⁷⁾ إذ بتطبيق الشريعة الإسلامية نكون قد حددنا كيفية استخلاف الإنسان في الأرض وعمارتها وبالتالي، الحفاظ على بيئة وحمايتها من جهة، ومن جهة أخرى حماية وحفظ صحته عبر التقيد بالضوابط الشرعية من أوامر الله تعالى ونواهيه والتمسك بسنة رسوله الكريم، لأن ذلك يعتبر من المحددات المرجعية المهمة في مسيرة الإنسان وتحقيق أمنه في الدنيا والآخرة.

(227) نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص.409.

الخاتمة

حسب ما تم طرحه في هذا الكتاب حول الأمن والأمنية على الأقل من الناحية التحليلية النظرية يمكن أن نستشف مجموعة من استنتاجات:

(1) لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي بمعناه العسكري، وإنما له أبعاد أشمل من ذلك حسب التحولات الأيتمولوجية والابستمولوجية التي عرفها، فهو من أصعب المفاهيم التي يتناولها حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، وحقل العلوم السياسية بصفة عامة.

(2) جاءت نظرية الأمن كنتيجة للتحولات الأيتمولوجية والابستمولوجية التي عرفها مفهوم الأمن من جهة، ومن جهة أخرى، كنتيجة للتطورات التي حدثت في العلاقات الدولية، وذلك بفضل اجتهادات "أول ويفر" في نهاية ثمانينيات القرن الماضي حول الجوانب الخطابية للأمن، وشاركه في ذلك فيما بعد "باري بوزان" وباقي فريق مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية.

(3) من بين المآخذ التي سجلتها نظرية الأمن على المنظورات الوضعية السائدة في العلاقات الدولية هي أن الأمن لم يعد يشير لشيء موضوعي أو مادي-لموس، وإنما أصبح عبارة عن مرجعية ذاتية نجده في الفاعل المؤمن لأن هذا الأخير هو من يصور قضية ما على أنها قضية أمنية.

(4) من بين المآخذ التي سجلتها نظرية الأمن على المنظورات المابعد وضعية، والمدارس الأمنية الجديدة في العلاقات الدولية، هي أن نظرية الأمن تعتمد على اللغة الخطابية كشرط ضروري لانطلاق عملية الأمن، وبالتالي، يجب أولاً أن نحدد المشكلة الأمنية من طرف الفاعل المؤمن، ثم معرفة مدى تقبل الجمهور لذلك، ثم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستثنائية والطارئة لمواجهة التهديد.

(5) لنظرية الأمن القوة التنظيرية في جوانب عدة، حيث قدمت لنا استبصارات تخص اللعبة اللغوية الأمنية، فهناك اتصال ما بين الخطاب وفعل الخطاب، أي ما بين الجانب اللغوي والجانب الواقعي، أسفر على عملية استدلالية متميزة متعلقة بالتحركات الأمنية والإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف فواعل الأمن كالدول أو المؤسسات الدولية أحتى الأشخاص ذوي التأثير القوي كالرؤساء... الخ

(6) لكن بالمقابل، نظرية الأمن غير قادرة على تفسير كل شيء حسب محللها ومنتقديها لأن لها حدود وتحديات، نظراً لاعتبارات كثيرة والتي من بينها اللا أمنية وإرجاع ذلك تلك القضايا إلى السياسة العامة الطبيعية أين يتم التقيد بالضوابط الديمقراطية كالتقيد بالقوانين والرقابة.

الأمن والأمننة في ظل التحديات الراهنة

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الكتاب، يمكن تقديم جملة من التوصيات وهي كما يلي:

التوصية الأولى: أن يبقى علم الدراسات الأمنية بصفة خاصة، وعلم العلاقات الدولية [أو ما بعد العلاقات الدولية كما يصفه البعض] بصفة عامة، حقلان معرفيان أكاديميان يتم توسيعهما لمعالجة المسائل التي تخص الإنسان، وذلك على أساس الفرق بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي، ويجب إبعادهما عن التسييس والأمننة الدئنين تم الإفراط فيهما من قبل المنظرين، الساسة وصناع القرار.

التوصية الثالثة: أن مسعى معالجة التحديات الراهنة سلميا وأمنيا يتوقف على البحث والتقصي عن إمكانيات ومسارات تغيير العالم إلى ما هو أفضل، وهذا يتوقف بدوره أيضا على النهج الإسلامي وما ينطوي عليه من أسس متينة وضوابط سليمة كفيلة بمعالجة (تقديم الوصفة) لما يعانيه العالم من أزمات ومآزق أمنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

- القرآن الكريم

- الأحاديث النبوية الشريفة

ب- المراجع

الكتب

- ✓ الحراشي، ميلاد مفتاح.تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط.منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.
- ✓ المطيري، سرور جرمان سرور.تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013.القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- ✓ المقداد، قاسم.دراسة في العلاقات الدولية: النظريات السياسية.الجزء الأول.سورية- دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
- ✓ الخزرجي، ثامر كامل محمد.النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة.ط.1.عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- ✓ الطرح، محمد شريف، مترجماً.الحكم في عالم يتجه نحو العولمة.ط.1.الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002.
- ✓ بيليس، جون وستيف سميث.عولمة السياسة العالمية.ط.1.الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- ✓ بن عنتر، عبد النور.البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.الروبية-الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- ✓ بن عيسى، محسن بن العجمي.الأمن والتنمية.ط.1.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.

- ✓ طشطوش، هایل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. الأردن: دار المنهل، 2012.
- ✓ مدني، زار عبيد. قضايا ومواقف في الفكر والسياسة. ط.1. الرياض-السعودية: العبيكان للنشر، 2012.
- ✓ منجود، مصطفى محمود. الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام. ط.1. القاهرة- مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- ✓ عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. القاهرة- مصر: دار القارئ العربي.
- ✓ عصفور، جابر، مشرفا. دول وعولمة-استراتيجيات وأدوار، ط.1. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
- ✓ عبد الحي، وليد. تحول المسلمات في العلاقات الدولية. ط.1. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- ✓ جرجس، ميلاد الفى. مبادئ الصحافة الدولية. المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017.
- ✓ صاصيلا، محمد عرب، مترجما. علم الاجتماع السياسي. ط.1. بيروت- لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
- ✓ رزق، عادل. إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق). ط.1. القاهرة-مصر: مجموعة النيل العربية، 2010.

المجلات

- ✓ الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر). المجلة العربية للعلوم السياسية. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ع.14 (2008).
- ✓ بن ربيق، عبد الله بن متعب. "نظريات الأمن الإستراتيجي". الأمن والحياة. الرياض-السعودية: جامعة نايف للنشر. ع.414 (أكتوبر 2016).
- ✓ مسعود، أماني. "السياسات العامة: تطور المفهوم واقترايات الدراسة". سياسات. رام اله-فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة. ع.8 (ربيع 2009).

الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة

- ✓ زباني، صالح، آمال حجيج. "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح". المجلة الجزائرية للسياسات العامة. ع.1 (سبتمبر 2011).
- ✓ زقاغ، عادل، سميرة سليمان. "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمنة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة. ع.1.1 (جويلية 2011).
- ✓ شكراني، الحسين. "نحو حوكمة بيئية عالمية". رؤى إستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ع.8 (أكتوبر 2014).

التقارير:

- ✓ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى". التقرير الخاص بالصحة في العالم، 2008.
- ✓ جامعة حمدان بن محمد الالكترونية. "الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات: إعداد خيارات في سياسات القضايا الصحية والبيئية في العالم العربي". دبي-الإمارات العربية المتحدة. تقرير حول المؤتمر السنوي، 2011.

المذكرات:

أ/ مذكرات الماجستير

- إيلاس، توازي. "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
- البديري، علاء عواد كاظم. "إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية". رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، 2017.

ب/ مذكرات الدكتوراه:

- زقاغ، عادل. "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008.

روابط الانترنت

✓ الأسطل، كمال. "أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة". تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/25.

<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157>

✓ التركي، عبد الله عبد المحسن، "الأمن في حياة الناس"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/02/26).

https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih.../ar_almn_fe_hiat_alnas.pdf

✓ موسوعة مقاتل من الصحراء، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، (تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/12).

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm>

✓ سيد أحمد قوجيلي، "الأمن كابتزاز، جذور الدولة الحامية في العالم العربي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/12/28).

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=arti...

✓ جريدة الاتحاد، "الأمن الدولي: مفاهيم وتحولات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2019/09/26).

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51839>

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ Bill McSweeney, **Security, dentity and Interests: A Sociology of International Relations**, (United Kingdom: Press Syndicate of the University of CAMBRIDGE, 1999).
- ✓ Juha A.Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011).
- ✓ Sezer Özcan, "Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School", (Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013).

- ✓ Vladimir Šuloic, "Meaning of security and theory of securitization" (Belgrade centre for security policy, 05 October 2010), p.01.(Retrieved on : 20/03/2019).
<http://www.bezbednost.org>
- ✓ Marie-Hélène Labbie, "Les nouvelles dimensions de la sécurité", **Politique Etrangère**, N°4, Hiver 99/00.
- ✓ Johan Verbeke, " A new security concept for a new Europe", **Studia Diplomatica**, Vol LI, N°3- 4.
- ✓ Heiner Hänggi, "Making Sense of Security Sector Governance", (Retrieved on: 22/03/2019). <www.dcaf.ch/content/download/36563/.../Hanggi.pdf>
- ✓ Nassef M.adiong, "Securitization: Understanding its process in the field of International relations"(Seminar paper, In partial fulfillment of the requirements in Special problems and topics in International security, college of Social Sciences and philosophy University of the Philippines, Diliman, 25 March 2009).
- ✓ Sezer Özcan, "Securitization of Energy through the Lenses of Copenhagen School ", (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013,"**West East Institute, Orlando/USA**").
- ✓ Robin E Walker and Annette Seegers, "Securitisiation: The case of post-9/11 United States Africa policy", **Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies**, Vol.40, Nr. 2(2012).
- ✓ Thorsten Gromes & Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analyzing the role of Human-Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", (Shur Working Paper 05/07 March 2007), (Retrieved on: 26/05/2019).
<shur.luiss.it/files/2008/10/shurwp_05-07.pdf>
- ✓ Rens Van Munster, " Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror" (Danmark: Syddansk Universitet: Political Science Publications, 2005).
- ✓ Josy Joseph, « Seuritization of Illegal Migration of Bangladeshis to India », (Retrieved on: 29/11/2019).
<www.rsis.edu.sg/publication/.../WP100.pdf>

- ✓ Rita Floyd, "Can Securitization Theory be used in Normative Analysis?" (Paper prepared for the '**Politics of Securitization**', Copenhagen 13-14 September 2010).
- ✓ Lenka Dojcanová, "Revealing Copenhagen Weaknesses: Applicability of Securitization theory to Environmental Security", (Thesis submitted to the Department of Government, Uppsala University, may 2012).
- ✓ Sevkət Ovalı, Yücel Bosdaglıođu, "Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic offensive against Israel", **The Turkish Yearbook of International Relations**, Vol.43(2012).
- ✓ Catherine Charrett , "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security", (Masters dissertation submitted as partial fulfillment of the requirements of a Master's of Science in International Relations from the London School of Economics in London, England, 2008).
- ✓ Kristína Tabačková, "Securitization of Environmental issues", (Master's thesis, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIALNICH STUDIÍ, BRNO, 2013).
- ✓ Philippe Bourbeau, "The Securitization of Migration: A Study of Mouvement and Order", p.41, (Retrieved on: 29/11/2019).
books.google.dz/books?Id=PdPUr_FgLocC&PG=Pa41
- ✓ Erik Asplund, "A Two Level Approach to Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia" (Thesis submitted to the Department of Peace and Conflict Research, partial fulfilment of the requirments for a Degree of Master of International Studies, Uppsala University, Sweden Uppsala Programme of International Studies (UPIS), 2003/2004).
- ✓ Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan –European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006).
- ✓ Andrea Oelsner, " (De) Securitisation Theory and Regional Peace: Some Theoretical Reflections and a Case Study on the Way to Stable Peace", (EUI Working paper RSCAS, printed in Italy in October, 2005).

- ✓ Ricardo Pereira, "Processes of Securitization of Infectious Disease and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis", **Global Health Governance**, Vol.II, N°.01(Spring 2008)
- ✓ Sofia José Santos, "Peace Media and the de-securitization of post-conflict societies", SGIR-Stockholm-September 2010.(Retrieved on: 14/05/2019).

<[http://www.eisa-net.org/be-](http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/stockholm/Peace%20Media%20and%20de-securitization%20of%20post-conflict%20societies-%20SGIR%202010.pdf)

[bruga/eisa/files/events/stockholm/Peace%20Media%20and%20de-securitization%20of%20post-conflict%20societies-%20SGIR%202010.pdf](http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/stockholm/Peace%20Media%20and%20de-securitization%20of%20post-conflict%20societies-%20SGIR%202010.pdf)>

- ✓ Moritz Hauer."Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris" (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture and Society, Spring 2014).
- ✓ Telmo João Gabriel Viera "Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security" (Thesis for the Degree of Doctor of philosophy in Arab and Islamic studies, The university Exeter, March 2009).
- ✓ Harold Damerow, "Level of Analysis Problem Within the Global System", (Retrieved on: 06/05/2018).

<faculty.ucc.edu/eg-damerow/Level_of_analysis>

- ✓ Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), "Global Governance", **Routledge Companion to Security**, New York and London: Routledge Publishers (2009).
- ✓ Thorsten Gromes, Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", University of Marburg, Conflict Studies, March 2007.
- ✓ Alexander Burns, "Securitization in China and Pakistan's Frontier Regional: Security Discourses", (Academic Dissertation, Lund University Graduate School Department of Political Science, Sweden, 2012).

- ✓ Philippe Bourbeau, and Juha Vuori, "Security, Resilience, and Desecuritization: Multidirectional Move and Dynamic", **Critical Studies on Security**, forthcoming.
- ✓ Aline Leboeuf, Emma Broughton, "Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects", **Health and Environment** (Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-Bruxelles, May 2008).

<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157>><

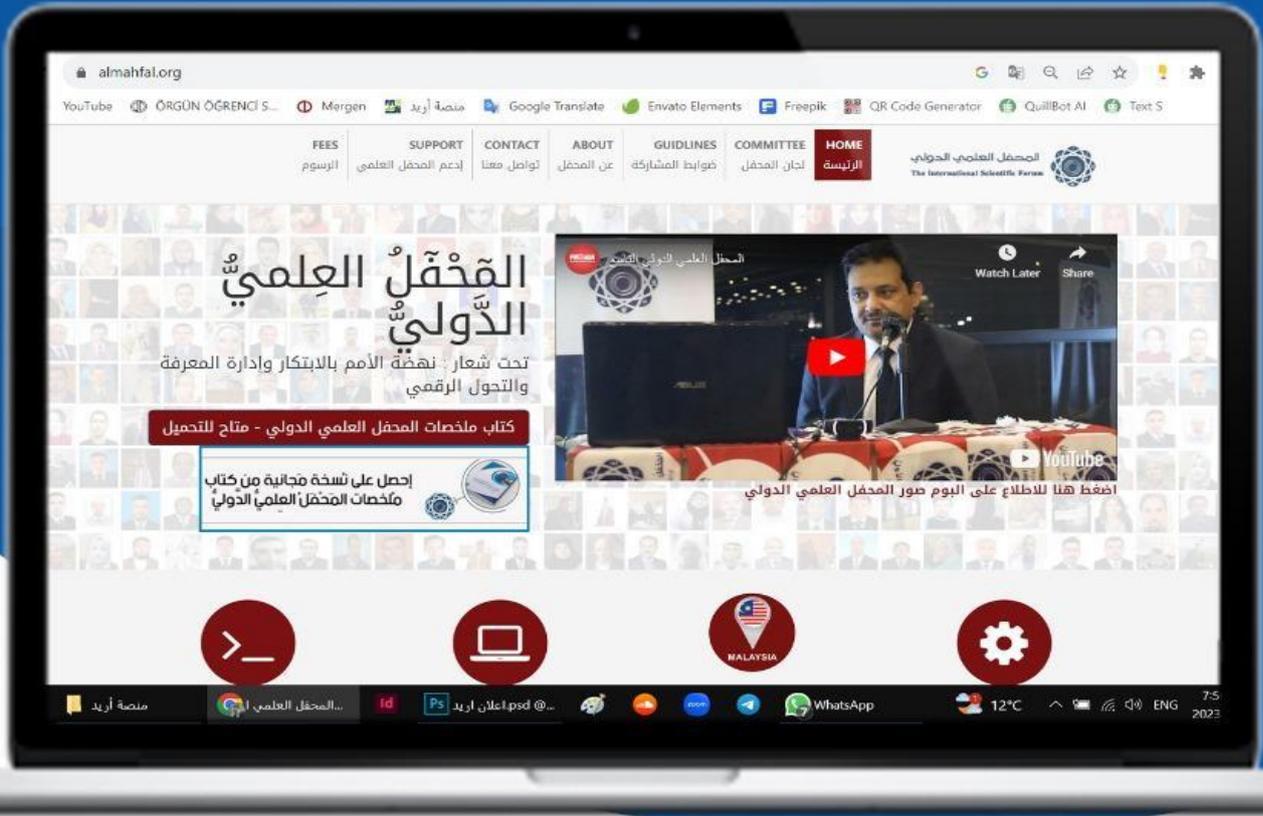
الفهرس

7	مقدمة.....
8	إشكالية الكتاب:.....
8	المقاربة المنهجية المتبعة:.....
10	الفصل الأول:.....
12	المبحث الأول: المنطلقات الايتمولوجية-الابستمولوجية للأمن.....
12	المطلب الأول: المنطلقات الايتمولوجية لمصطلح الأمن.....
16	المطلب الثاني: المنطلقات الابستمولوجية لمصطلح الأمن.....
20	المطلب الثالث: خصائص وسمات الأمن.....
23	المبحث الثاني: الأمنة من منظور مدرسة كوبنهاجن-إطار جديد للتحليلي الدراسات الأمنية.....
24	المطلب الأول: الموضوع المرجعي والتهديد الوجودي.....
25	المطلب الثاني: الفاعل المؤمن والجمهور.....
28	المطلب الثالث: فعل الخطاب ومأسسة عملية الأمنة.....
31	المطلب الرابع: اللا أمنة/نزع الطابع الأمني Desecuritization.....
	المبحث الثالث: مآخذ نظرية الأمنة كإطار تحليل جديد في الدراسات الأمنية على المنظورات والمدارس
33	السائدة في العلاقات الدولية.....
34	المطلب الأول: مآخذ نظرية الأمنة على منظورات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية.....
35	المطلب الثاني: مآخذ نظرية الأمنة على المدارس الجديدة في النظرية الأمنية.....
39	الفصل الثاني:.....
	المبحث الأول: "البيئة والصحة" ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن- التضمين التنويعي لـ "القطاعات/
41	المستويات/ الفواعل".....
41	المطلب الأول: المقاربة التوسعية لقطاعات الأمن.....

45.....	المطلب الثاني: مستويات الأمن.....
49.....	المطلب الثالث: فواعل الأمن.....
51.....	المبحث الثاني: العلاقة التي تُبَنَى عن خطاب الأمنة الناتج عن تسييس قضايا البيئة والصحة.....
56.....	المبحث الثالث: من الخطاب إلى الممارسة-الأفعال الخطابية المرتبطة بالفواعل الأمنية العالمية.....
59.....	الفصل الثالث:.....
62.....	المبحث الأول: حدود/وتحديات راهنة لنظرية الأمنة -اللا أمنة كمخرج من معضلة النظرية.....
63.....	المطلب الأول: تحديات نظرية الأمنة.....
65.....	المطلب الثاني: حدود تطبيقات نظرية الأمنة.....
73.....	المطلب الثالث: العوائق الاستمولوجية التي تعترض نظرية الأمنة.....
	المبحث الثاني: نحو تبني سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور في معالجة
75.....	التحديات الراهنة.....
81.....	الفصل الرابع:.....
83.....	المبحث الأول: دواعي تبني المنظور الإسلامي للأمن.....
83.....	المطلب الأول: ملاحظات ومحاذير منهجية ونظرية تتعلق بالأمن والأمنة.....
86.....	المطلب الثاني: دواعي ومبررات تتعلق بطبيعة المجتمعات والبيئة العالمية.....
88.....	المبحث الثاني: إلزامية الإسلام على التحرر من الخوف وتحقيق الأمن.....
95.....	المبحث الثالث: الضوابط الإسلامية لقضايا "البيئة والصحة" وتحقيق الاستخلاف.....
96.....	المطلب الأول: الضوابط الإسلامية للبيئة.....
98.....	المطلب الثاني: الضوابط الإسلامية للصحة.....
100.....	الخاتمة.....
102.....	قائمة المصادر والمراجع.....
110.....	الفهرس.....



المحفل العلمي الدولي



يُعد "المحفل العلمي الدولي" وعاءً علميًّا خاصًّا بأعضاء منصة أريد، يستوعب ما يمكنهم القيام به من أنشطة وفعاليات علمية، وثقافية، وفكرية، وتواصلية، تُحقِّق الفائدة للمنصة وأعضائها في ضوء ما أقرّه أعضاء اللجنة التحضيرية لهذا المحفل من قيم، ورسالة، ورؤية.

منصة أريد العلمية

ARID Scientific Platform



منصة أريد هي منظمة غير ربحية تتيح التسجيل المجاني لتحقيق أهداف علمية متعددة الأوجه. تم تأسيسها من قبل باحثين وخبراء مهتمين بتطوير البحث العلمي.

مقرات المنصة: بريطانيا - ماليزيا - العراق - تركيا (13467806) ARID SCIENTIFIC LTD
All rights reserved - Address: 128 City Road, London, EC1V 2NX

● WWW.ARID.MY للتسجيل مجاناً في المنصة



Arid



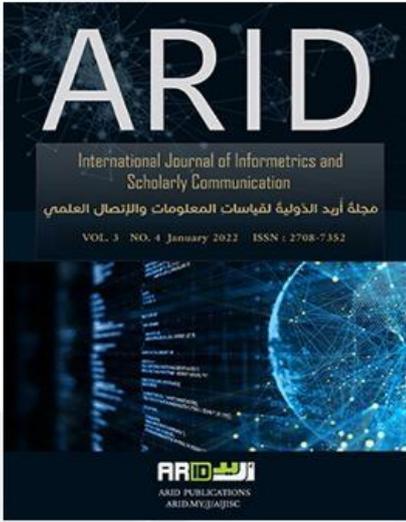
Arid

مجلات أريد الدولية

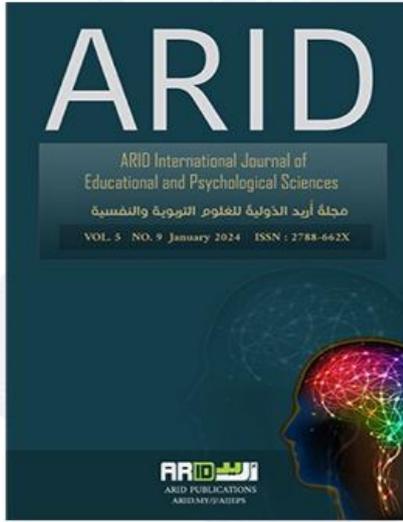
مجلات علمية تهدف الى الرقي بالمستوى العلمي
للناطقين باللغة العربية

WWW.ARID.MY

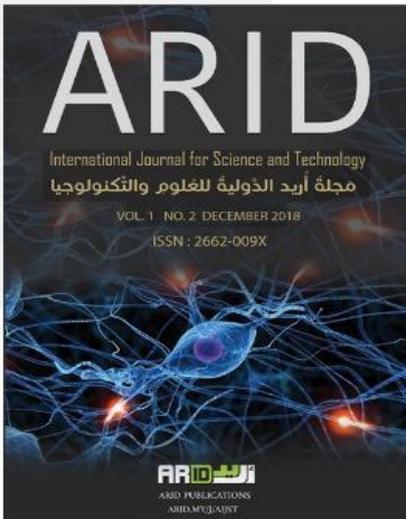
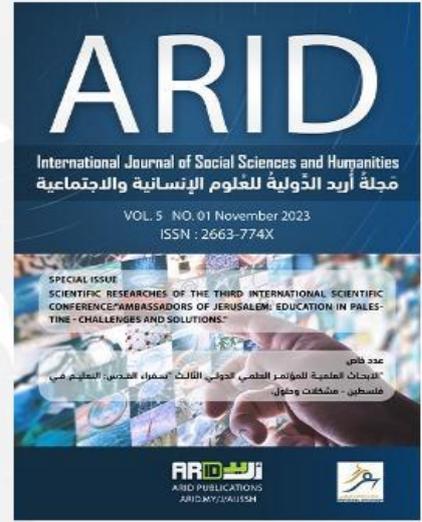
مجلة أريد الدولية لقياسات
المعلومات والاتصال العلمي



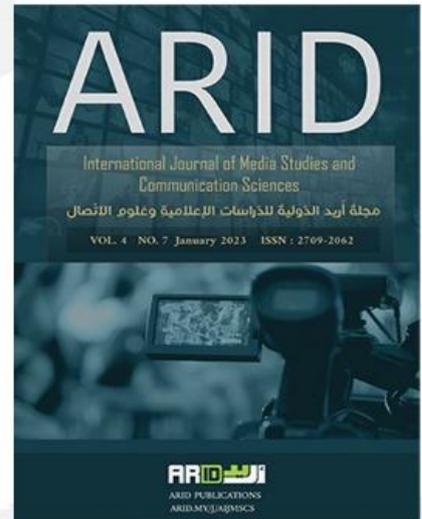
مجلة أريد الدولية للعلوم
التربوية والنفسية



مجلة أريد الدولية للعلوم
الإنسانية والاجتماعية



مجلة أريد الدولية للدراسات
الإعلامية وعلوم الإتصال

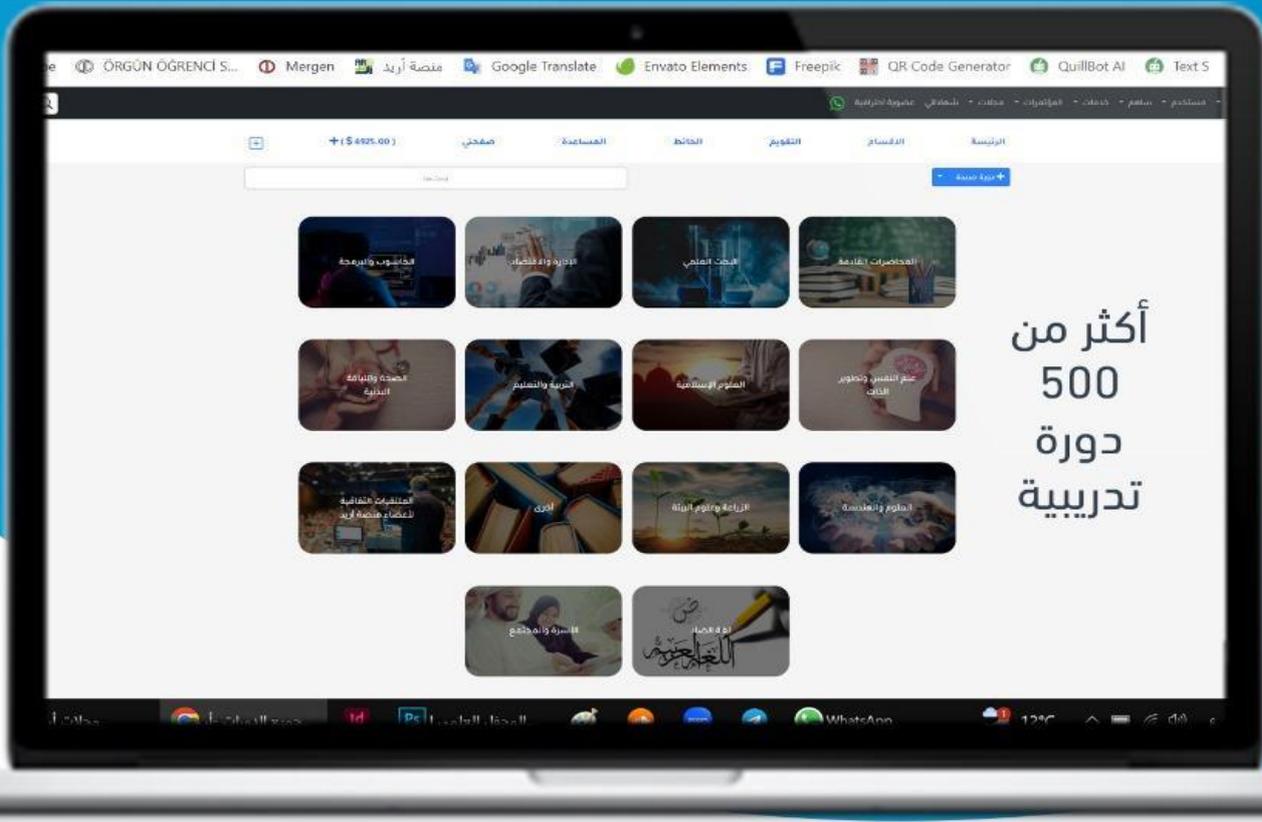


مجلة أريد الدولية للعلوم
والتكنولوجيا



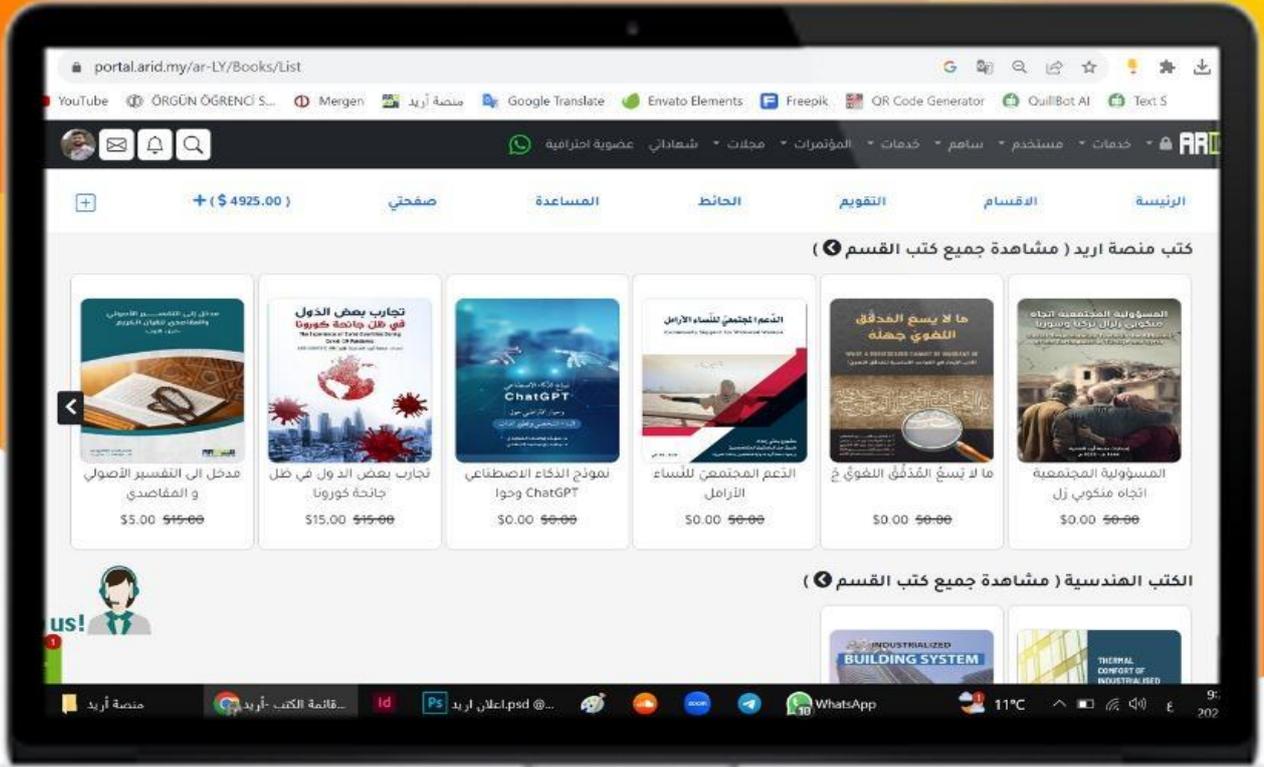
نظام عليم للتعليم الالكتروني في منصة أريد العلمية

أكثر من 500 دورة تدريبية ومحاضرة علمية



المكتبة الرقمية في منصة أريد

مكان واحد لجميع إصدارات أريد العلمية



الموقع الرسمي للمكتبة الرقمية

portal.arid.my/ar-LY/Books/List



أريد أريد
Arabic Researcher ID

WWW.ARID.MY

أوسمة منصة أريد العلمية

سجل في منصة أريد العلمية واحصل على الأوسمة العلمية مع الشواهد وكتب التأييد

الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة

Security and Insecurity in the Face of Current Challenges

يأتي هذا الكتاب كمحاولة جادة لتسليط الضوء على مفهوم الأمن والأمنية في ظل التحديات الراهنة، وذلك من خلال تقديم مقاربات منهجية ونظرية متنوعة. يتناول الكتاب الإشكاليات الأساسية في دراسة الأمن ومصطلحاته المختلفة، بالإضافة إلى استعراض شامل لنظرية الأمن من منظور مدرسة كوبنهاجن وأطرها التحليلية. كما يناقش الكتاب موضوعات مهمة مثل التهديدات البيئية والصحية، وتسييس قضايا الأمن، وكيفية انتقال الخطاب إلى الممارسة الفعلية.

يتضمن الكتاب أربعة فصول رئيسية، يستعرض الفصل الأول منها المنطلقات الإيمولوجية والابستمولوجية لمصطلح الأمن وخصائصه وسماته. ويقدم الفصل الثاني تحليلاً توسعياً لقضايا الأمن في مجالات البيئة والصحة، موضحاً العلاقة بين خطاب الأمن والتسييس في هذه المجالات. بينما يركز الفصل الثالث على تحديات نظرية الأمن وحدود تطبيقاتها والعوائق الابستمولوجية التي تواجهها. أما الفصل الرابع، فيناقش المنظور الإسلامي للأمن وأهمية تبني سياسات أمنية ذات أجندة محلية قادرة على مواجهة التحديات الراهنة.

